وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان:

أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية 2010-2019

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من اعداد الطلبة:

- نهاد فوغالية
- وصال بوالشعير

تحت اشراف الاستاذ:

د. العيد قريشي

أعضاء لجنة المناقشة:

نور الدين بن شوفي	جامعة جيجل	رئيسا
د. العيد قريشي	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
سهيلة زناد	جامعة جيجيل	مناقشا

السنة الجامعية:2019-2020

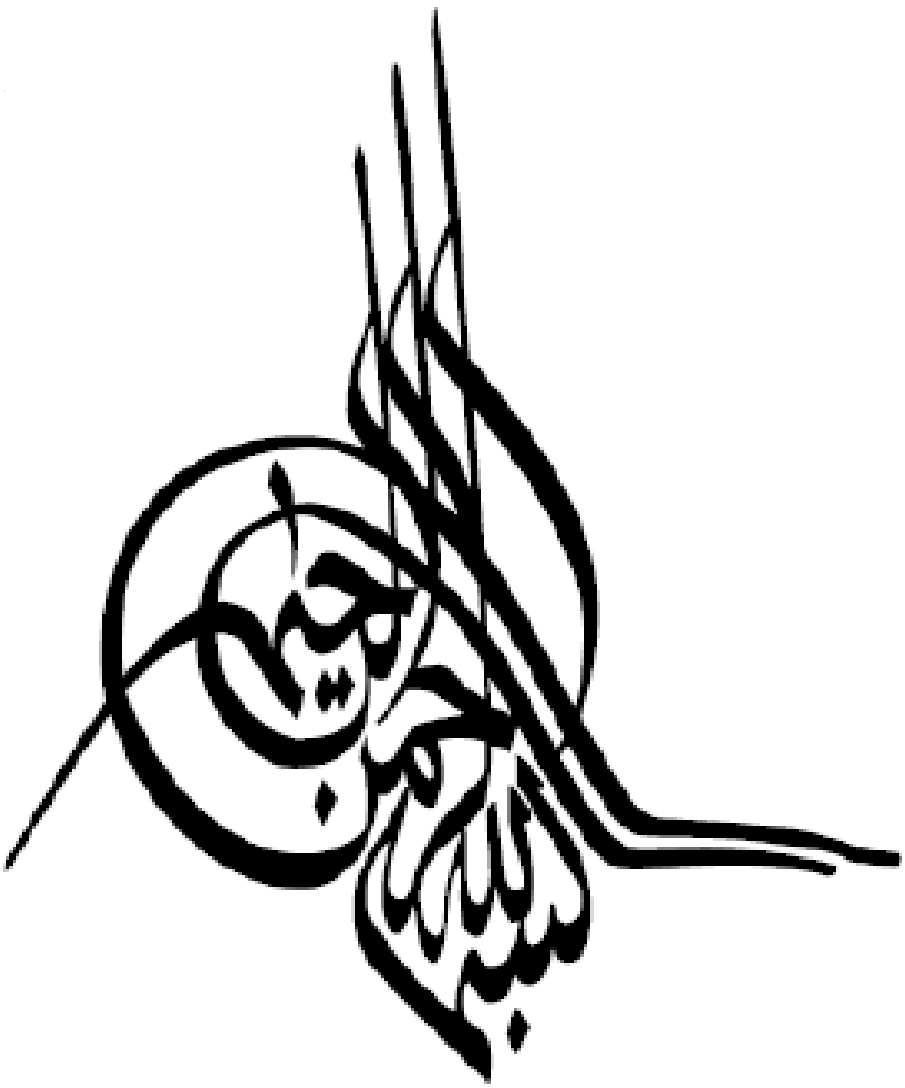

شكر وتقدير

نحمد الله العظيم أن وفقنا لإتمام هذا العمل العلمي فله سبحانه وتعالى الحمد و المنة، وسلاما على سيد الخلق القائل فيما معناه "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

وانطلاقا من هذا التوجيه النبوي الكريم، نتقدم بأسمى آيات الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف " ***العيد قريشي*** *" بقبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع الذي لم يبخل علينا بنصيحة أو معلومة حتى يرى هذا العمل النور، وكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية عامة وتخصص الاقتصاد الدولي خاصة وكل الشكر إلى من فتح يداه ليكون لنا عونا.*

إهداء

إلى رمز العطاء ومنبعه وصوته وصداه وروحه ومعناه أهديكما سهم وقف برا في الحياة وبعد الممات

أرجو به الغفران وتلبية لوصية الرحمان

"وبالولدين إحسانا "

"أمي وأبي"

الغاليين أطال الله في عمرهما ورزقهما ثوب الصحة والعافية؛

إلى أخي الوحيد وسندي : " هارون"

إلى أخواتي ومؤنساتي: " لبنى, أمال وأمينة "

إلى رفيقة الدرب " فطيمة "

إلى زميلتي ومن شاركتني عناء هذا العمل "وصال "

إلى كل الأهل والأصدقاء.

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

إنه ليسعدني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى منها

أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى

ضياء قلبي و نور بصري محمد صلوات الله وسلامه عليه؛

الى "روح أبي الطاهرة" رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه؛

الى فضاء المحبة وبحر الحنان، ريحانة الدنيا و بهجتها" أمي" الغالية حفظها الله؛

الى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود:" أخي العزيز, أخواتي"؛

إلى التي شاركتني عناء إعداد هذه المذكرة "نهاد" وكل عائلتها؛

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي.

وصال

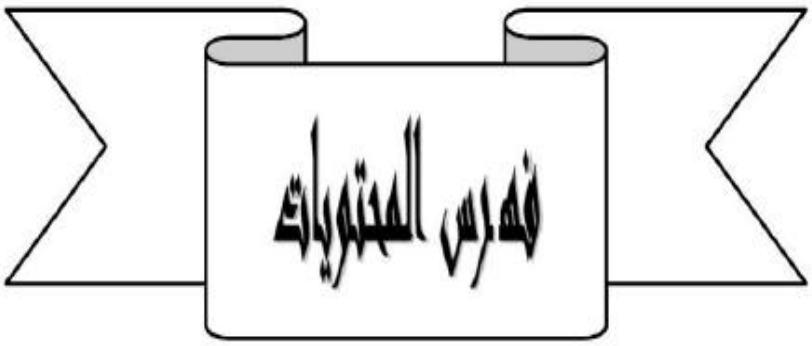
فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	*الصفحة*
شكر وتقدير	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	–
فهرس الجداول والأشكال	–
قائمة المختصرات	–
مقدمة	أ- هـ
الفصل الأول: عموميات حول السوق البترولية العالمية ومتغيراتها	
تمهيد	07
المبحث الأول: الصناعة البترولية: مفاهيم ونظريات	08
المطلب الأول: البترول, أنواعه, أنشطته	08
المطلب الثاني: استخدامات البترول والنظريات المفسرة له	15
المطلب الثالث: اقتصاديات الصناعة البترولية	17
المبحث الثاني: السوق البترولية العالمية وآليات توازنها	21
المطلب الأول: الأسواق العالمية للبترول	22
المطلب الثاني: العرض والطلب على البترول	25
المطلب الثالث: تقلبات أسعار البترول ومحدداتها	29
المبحث الثالث: الأزمات البترولية, المسببات والآثار (1986-2014)	36
المطلب الأول: الأزمة البترولية لسنة 1986	36
المطلب الثاني: الأزمة البترولية لسنة 2004	38
المطلب الثالث: الأزمة البترولية لسنة 2014	40
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتطور نظرياته في الفكر الحديث	
تمهيد	45
المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم النمو الاقتصادي	46
المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية	46
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي وقياسه	53

المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي	61
المبحث الثاني: المقاربات التقليدية والحديثة للنمو الاقتصادي	75
المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي	75
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث	81
خلاصة الفصل	87
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2019	
تمهيد	89
المبحث الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر	90
المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتطور قطاع المحروقات في الجزائر	90
المطلب الثاني: سياسة فتح القطاع والتوجه للشراكة الأجنبية	95
المطلب الثالث: مساهمة قطاع المحروقات في الايرادات	103
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار البترول على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2019	108
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الفائدة وأسعار الصرف	108
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على معدل التضخم والبطالة	114
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على الدين الخارجي والميزان التجاري	118
المبحث الثالث: آليات التنويع الاقتصادي في الجزائر لمواجهة تقلبات أسعار البترول	123
المطلب الأول: الاستثمار في الطاقات المتجددة	123
المطلب الثاني: دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	125
المطلب الثالث: تشجيع وتطوير السياحة	129
المطلب الرابع: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات	134
خلاصة الفصل	138
خاتمة عامة	140
قائمة المراجع	144
الملخص	-

فهرس الجداول والأشكال

أولا: فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01)	أنواع البترول الخام ونسب المنتجات البترولية فيه	13
(02)	عقود الشراكة المبرمة في القطاع بعد صدور قانون 86-14	97
(03)	عقود الشراكة بعد إصدار قانون 91-21	100
(04)	تطور إيرادات الجباية البترولية للفترة (1992-2017)	104
(05)	نسبة مساهمة الجباية البترولية في الايرادات للفترة (1992-2017)	105
(06)	تقلبات أسعار البترول ومعدلات الفائدة خلال الفترة (2010-2019)	109
(07)	تغيرات سعر الصرف وأسعار البترول خلال الفترة(2010-2019)	111
(08)	تغيرات معدلات البطالة وأسعار البترول خلال الفترة(2010-2019)	114
(09)	تغيرات أسعار البترول ومعدل التضخم خلال الفترة(2010-2019)	116
(10)	تغيرات أسعار البترول والدين الخارجي خلال الفترة(2010-2019)	118
(11)	تغيرات أسعار البترول والميزان التجاري خلال الفترة(2010-2019)	121
(12)	مراحل برامج الطاقات المتجددة	125
(13)	تطور نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2010-2019)	126
(14)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر للفترة (2010-2019)	127
(15)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة (2010-2017)	128
(16)	تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة(2010-2018)	129
(17)	الفنادق التي شرع فيها والتي بصدد الانطلاق	132
(18)	القرى السياحية	133
(19)	مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2018)	135
(20)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المصرح بها خارج قطاع	136

	المحروقات للفترة(2002-2017)	

ثانيا: فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي	20
(02)	تطور الايرادات العامة وإيرادات الجباية البترولية في الجزائر	21
(03)	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	77
(04)	تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي	78
(05)	القانون رقم 91-21 الصادر بتاريخ 4 ديسمبر 1991	100
(06)	مساهمة العوائد البترولية في الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2016)	107
(07)	تغيرات أسعار الفائدة بدلالة أسعار البترول للفترة (2010-2019)	110
(08)	تغيرات سعر الصرف بدلالة أسعار البترول للفترة (2010-2019)	113
(09)	تغيرات معدل البطالة بدلالة أسعار البترول خلال الفترة (2010-2019)	115
(10)	تغيرات معدل التضخم بدلالة أسعار البترول خلال الفترة (2010-2019)	117
(11)	تغيرات معدل الدين الخارجي بدلالة أسعار البترول خلال الفترة (2010-2019)	120
(12)	تغيرات رصيد الميزان التجاري بدلالة أسعار البترول خلال الفترة (2010-2019)	122

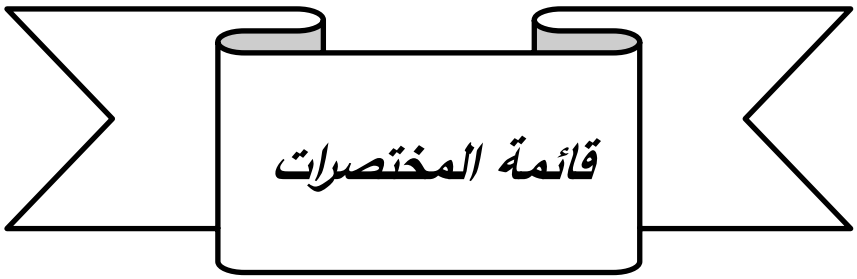
قائمة المختصرات

الاختصار	المدلول
API	مقياس الكثافة النوعية للبترول
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
م ص و م	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ن د خ	الناتج الداخلي الخام
ص خ ق م	الصادرات خارج قطاع المحروقات

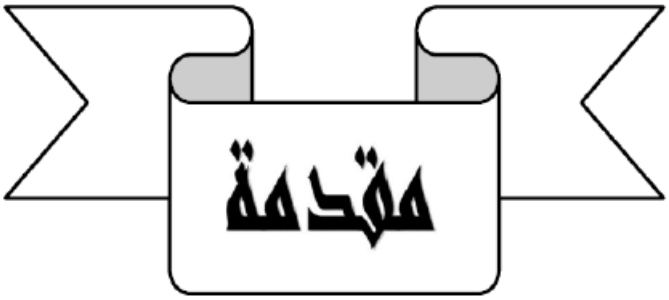
مقدمة

مقدمة عامة

يعد البترول سلعة استراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة وهامة للتجارة الدولية, و يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي, فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه الثروة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية بكونه سلعة نادرة ومحدودة والصناعة الأولى في العالم, ويعتبر شريان الحياة للكثير من القطاعات والقوة المحركة للتقدم الصناعي والتطور التكنولوجي وهذا من خلال تعدد خصائصه ومميزاته واستخداماته حيث أصبح لهذه المادة صناعة تقوم عليها واقتصاد يدرسها لكونه سلعة استراتيجية هامة في تحقيق النمو الاقتصادي للدول المصدرة له.

وتعتبر الجزائر من بين الدول الريعية المنتجة والمصدرة للبترول فهي اعتمدت ولا تزال تعتمد على قطاع المحروقات بما يوفره من ايرادات هامة تساهم وتساعد صناع القرار على تنفيذ مخططاتهم التنموية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. وبما أن مفهوم النمو اقترن في هذه الدول ومن بينها الجزائر على عائدات هذا القطاع, لكن تشهد أسعار هذه المادة الحيوية تقلبات وصدمات عديدة بالأسواق العالمية, حيث تعرضت السوق البترولية العالمية لتقلبات واهتزازات عديدة, نتيجة تأثرها سلبا وإيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول نزولا وصعودا وأفضت إلى حاجة من عدم الاستقرار.

1- اشكالية الدراسة

من خلال التطورات التي شهدتها السوق البترولية وتأثيرها المباشر والغير مباشر على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات البترولية عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة, يمكن طرح الإشكالية التالية:

❖ **ما هي أثار تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية نستعين بالأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي مميزات السوق البترولية العالمية؟ ولم هي سوق شديدة التذبذب مقارنة بأسواق المواد الأولية الأخرى؟
- كيف يساهم قطاع المحروقات في الايرادات؟ ما هي المراحل التي مر بها هذا قطاع؟

- ماهي الآثار المترتبة عن تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة

للإجابة على الاشكالية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات سنعتمد عليها في بحثا والتي سنقوم بتأكيدها أو نفيها وتتمثل فيما يلي:

- ❖ **الفرضية الاولى:** تتميز السوق البترولية بكونها سوق العارضين, بحيث يتحكم المنتجون بهذه السلعة الحيوية بالسيطرة على أسعارها من خلال التحكم في بالعرض البترولي في الاسواق العالمية؛
- ❖ **الفرضية الثانية:** يتأثر الميزان التجاري الجزائري بأسعار البترول ارتفاعا وانخفاضا؛
- ❖ **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة طردية بين أسعار البترول ومؤشرات النمو الاقتصادي.

3- أهمية الدراسة

يمكن التعبير عن أهمية هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

- تهدف هذه الدراسة أساسا الى الإجابة على الإشكالية الرئيسية.
- محاولة ابراز أهم مسببات الأزمات التي شهدتها أسعار البترول العالمية.
- التعرف على مؤشرات النمو الاقتصادي التي تؤثر عليها أسعار البترول وتؤثر بدورها على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تحديد الآثار الناتجة عن تقلبات التي تحدث في أسعار البترول في الأسواق الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 الى 2019.

4- أهداف الدراسة

تهدف دراستنا الى توضيح النقاط التالية :

- إبراز الإطار المفاهيمي والنظري للبترول, ومحاولة الوقوف على العوامل المؤثرة والمحددة لأسعاره وكذا أنواعها.
- إظهار مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري بالرغم من كونه مادة ناضبة.
- التعرف على دور قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

5- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

بالنظر إلى موضوع البحث وبغية التوصل إلى نفي أو اثبات الفرضيات الموضوعة سيتم الاعتماد في الجانب النظري على **المنهج الوصفي** من خلال الاعتماد على الكتب, الملتقيات, المجلات, المواقع الإلكترونية والدراسات السابقة للإلمام بجوانب الموضوع المختلفة من عرض تقلبات اسعار البترول ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر, وفي الجانب التطبيقي سيتم استخدام **المنهج التحليلي** في تحليل البيانات المتعلقة بمختلف مؤشرات النمو الاقتصادي والبترول لمعرفة درجة تأثير تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر.

6- أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

- أنه يندرج في إطار التخصص وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية.
- الميل الشخصي للطلبة بدراسة مواضيع ذات الصلة بالاقتصاد الوطني الجزائري.
- قطاع المحروقات الذي يعتبر قطاع حساس, حيث أصبح هذا الموضوع محل اهتمام كل الاقتصاديين.
- موضوع اقتصادي هام وتكمن أهميته في إبراز الدور الذي يلعبه سعر البترول في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر.

7- حدود الدراسة

للإجابة على التساؤلات الموضوعة وللوصول الى الأهداف المرغوبة بدقة وموضوعية تم انجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: تم التركيز على أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي.

الحدود المكانية: لقد ركزت هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري والسوق البترولية العالمية.

الحدود الزمانية: تمت دراسة أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 2010 الى 2019.

8- الدراسات السابقة

تمكنا من خلال البحث من الإطلاع على عدة دراسات تمس جانبا من دراستنا والتي نشير إليها فيما يلي:

- حياة عناب, انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000_2016), مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي, حيث تناولت الباحثة في مستهل دراستها عموميات حول البترول ثم تطرقت الى أسعار البترول بين الازمات والمخلفات, وبعدها وضحت انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية خلال الفترة من 2000 الى 2016, وقد توصلت إلى أن المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي هناك علاقة طردية بينها، ما جعل الاقتصاد الجزائري مرهون بأسعار هذه السلعة في ظل عدم التنويع الاقتصادي.
- لخديمي عبد الحميد, أثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة أبو بكر بالقايد, تلمسان, 2010, حيث تناول الباحث في مستهل دراسته عموميات الاقتصاديات والازمات النفطية والعوامل المحددة لأسعار البترول ثم تطرقت الى المفاهيم الاساسية للاستقرار النقدي, وبعدها وضح أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر, وقد توصل الى وجود أثر غير مباشر لسعر النفط على الاستقرار النقدي في الجانب التحليلي, أما الجانب القياسي فتوصلت النتائج الى وجود تكامل في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار واعادة الخصم وسعر الصرف, أما اختبار العلاقة السببية فقد توصل الى علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير.
- أحمد شبيني, محمد المكي طيار, أثار تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2012, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد الصديق بن يحي, جيجل, حيث تناول الباحثان في دراستهما عموميات حول أسعار النفط العالمية واثرها على الاقتصاد الجزائري ثم تطرق الى مفاهيم حول النمو الاقتصادي ونظرياته, وبعدها وضح تأثير سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990-2012 وقد توصل الباحثان الى أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بشكل كبير بما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية وما يتبعها من تغيرات في أسعار النفط.

9- صعوبات الدراسة

إن الصعوبات التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة هي تلك الصعوبات التي تواجه أي باحث ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- عدم توفر الإحصائيات التي تخص بعض المؤشرات منها الدين الخارجي والميزان التجاري.

- محاولة الربط بين التحليلات النظرية وواقعها في الجزائر.
- صعوبة الحصول على المراجع وذلك بسبب غلق المكتبات العامة والجامعية في ظل هذا هذه الظروف و وباء كورونا.

10- خطة الدراسة

حسب مقتضيات الإشكالية المطروحة جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول, حيث خصصنا الفصل الأول منها للجزء النظري للبترول تحت عنوان عموميات السوق البترولية العالمية ومتغيراتها حيث تم التطرق فيه إلى الصناعة البترولية وكذا التطورات التي حدثت في أسعار البترول والعوامل المحددة لها بالإضافة إلى مختلف الأزمات النفطية التي وقعت.

أما الفصل الثاني سنعرض فيه الجانب النظري للنمو الاقتصادي بعنوان: النمو الاقتصادي وتطور نظرياته في الفكر الحديث وهو يشمل على مختلف مفاهيم النمو والتنمية والاختلاف بينهما بالإضافة إلى المقاربات التقليدية والحديثة للنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثالث والأخير سيكون عبارة عن وصف لمنظومة قطاع المحروقات في الجزائر اضافة الى دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار البترول على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر ويتم فيه القيام بدراسة حالة الجزائر للفترة 2010–2019, اضافة الى طرق وآليات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول: عموميات حول السوق البترولية العالمية ومتغيراتها

المبحث الأول: الصناعة البترولية: مفاهيم ونظريات

المبحث الثاني: السوق البترولية العالمية وآليات توازنها

المبحث الثالث: الأزمات البترولية المسببات والآثار (1986-2014)

تمهيد:

شكل اكتشاف البترول في أواخر القرن 19 تحولا جوهريا في مصادر الطاقة في العالم, حيث تحول البترول تدريجيا إلى سلعة استراتيجية حلت محل الفحم كمصدر للطاقة وبديلا عنه وهذا ما جعل الدول والشركات تتسابق لاستثمار أموالها في هذا المجال بحثا عن السيطرة في انتاج وتسويق هذه المادة الحيوية.

وقد عرفت سوق البترول العالمية العديد من التطورات والتغيرات منذ الاكتشاف إلى يومنا هذا, سواء من حيث الاكتشافات الجديدة والإنتاج, أو من حيث الاستخدام والاستهلاك, كما تأرجحت هذه السوق بين العديد من التقلبات.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تحديد وتشخيص المفاهيم المتعلقة بالبترول, أشكاله, الأنشطة البترولية المتعلقة به وكذلك تحديد المفاهيم والمتغيرات الأساسية المؤثرة في الأسواق البترولية العالمية, ومنه إلى اتجاهات الأسعار ومراحلها والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الأول: الصناعة البترولية: مفاهيم ونظريات

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أنه لا يزال البترول عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة لاسيما في قطاع النقل, كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الإعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة, وهذا ما زاد من أهميته وتأثيره في الحياة الاجتماعية, السياسية والاقتصادية.

المطلب الأول: البترول, أنواعه, أنشطته

يعتبر البترول من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان في مجال البحث عن الطاقة, فقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية الدولية, وتأتي الأهمية الاستراتيجية للبترول باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أساسية في العديد من الصناعات, كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة له.

الفرع الأول: مفهوم البترول

سنتناول في هذا الفرع تعريف البترول, خصائص البترول وأهميته.

أولا: تعريف البترول

البترول كلمة من أصل لاتيني معناها زيت الصخر, ويوجد عادة عند سطح الأرض وفي باطنها, وقد يأخذ البترول شكل سائل ويعرف بالزيت الخام وهو سائل ذهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر, كما تختلف لزوجته تبعا لكثافة النوعية, كذلك قد يأخذ البترول شكل غاز ويسمى الغاز الطبيعي.

يعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت, فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون, وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما. فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية, وكل جزيء يتألف من ذرات وتتحدد خصائص المادة بعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد وكيفية توزيعها.

يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا, ويتكون من خليط من الهيدروكربونات وتتراوح نسبتها في بعض أنواع البترول بين 50% – 90%بالإضافة إلى مركبات أخرى مثل الآزوت الفوسفات الأكسجين والهليوم, وتتراوح كثافة ثقل البترول ما بين 0.65 و 1.85 غ / سم يقاس البترول عموما بمقياسين هما الطن والبرميل [1].

ثانيا: خصائص البترول

للبترول مميزات هامة تجعله في مقدمة مصاف مصادر الطاقة البديلة نظرا لما يلي[2]:

- تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكاربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد, وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الانسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة.
- يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام الى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء.
- البترول مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة.
- صناعة البترول من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.
- البترول هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي.
- يعتبر البترول مصدرا يتناقص بكثافة استعماله.
- تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.

ثالثا: أهمية البترول

للبترول أهمية بالغة في الكثير من المجالات, حيث تتجلى أهمية البترول على الأصعدة التالية[1]:

---

[1] مروة شتيوي, شبيلة شتيوي, **أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر 200-2016**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة 8ماي 1945, قالمة, 2017, ص3.

[2] سعيدة برادعي, **قياس أثر تغيرات العوائد البترولية على السياسة المالية في الجزائر للفترة**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي, 2016, ص 3.

1. أهمية البترول على الصعيد الاقتصادي:

إن الأهمية الاقتصادية للبترول تتجسد في العناصر التالية:

أ- **البترول كمصدر رئيسي للطاقة:** تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين أمثال "**آلدمان**" و "**فرانكل**" عاملا جديدا في عوامل الانتاج الى جانب الأرض, العمل ورأس المال والتنظيم, فكما لا فائدة من رأس المال دون عمل, فكذلك لا فائدة من دون طاقة, وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر والأسهل والأفضل, كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة اعتبر استهلاكها معيار للتقدم الاقتصادي, وترجع الأهمية الى المزايا التي يتمتع بها:

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن البترول أكثر من أي مصدر طاقوي.
- قوي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.
- تكلفة انتاج البترول أقل من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية.
- البترول مصدر للعديد من المنتجات الأخرى(المشتقات البترولية).

ب- البترول مادة أساسية في الصناعة: يعتبر البترول الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع وبدونه ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام, والأنشطة التي تعتمد على المنتجات البترولية هي الصناعات البتروكيماوية (صناعة الأسمدة, صناعة المطاط الصناعي, صناعة النسيج الصناعي, صناعة المستحضرات الطبية).

ج- البترول مصدر للإيرادات المالية:

تتجسد هذه الأهمية في اقتصاديات البلدان المنتجة والمصدرة لها والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على البترول في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي, وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية, وتحصيل الإرادات المالية المختلفة يكون سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة, كالأرباح والضرائب أو الضرائب على الاستهلاك بالنسبة للدول المستهلكة.

د- البترول سلعة رئيسية للتبادل التجاري:

[1] هوارية بوخشبة, شهيناز دلاس, **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر 1980-2015**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة الطاهر مولاي , سعيدة, ص ص 7-8.

يعتبر البترول ومشتقاته سلعة تجارية لها دور فعال في تنشيط وتطوير عملية التبادل التجاري سواء كان على النطاق الدولي أو المحلي, لأن البترول ومشتقاته يتم تداوله في كل دول العالم, حيث تكون السلعة الرئيسية في صادرات البلدان المنتجة والمصدر الأول في ميزان دفوعاتها.

2.أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي:

يتمثل دور البترول على الصعيد الاجتماعي في المظاهر التالية:

أ- **دور البترول في قطاع المواصلات:** يعتبر البترول بمثابة المحرك الرئيسي للنقل الحديث, حيث يستحوذ هذا الاخير على الحصة الأكبر من الاستهلاك العالمي للبترول, فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات البترول كطاقة ضرورية لعملها مثل: البنزين, المازوت, الديزل والكاروزين.

ب- **دور المشتقات البترولية في الحياة اليومية:** تتنوع استعمالات المشتقات البترولية في الحياة اليومية مثل: البلاستيك, المنظفات, المطاط الصناعي و الأسمدة ومن غير الممكن الاستغناء عنها.

3.أهمية البترول على الصعيد السياسي:

إن مسالة الفصل بين السياسة والبترول أمر لا يمكن تصوره على الاطلاق "فالبترول أصبح مادة استراتيجية وسياسية بقدر ما هو مادة اقتصادية تجارية", حيث وبهذا الصدد يقول الدكتور "**محمد الرميحي**" في كتابه النفط والعلاقات الدولية: "مازال البترول كمادة خام حيوية للبشر يثير النقاش في الميادين السياسية أكثر مما يثيره في الميدان الاقتصادي, وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية, فكمية الانتاج البترولي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الاولى, وليس لها علاقة بميكانيكية قواعد السوق الكلاسيكية المعروفة ".

4.أهمية البترول على الصعيد العسكري:

يعادل الطلب العالمي على البترول ذو طبيعة عسكرية حوالي 5% من الاستهلاك العالمي ويزداد في حالة الحروب, ويضل الوقود النفاث من الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر لوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية, كما أن من بين أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث و السيطرة على مناطق البترول.

الفرع الثاني: أنواع البترول وأشكاله

سنتناول في هذا الفرع كل من أنواعه وأشكال تواجد البترول في الطبيعة.

أولا: أنواع البترول

يتباين ويختلف البترول في نوعه من منطقة وبلد الى آخر, بل و حتى داخل الحقل الواحد, فالمنطقة الأوروبية تحتوي على بترول مختلف عن بترول القارة الافريقية, والبترول العربي في المنطقة الآسيوية يختلف عن البترول العربي في المنطقة الإفريقية, ويمكن ارجاع هذا الاختلاف الى مجموعة من الخصائص التي يتميز بها البترول والتي يؤخذ بها معرفة نوعيته, فقد يكون البترول بارفينييا وهو البترول المحتوي على نسبة عالية في المركبات الهيدروكربونية البارفينية, وقد يكون بترول نافيتينيا وهو البترول المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتنية, أو يكون من المواد الاسفلتية (العطرية – الأرومانية). أما حسب نسبة الكبريت في البترول الخام فيمكن أن نجد البترول حلوا تقل فيه نسبة الكبريت, والبترول المرتفع فيه نسبة الكبريت, وكلما قلت هذه النسبة في البترول زادت جودته, لأن وجودها بكميات كبيرة يتطلب تكاليف اضافية, كما نجد حسب درجة كثافته ونوعيته التي تعتبر من المؤشرات الدالة على جودة البترول الخام, وتعني نسبة البترول الى وزن حجم مماثل من الماء عند تعادل درجة حرارتهما, تتراوح بين 1و 60 درجة, توجد ثلاث أنواع من البترول:

- **بترول خفيف:** وهو من أجود أنواع البترول, تبدأ درجة كثافته النوعية من 35 ° فما فوق مثل: البترول الخام الجزائري والليبي؛
- **بترول متوسط:** درجة كثافته النوعية بين 28 و35 ° مثل: البترول الخام السعودي والكويتي؛
- **بترول ثقيل:** درجة كثافته النوعية 28 ° وما دون ذلك مثل: البترول الخام المصري والسوري[1].

[1] حياة عناب, **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000_2016)**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص مالية وبنوك, جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي, ص ص12– 13 .

الجدول رقم (1-1): أنواع البترول الخام ونسب المنتجات البترولية فيه

الدولة	نوع النفط	API	الكبريت%	% النسبة النوعية للمنتجات النفطية		
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة
السعودية	متوسط	34.2	1.6	20.5	31.0	48.5
	ثقيل	27.3	2.84	16.0	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.35	25.30	55.35
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.0
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.0	30.6	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.0	28.0	50.0
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35.0	36.0	29.0
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.0	40.0	48.0
ليبيا	خفيف	39.2	0.45	26.2	31.7	42.2

المصدر: حياة عناب, **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000_2016)**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي, ص13 .

ثانيا: أشكال البترول

يتخذ البترول في الطبيعة ثلاثة أشكال[1]:

1- **الحالة السائلة:** وهي ما يطلق عليها مادة البترول الخام, وهي مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر .

2- **الحالة الغازية:** وهي ما يطلق عليه بالغاز الطبيعي ويتكون من مجموعة من المواد الغازية أهمها الميثان ولإيثان البروتين والنيتروجين وثاني أكسيد الكاربون والكبريت بنسب متفاوتة, ويعتبر الغاز الطبيعي من المحروقات عالية الكفاءة قليلة الكلفة, وقليلة الانبعاثات الملوثة للبيئة.

3- **الحالة شبه الصلبة:** كعروق الاسفلت وهي حالة نادرة, كما وأن سوائل وغازات البترول قد تتواجد بصورة مختلطة مع بعضها البعض ولكن بنسب مختلفة وبحسب المناطق الجغرافية التي تتواجد بها. وقد يتواجد البترول الخام مختلطا بنسب قليلة من الغاز الطبيعي كالبترول في منطقة الخليج العربي, كما يتواجد الغاز الطبيعي مختلطا مع البترول كمنطقة الجزائر وبحر الشمال.

الفرع الثالث: الأنشطة البترولية

لا يمكن استعمال المحروقات على طبيعتها بل يجب أن نمر بمجموعة من العمليات المتتالية ويمكن تقسيم هذه العمليات أو الأنشطة إلى جزئيين: الأنشطة البترولية الأفقية والأنشطة البترولية التحتية.

أولا: الأنشطة البترولية الأفقية:

[1] مروة شتيوي, شبيلة شتيوي, مرجع سبق ذكره, ص4.

تتمثل في أعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها وسنقوم بتفصيلها كالآتي[1]:

1-البحث والتنقيب: التنقيب يعرف على أنه تحري عن المحروقات باستعمال أساليب جيولوجية وجيوفيزيائية, والتي تسمح بمعرفة وجود أو عدم وجود المحروقات تحت سطح الأرض, كما يتمثل في الأشغال التمهيدية لاكتشاف دلائل وجود المحروقات, وتلعب التفجيرات دورا رئيسيا في تحديد منطقة الحفر حيث تغرس المتفجرات في عمق 6 أمتار يحدث الانفجار هزة أرضية ومن خلال الارتدادات التي تنتج بطريقة مختلفة ناتجة عن طبقات الأرض المتلاقية والتي تسجل عن طريق وسائل الكترونية حساسة تعين طبقات الارض بدقة وتسمح بمعرفة المناطق البترولية المحتملة.

2-الحفر: هو أفضل طريقة للتنقيب على البترول حيث يعرف على أنه وسيلة للكشف عن المحروقات وكذلك يسمح لنا بمعرفة طبيعة الصخور وطبيعة المناجم سواء كانت متعلقة بالبترول أو الغاز أو مواد أخرى, ويتمثل الحفر أيضا في الاشغال التي تسمح باستخراج المحروقات ويكون المكان الذي وجد فيه البترول, وبما أن البترول الخام يحتوي دائما على مواد اخرى فإن من مهمة مركز الانتاج هو فصل الغاز عن البترول, وعن المواد الاخرى ويشمل الأعمال التي تسمح باستخراج ومعالجة المحروقات وجعلها صالحة للاستعمال وهذا يتطلب استثمارات ثقيلة ووقت طويل.

ثانيا: الأنشطة البترولية التحتية

تتمثل في أعمال نقل المحروقات بواسطة الأنابيب وتكرير المحروقات وتحويلها وتمييع الغاز الطبيعي وتخزين المنتوجات وتوزيعها.

1- **النقل:** في القديم كانت المحروقات تنقل بواسطة براميل ثم تطورت لتصبح في شكل wagons citernes, ونظرا لبعد المسافات بين مناطق الانتاج عن مناطق التكرير ومناطق الاستهلاك اصبحت المحروقات تنقل بواسطة الأنابيب منها الخاصة بنقل البترول وتسمى Oléoduc, ومنها الخاصة بنقل الغاز الطبيعي وتسمى Gazoduc, أو عن طريق البحر بواسطة سفن تسمى Tankers, أما بالنسبة للغاز الطبيعي يجب تحويله الى سائل (تمييع الغاز) وهذا من أجل تخفيض حجمه لينقل بعدها بواسطة سفن تسمى Méthaniers.

[1] نفس المرجع السابق, ص ص 6-5.

2- معالجة المحروقات: تحتاج المحروقات الى معالجة حسب طبيعتها وحسب وجهتها, وتتمثل هذه المعالجة في التكرير بالنسبة للبترول والتمييع بالنسبة للغاز الطبيعي كما يلي:

أ- **التكرير:** هو عملية فصل البترول الخام وتحويله الى مواد سائلة أو غازية حيث تصبح صالحة للاستعمال النهائي.

ب- التمييع: يقصد به تبريد الغاز الطبيعي في درجة حرارة جد منخفضة وبهذه العملية يمكن تخفيض حجم الغاز ب600 مرة.

ج- البتروكيمياء: تعني تحويل المحروقات السائلة بطرق كيميائية, وقد انشأت لتنافس كيمياء الفحم.

3-التخزين: يتم التخزين إما في قاع الأرض ويخص فقط المنتوجات المكررة (البوتان, البروبان وغاز البترول المميع) ويسمح بتكوين احتياطات لضمان تموين السوق الوطنية.

4-التوزيع: قبل 1920 كان البنزين يوضع في قارورات كبيرة أو صغيرة الحجم, أما الغاز الطبيعي فكان يباع في قارورات من المعدن للاستعمال المنزلي تزن حوالي 10.5كلغ بالنسبة للبروبان و13.5 كلغ بالنسبة للبوتان, وكان يتم التسليم بواسطة شاحنات خاصة تسمى camion-citerne للمسافات القصيرة و wagon-citerne بالنسبة للمسافات البعيدة, أما حاليا فالتسليم يتم بواسطة شبكة توزيع المنتجات المكررة والمتمثلة في محطات الخدمات, حيث تقوم بتزويدنا بجميع أنواع الكربونات, وكانت أول مضخة للبنزين سنة 1920 بالولايات المتحدة الامريكية[1].

المطلب الثاني: استخدامات البترول والنظريات المفسرة

لقد تعددت استخدامات البترول وذلك لاعتبارها عنصر ضروري في مختلف المجالات وهذا ما أدى لظهور نظريات مفسرة له ولطبيعته.

الفرع الأول: استخدامات البترول

يستخدم في مجالات عديدة منها[2]:

[1] نفس المرجع السابق, ص ص5-6.

[2] محمود محروس إسماعيل, **اقتصاديات البترول و الطاقة**, دار الجامعات المصرية, مصر, ص51.

أولا: الاستخدامات الطبية: يستخدم هذا الزيت بعد إضافة بعض المواد الأخرى إليه كزيت الأطفال في الولايات المتحدة وانجلترا أو كندا وكذلك للعناية بالبشرة.

ثانيا: الاستخدامات في الطب البيطري: يستخدم الزيت المعدني في تطعيم الحيوان، كما يستخدم في تطهير أرجل الطيور لمنع إصابتها من الفطريات، كما يستخدم في علاج التهابات، و وقاية الأخشاب من التسوس.

ثالثا: الوقاية: نظرا لأن زيت البترول لا يمتص الرطوبة فهو يستعمل كتغطية واقية أو تغمس فيه المواد الحساسة للماء مثال على ذلك الاحتفاظ بالليثيوم حيث يغمس في حمام من زيت البترول, كذلك الحفاظ على الأدوات اليدوية المعدنية والأسلحة والسكاكين ووقايتها من الصدى والأكسدة .

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للبترول

لقد اختلفت آراء المعنيين والمختصين من الجيولوجيين وكيماويين بشأن البترول وبالتالي ظهرت نظريتان مفسرتان هما[1]:

أولا: النظرية العضوية:

تؤكد هذه النظرية على أن البترول ينتج عن تحلل الكائنات الحية من أصول حيوانية ونباتية, التي طمرت لملايين السنين في طبقات الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين, ويؤكد أنصار هذه النظرية على نحو أكثر دقة الى أن النفط يعود الى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بحار دافئة كالقشريات الصدفيات والمحاريات, وقد تقاطرت بمرور الزمن تحت الضغط الهائل والحرارة الشديدة مخلفة الزيت الحالي, استنادا الى هذه النظرية في تفسير المنشأ ذهبت معظم الدراسات والبحوث الجيولوجية لتؤكد بأن المكامن النفطية ذات الصلة بالصخور الرسوبية البحرية, يستشهد أنصار هذه النظرية بأن محور النفط الرئيسي في العالم يمتد من خليج المكسيك غربا الى الخليج الغربي شرقا, لذلك يمكن القول بأن الاحواض الرسوبية المتواجدة على حافات القارة والتي تكونت عبر التاريخ الطويل هي الأماكن الطبيعية لتجمع كميات كبيرة منه.

[1] عبد الحميد لخديمي, **أثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة أبو بكر بالقايد, تلمسان, 2010, ص ص 11-12.

ثانيا: النظرية الآعضوية:

تذهب هذه النظرية الى القول بأن منشأ البترول الآعضوي أي ناتج عن تفاعل الحديد مع بخار الماء وينشأ من اتحادهما مادة مشابهة للأسيلين التي تحولت الى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط وحرارة, وذلك من خلال الأبحاث التي قام بها العالم (برتلو) سنة 1866 في هذا الصدد تبين أنه من الممكن الحصول على البترول بمعاملة حمض الكربون بالمواد القلوية تحت تأثير حرارة مرتفعة وبوجود بخار الماء. واستنادا الى هذه النظرية أعلن (منذليف)النظرية القائلة أن البترول موجود في مكان من الأرض, وترجع نشأته الى تأثير بخار الماء في الكربيدات المعدنية في الطبقات العميقة من الأرض, وهذه النظرية أصبحت فيما بعد أساس النظريات الأخرى التي يؤيدها أكثر الباحثين القائلين بالنشأة المعدنية ويحدد أماكن تواجد البترول حسب هذه النظرية في الصخور النارية ويستشهد أنصار هذه النظرية بمكامن البترول الموجودة في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها, بينما يعترض أنصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم "أن البترول الموجود في مثل هذه الصخور ليس أصيلا وإنما هو مهاجر من أماكن ذات أصل عضوي".

المطلب الثالث: اقتصاديات الصناعة البترولية

في هذا المطلب سوف نقوم بإعطاء تعريف للاقتصاد البترولي والصناعة البترولية اضافة إلى بعض الخصائص التي تميزها وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد بترولي.

الفرع الأول: الاقتصاد البترولي

الاقتصاد البترولي هو مجموعة من النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإيجاد وانتاج وتوزيع واستهلاك السلعة البترولية سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو صورة سلعية متنوعة ومتعددة, تمر بمراحل مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض لتكوين الاقتصاد البترولي, أي أن " الاقتصاد البترولي هو ذلك العلم المتعلق بالنشاط الاقتصادي للبترول من انتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة البترولية ".

وعليه فإن الاقتصاد البترولي يرتكز بشكل رئيسي على عائدات هذه المادة كمصدر أساسي لتوفير التمويل, حيث تشكل الصناعة البترولية وكل ما يتعلق بها من نشاطات كالاستخراج والتنقيب الجزء الأكبر من النشاطات الاقتصادية[1].

الفرع الثاني: الصناعة البترولية

في هذا الفرع سنقوم بإعطاء تعريف للصناعة البترولية وذكر خصائصها.

أولا: تعريف الصناعة البترولية

الصناعة البترولية هي مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية, وسواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام الى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر والغير مباشر من قبل الانسان, حيث تمر بعدة مراحل متماسكة تدفع كل منها الأخرى, بدأ من النية والرغبة في ايجاد البترول الى غاية ايصال المنتجات البترولية الى المستهلكين النهائيين. ولبلوغ هذه المرحلة تسلك صناعة البترول ستة مراحل أساسية (مرحلة البحث والتنقيب, مرحلة الاستخراج أو الانتاج البترولي, مرحلة النقل البترولي, مرحلة التكرير البترولي, مرحلة التسويق والتوزيع ومرحلة التصنيع البتروكيماوي)[2].

ثانيا: خصائص الصناعة البترولية

اذا كان النشاط الصناعي البترولي متعدد في مراحله و متنوع في مجالاته وبصورة واسعة ومترابطة فإن هذه الصناعة عموما لها من السمات أو الخصائص ما تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى. ومن أهم هذه الخصائص والصفات ما يلي[3]:

- تتطلب الصناعة البترولية توفير رؤوس الأموال بكميات كبيرة بل وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة البترولية, بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية وطبيعة الثروة النفطية.

[1] سفيان بوقطاية, وآخرون, **أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**, مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE, العدد السادس, جوان 2018, ص 350.

[2] فايزة يوب, **أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والمالية, جامعة أبي بكر بالقايد, تلمسان, 2018, ص7.

[3] نفس المرجع السابق, ص 9.

- تتطلب الصناعة البترولية وتقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا. إلا أن هذه الأخيرة تتسم بسرعة تغير استخدامها, مما يعني تغير عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج الكميات المختلفة, بسبب ارتفاع اهتلاك الآلات لطول فترة الإنتاج أو بسبب التقدم التقني في وسائل الإنتاج.
- تتميز الصناعة النفطية بالتكامل الرأسي, حيث تتداخل مراحل انتاج النفط بصورة يصعب معها أحيانا الفصل بين نفقات بعض المراحل وبعضها الآخر.
- يعتمد النشاط البترولي بصورة كبيرة وغالبة على العمل المركب أي العمل المتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي, مما يؤدي الى ضخامة حجم الاستثمارات الرأسمالية الازمة في مراحل الصناعة النفطية.
- تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الانتاجية, وخاصة في المرحلة الخاصة بالبحث والتنقيب. وذلك بسبب قيام بإنفاق استثماري عالي وكبير ولفترات زمنية ليست بالقصيرة من دون التحقق من وجود الثروة البترولية أم لا.
- إن المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة والنشاط البترولي هي مادة ناضبة وغير متجددة في الطبيعة أي أن حياة الصناعة البترولية هي لفترة محدودة ومعلومة.

الفرع الثالث: الأهمية الاستراتيجية للصناعة البترولية في الاقتصاد الجزائري

ان اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات وايراداته لتمويل برامجها التنموية, جعل اقتصادها يتأثر بالصدمات والتقلبات التي تشهدها الاسعار في اسواق البترول العالمية, بما في ذلك انعكاساتها على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى الاستقرار الاقتصادي ككل. وهي موضحة كالآتي[1]:

أولا: نسبة مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمالي:

إن الأهمية النسبية للقطاع البترولي في الناتج المحلي الإجمالي هو إحدى مقاييس درجة التنويع الاقتصادي, فزيادة هذه الاهمية النسبية تعكس انخفاض درجة التنويع الاقتصادي, وفي الوقت ذاته تعني انخفاض مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي. وهو ما ينطبق على الاقتصاد الجزائري من خلال ما يوضحه الشكل الموالي:

[1] نادية العقون, أسماء مخاليف, **تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر 1986-2017**, مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية, جامعة محمد الشريف مساعديه, سوق أهراس, الجزائر, العدد الأول, ديسمبر 2018, ص ص 157-158.

الشكل رقم(1): يوضح متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي(2000-2014)

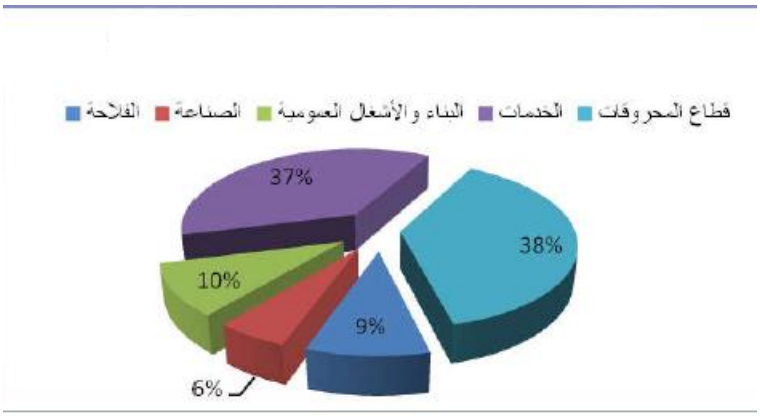

المصدر: نادية العقون, أسماء مخاليف, **تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر 1986-2017**, مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية, جامعة محمد الشريف مساعديه, سوق أهراس, العدد الأول, ديسمبر 2018, ص 157.

يتضح من خلال الشكل أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يبقى تابعا للتغير في قطاع لمحروقات, حيث بلغت نسبة مساهمة البترول في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر 38% خلال الفترة من 2000 – 2014 وهي تعد نسبة مرتفعة تدل على التأثير الذي تمثله أسعار البترول في نمو الناتج المحلي الإجمالي وعلى وجود علاقة قوية تربط بين المتغيرين وتوضح تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات ومن ثم ضعف النشاط في القطاعات الأخرى .

ثانيا: مساهمة الجباية البترولية في الموازنة العامة للدولة

تعتمد الجزائر بشكل رئيسي على الإيرادات البترولية في تمويل موازناتها العامة, حيث تمثل الجباية البترولية أهم مصدر ضمن هيكل الإرادات العامة, لإرتباط هذه الأخيرة بشكل أساسي بتقلبات أسعار البترول, وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(2): يوضح تطور الإرادات العامة وإيرادات الجباية البترولية في الجزائر(2000-2016)

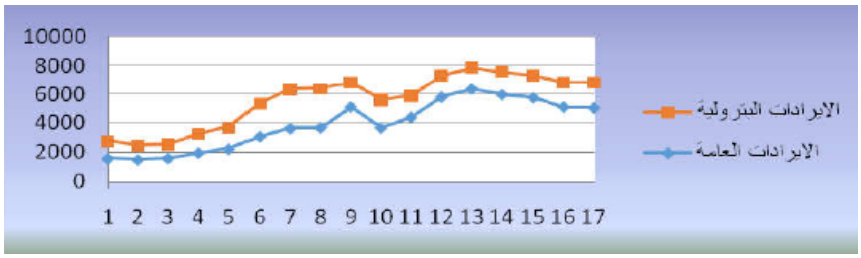

المصدر: نادية العقون, أسماء مخاليف, **تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر 1986-2017**, مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية, جامعة محمد الشريف مساعديه, سوق أهراس, الجزائر, العدد الأول, ديسمبر 2018, ص 157.

يتضح من خلال الشكل السابق ان تطور الإيرادات العامة يتبع سلوك تطور إيرادات الجباية البترولية, حيث مثلت هذه الأخيرة ما نسبته 43% من الإيرادات العامة خلال الفترة من 2000- 2017 مما يؤثر على التبعية الكبيرة لبرامج الميزانية العامة للدولة إلى عائدات المحروقات, ومن ثم ارتباطها بتقلبات أسعار البترول ومستويات انتاجه, الأمر الذي يعمق من أهمية مشكلة عائدات المحروقات في هيكل الموازنة العامة ومن ثم الاقتصاد الجزائري .

ثالثا: أهمية المحروقات بالنسبة للصادرات

يمثل قطاع المحروقات أهمية كبرى في هيكل التجارة الخارجية في الجزائر, إذ أنه يسيطر على 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية حسب احصائيات سنة 2017, وبالتالي فإن تحقيق أي عجز أو فائض في الميزان التجاري يرتبط بصورة مطلقة بارتفاع أو انخفاض أسعار المحروقات, حيث انخفضت صادرات الجزائر إلى 62.88 مليار دولار سنة 2014 مستمرة في الانخفاض إلى 28.88 مليار دولار سنة 2016 وذلك إثر انخفاض أسعار البترول الذي شهدته هذه السنوات, مما يدل على انخفاض درجة التنويع في هيكل الصادرات, والاعتماد الكبير على الصادرات البترولية في توفير العملات الأجنبية, وهذا المؤشر يترتب على مشاكل اقتصادية أهمها ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدخل النقدي للبترول فقط.

المبحث الثاني: السوق البترولية العالمية وآليات توازنها

تتحدد أسعار البترول في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات, وتختلف سوق البترول في الأسواق بتعلقها بسلعة استراتيجية مهمة يتوقف عليها النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم, إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

المطلب الأول: الأسواق العالمية للبترول

يعتبر المكان الطبيعي لتداول أي سلعة هو السوق, وبغض النظر عن طبيعة السلعة البترولية فإن تداولها سواء كان في صورة بترول خام أو منتجات نهائية تتم في أنشطة الأسواق العالمية وهو سوق البترول العالمي.

الفرع الأول: أنواع الأسواق العالمية للبترول

السوق البترولية هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة البترولية, خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة[1]. ونميز بين نوعين من الأسواق العالمية للبترول[2]:

أولا: الأسواق الفورية

عرفتها صناعة البترول قديما وتعتبر وسيلة للتخلص من الفوائض النقدية بأسعار منخفضة وهي ليست سوقا واحدة, بل مجموعة أسواق يتم فيها تداول المنتجات البترولية وقد عرفت الأسواق الفورية منذ نشوء الأسواق البترولية, وتتسم هذه الأسواق بكونها تشكل موانئ رئيسية توفر خدمات الشحن ومرافق التخزين والخدمات المالية ووفرة وسائل الاتصال الدولي إضافة إلى تميز موقعها الجغرافي ووجودها قرب مصافي التكرير. وتعتبر أسعار الفائدة في هذه الأسواق مؤشرا جيدا لأوضاع السوق العالمي للبترول من حيث كونها تبرز واقع الأسعار التي تحقق التوازن بين العرض والطلب البترولي خارج إطار العقود طويلة الأجل, وقد دفعت الاختلالات التي عرفتها السوق العالمية للبترول في أواسط الثمانينيات والتي نتج عنها فوائض هامة في العرض العالمي للبترول في الأسواق الفورية إلى درجة متقدمة في الأهمية, حيث أصبحت الأسعار السائدة فيها دليلا على عدم استقرار الأسعار في السوق في السوق العالمية برمتها.

كما تتميز السوق البترولية الفورية بالخصائص التالية:

- حجم التبادل فيها كبير جدا.

---

[1] عبد القادر مطالس, **أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد كمي, جامعة الجزائر, 2012, ص 87.

[2] نوال بولعواد, **الريع البترولي و تأثيره على النشاط الاقتصادي**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2018, ص 94-97.

- الدور المعتبر الذي يلعبه الوسطاء فيها " السماسرة " بتقريب المستهلك من المنتج والعكس من أجل إبرام عملية التبادل, وفي هذا الإطار فإن السوق الفورية هي سوق مضاربة بامتياز, حيث أن عملية البيع والشراء لشحنة واحدة تتم عدة مرات حتى تصل للمستهلك النهائي.
- سيادة الغموض وانعدام الشفافية والوضوح حول الأسعار والكميات المتبادلة من المنتج البترولي, بسبب غياب الآليات الرقابية لكون عملية التبادل تتم مباشرة بين الأطراف.

ثانيا: الأسواق الآجلة

كانت معظم الصفقات البترولية تتم من خلال عقود محددة ولم تكن حصة العقود التي تتم وفقا للأسعار الفورية تزيد عن 5% من تجارة البترول في السبعينيات, وفي عام 1981 تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن تحديد وتقنين الأسعار المحلية للمنتجات البترولية مما أدى إلى ظهور أسواق تأخذ في الاعتبار السعر وإمكانية الربح بصورة أكبر ولهذا اتجهت سوق نيويورك لتبادل السلع إلى تطوير أسواق مستقبلية وآجلة للتبادل التجاري للبترول.

الأسواق الآجلة هي أسواق موازية للأسواق الفورية وهي عبارة عن أسواق مالية (بورصات) حيث أن التعاملات في السوق الآجلة للبترول تتم من خلال ما يصطلح عليه "بالبرميل البترولي الورقي" بدلا من برميل البترول الحقيقي, بما معناه أن عملية بيع وشراء البترول الخام والمنتجات البترولية تتم عن طريق التزامات. حيث يتم التعامل بالعقود الآجلة وبالتالي لا يتم تبادل شحنات وإنما عقود ذات طابع "السندات المالية".

تختلف الأسواق الآجلة عن الأسواق الفورية باعتبار أن البترول المتعاقد عليه في الأسواق الآجلة ينتج ويسلم للمشتري في المستقبل حتى بعد سنوات من تاريخ إبرام العقد, ويتم ذلك بسعر متفق عليه مسبقا بغض النظر عن الأسعار التي كانت سائدة وقت التسليم حيث نجد أن الأسعار التي تتناقلها وسائل الإعلام هي أسعار البترول في الأسواق الآجلة للشهر الموالي, لذلك تعتبر هذه الأسواق من أكثر الأسواق نشاطا في العالم, كما أن استخدام الأسواق الآجلة يسمح بالحماية من تغيرات الأسعار بصفة عامة لذا يبحث المنتج أو صاحب المخزون أن يحتمي من انخفاض السعر فيما يخشى المشتري ارتفاعه, أما المكرر فإن الفارق بين سعر المنتجات المكررة وسعر الخام أي الهامش هو الذي يحدد المردودية.

تتعرض الأسواق الآجلة لمجموعة من المخاطر وهي خطر النوعية, الخطر الجغرافي, خطر بنية الأسعار, خطر السيولة وخطر الاختناق.

كما تتميز السوق الآجلة بالخصائص التالية:

- تقلل من حدة المخاطرة وتساعد المنتجين والشركات البترولية على التخطيط للكميات المنتجة أو الكميات التي سيتم نقلها أو تكريرها.
- تتيح الفرصة للمضاربة وتحقيق الأرباح في آن واحد.
- تقديم تسهيلات معتبرة للمستثمرين فيها حيث يدفعون أقل بكثير منا يدفعه المستثمرون في سوق الأوراق المالية.
- تعتبر حركات الأسعار في الأسواق الآجلة مؤشرا هاما لتوقعات الأسعار حيث تخطى هذه التحركات بمراقبة ومتابعة من قبل المعنيين بظروف السوق.
- اعتبار تحركات أسعار العقود في الأسواق الآجلة أساسا لسلوك الأطراف المختلفة في الأسواق الفورية, حيث يقل عدد المشترين في هذه الأسواق إذا ما انخفضت الأسعار في الأسواق الآجلة توقعا لانخفاض أكبر, ويقل عدد البائعين في الأسواق الفورية عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الآجلة أملا في ارتفاعات أكبر.

الفرع الثاني: مميزات الأسواق العالمية للبترول

نلخص أهم مميزات السوق العالمية للبترول في النقاط التالية[1]:

أولا: سوق شبه احتكارية: ومعنى ذلك هناك مجموعة قليلة من الدول هذا السوق, وهي الدول المنتجة للبترول والشركات الاحتكارية الكبرى هذا من جهة العرض, والدول المستهلكة الكبرى التي تؤثر في السوق من خلال تغيير مخزونها النفطي الاستراتيجي أو من خلال طلبها النفطي, وهذا من جانب الطلب.

ثانيا: سوق التكتل(الكارتل, المنظمات والهيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق البترولية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها, إلى غاية وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق. وقد ظهرت أول هذه التكتلات في الكارتل البترولي في فترة الثلاثينات, ثم الهيئات

[1] خالدية بن عوالي, **استخدام العوائد النفطية دراسة تجربة الجزائر وتجربة النرويج**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بن أحمد, وهران, 2016, ص ص 22- 23.

والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك (الدول المصدرة للبترول), الأوابك(الدول العربية المصدرة للنفط والوكالة الدولية للطاقة).

ثالثا: تأثر السوق البترولية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للبترول تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن. حيث تعكس تكاليف ناقلات البترول تقلبات الطلب العالمي على البترول الخام بصورة مباشرة, فانخفاض الطلب العالمي على البترول يخفض من تكاليف الشحن. مما يشجع شركات البترول على الشراء من الأسواق البعيدة, في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على البترول لها آثار عكسية.

رابعا: السوق البترولية ذات طابع متقلب: وخاصة فيما يتعلق بأسعار البترول التي يفوق تقلبها كثيرا تقلب الأسواق المالية ومعظم السلع الأخرى.

المطلب الثاني: الطلب والعرض على البترول

على الرغم من التقلبات التي شهدتها السوق البترولية في العقود الماضية, إلا أنه هناك محدودية في العرض وفي المقابل زيادة ضخمة ومتسارعة في الطلب, ومن المتوقع الاستمرار في هذا الاتجاه, حيث تشير تقديرات المؤسسات المختصة في شؤون البترول إلى استمرار انحصار العرض مع ارتفاع الطلب بنحو 50 % حتى نهاية 2030.

الفرع الأول: العرض البترولي

نتناول في هذا الفرع العرض البترولي ومحدداته في السوق البترولية.

أولا: تعريف العرض البترولي

تعريف1: "العرض البترولي هو عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة (بائعين – مشترين) وخلال فترة زمنية محدودة ومعلومة "؛

تعريف2: "العرض البترولي هو تلك الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في السوق, من أجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الانسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين".

يقصد بعرض البترول الكميات المتاحة من السلع البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة, والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر معين أو اسعار مختلفة في زمن محدد, ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير, إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد[1].

ثانيا: محددات العرض البترولي في السوق البترولية

توجد العديد من العوامل والأسباب التي تأثر في العرض العالمي للبترول سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض وتختلف درجة تأثيرها من عامل الى آخر, وأهم هذه العوامل نجد[2]:

1- مقدار الطلب على البترول: يعتبر الطلب البترولي من المحددات الرئيسية للعرض البترولي, بحيث أنه إذا لاحظ المنتجون للبترول زيادة في الطلب البترولي فان ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من المادة البترولية في السوق, وأما إذا حدث نقص أو انخفاض في الطلب فإن ذلك يدفعهم إلى التقليص في الكميات المعروضة.

2- السعر: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة, فارتفاع سعر البترول يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه, إلا أن سوق البترول يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني؛

3- المصادر البديلة للبترول وأسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للبترول دورا هاما في العرض البترولي فانخفاض الأسعار ووجود المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب البترولي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض السلع البديلة؛

4- الحروب والأحداث السياسية: كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي, فخلال الحروب والأزمات السياسية الكبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للبترول اختلالات بدءا من الأزمة البترولية الأولى سنة 1973 ومع بداية الألفية الثانية أصبح

[1] أحمد شبيني, محمد المكي طيار, **أثار تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2012**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد الصديق بن يحي, جيجل, ص16.

[2] سمية موري, **اثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**, مذكرة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات, جامعة أبو بكر القايد, تلمسان, 2010, ص 96.

البترول هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا؛

5- المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الانتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية وبالتالي يساعد اكتشاف احتياطات بترولية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

6- المنافسة بين المنتجين للبترول: إن السوق البترولي يتكون من عدد من المنتجين وتحاول كدولة أو شركة بترولية الحصول على أكبر حصة من السوق وعلى أرض الواقع فإن هذه المنافسة موجودة بين دول منظمة الأوبك والدول غير الأعضاء في المنظمة, وكل طرف يحاول الظفر بأكبر حصة من السوق البترولي, هذا من شأنه أن يؤثر على الكميات المعروضة.

الفرع الثاني: الطلب البترولي

سنتطرق في هذا الفرع إلى الطلب البترولي ومحدداته في السوق البترولية.

أولا: تعريف الطلب البترولي

تعريف1: "الطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية, عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محددة بهدف إتباع وسد وتلبية تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات, والكيروسين(النفط الأبيض), للإنارة أو التدفئة ...إلخ".

تعريف2: "عرفت الوكالة الدولية للطاقة(IEA), الطلب على البترول على أنه يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير, ومن كميات خاصة أو البترول غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة".

من خلال تعريف(IEA) للطلب البترولي نقول أن استهلاك البترول لا يكون خاما مباشرة, بل يخضع لعملية تكرير تنتج عنه منتجات بترولية كالبنزين وأخرى مستخدمة في لصناعة البتروكيماوية..إلخ.

بالتالي يتحدد الطلب على الموارد البترولية لمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة, وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة بهدف الاشباع سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.

نظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على البترول نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في صورة منتجا ت بترولية ويعتبر الطلب على البترول مشتقا من الطلب على المنتجات البترولية

المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها, و من ثم أسعار المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها, و بالتالي في الطلب على البترول[1].

ثانيا: محددات الطلب البترولي في السوق البترولية

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها [2]:

1- معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي: تعتبر الطاقة خاصة البترول عنصر أساسي من عناصر العملية الانتاجية وعملية التطور الاقتصادي والصناعي, فالبترول محرك فعال لهذا التطور وفي نفس الوقت مؤشر ومقياس لذلك المستوى التطوري, فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك البترول خاصة في ظل التطور التكنولوجي الميكانيكي الهائل, كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على الكميات المطلوبة من البترول؛
2- السعر: حيث تشير النظرية الاقتصادية الى أن تأثير سعر أي سلعة يكون عكسيا على الكميات المطلوبة منها. مع الأخذ بعين الاعتبار أن مرونة الطلب السعرية للبترول في فترة الأجل القصير قليلة لنها تقتضي بعض الوقت نظرا لأهمية البترول وعدم قدرة البدائل على الإحلال الفوري.
3- أسعار السلع البديلة: حيث يظهر أثر هذا العامل في الطلب على البترول, لأنه عبر عن العلاقة الطردية مع أسعار السلع البديلة مثل: الغاز والطاقة الذرية والكهرباء...إلخ.

فإن ارتفاع أسعار هذه البدائل يؤدي إلى زيادة الطلب على البترول, أما إنخفاض أسعارها فيؤدي إلى تقليل الكميات المطلوبة من البترول؛

[1] أحمد شبيني, محمد المكي طيار, مرجع سبق ذكره, ص ص 17-18.

[2] سمية موري, مرجع سبق ذكره, ص 93.

4- متوسط دخل الفرد: يتناسب الطلب على الطاقة طرديا مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي. كما أن تطور متوسط دخل الفرد يعني من الناحية الأخرى نمو الناتج القومي, الأمر الذي تنعكس آثاره على مزيد من الطلب من الطاقة لأغراض تطور المجتمع؛

5- المناخ: حيث يزداد الطلب في الأجواء المناخية المتطرفة, فالطلب على الطاقة يزداد في البلدان ذات المناخ المعتدل مثل حوض البحر الأبيض المتوسط؛

6- هيكل الإنتاج: على العموم تكون الدول الصناعية أكثر استهلاكا للطاقة من الدول النامية, ويرجع ذلك جزئيا إلى كبر قطاع الصناعة في تلك البلدان؛

7- الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون اثاره واضحة في تغيرات الأسعار فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية مما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الإمدادات.

المطلب الثالث: تقلبات أسعار البترول ومحدداتها

قبل التطرق للعوامل المؤثرة في أسعار البترول في السوق العالمية, ارتأينا إلى تقديم بعض المفاهيم حوله وذلك من خلال عرض التعريفات التي تناولته وأنواعه.

الفرع الأول: مفهوم أسعار البترول

في هذا الفرع سوف نقوم بإعطاء تعريف لأسعار البترول وأهميته.

أولا: تعريف أسعار البترول

قبل الخوض في أسعار البترول لابد من التطرق إلى شرح مفهوم "البترول", الذي هو عبارة عن كلمة لاتينية petroleum التي تنقسم إلى قسمين: "petro" وتعني الصخر, و"oleum" التي تعني زيت الصخر.

وأما السعر فهو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود, والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معه أو يتساوى معه, أي قد يكون أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج, ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود[1].

ثانيا: أنواع أسعار البترول

شهدت المصطلحات السعرية للبترول تعددا, حيث أن كل مصطلح بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى, ويمكن التمييز بين الأنواع التالية لسعر البترول وهي[2]:

1- **السعر المعلن:** هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية, وقد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880 م أين تميزت السوق آنداك بوجود عدد كبير من المنتجين وسيطرة شركة واحدة على عمليات إنتاج البترول, وقد كان "**ستاندرد أويلجرسي**" هي تساند "**ردواويل**" ويحدد السعر المعلن من قبل الشركات البترولية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها.

وما يميز السعر المعلن أنه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوى العرض والطلب, كما أن الدول المنتجة لم يكن لها أي دور يذكر في تحديده, وقد استخدم السعر المعلن كأساس لاحتساب عوائد الدول المنتجة للبترول وتحديد الضرائب على الأرباح؛

2- **السعر السوقي (الحقيقي):** هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات البترول الخام المباعة والتي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل الدولي, حيث يتم الاتفاق عليه من طرفين يتمتعان باستقلال تام, وقد كان هذا النوع من النشاط يتم بين الشركات الصغيرة المستقلة التي عجزت عن كسر الاحتكار المفروض من الشركات البترولية الكبيرة على عمليات بيع وشراء البترول, ويقل السعر السوقي عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع؛

3- **السعر الفوري:** هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحرة للبترول بصورة فورية أو آنية, وقد برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة, ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى

---

[1] تقوى حسناوي, عبد العزيز أحمد شاوش, **تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر دراسة إحصائية للفترة (1986- 2014)**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي التبسي, تبسة, 2016, ص32.

[2] السعيد رويجع, **التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الاقتصاد الجزائري (1970- 2009)**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, 2013, ص3.

الاختلال بين العرض والطلب على البترول الخام, فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير؛

4- **سعر التحويل:** هو سعر التبادل للبترول الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة, وهو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات البترولية في الدول المسجلة فيها تبلغ حدا أدنى, ويمكن أن يستعمل سعر التحويل عند انتقال البترول من تشاط إلى آخر ضمن نفس الشركة الأم, وقد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر والتعامل به كأساس لاحتساب إيراداتها النقدية من البترول؛

5- **سعر الكلفة الضريبية:** يمثل هذا السعر الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من البترول الخام, ويساوي سعر الكلفة الضريبية كلفة الإنتاج مضاف إليها عائد الحكومة (الضريبة الريع) أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعنية. وتحصل الشركات المستغلة للبترول على البترول المنتج من قبلها في البلدان البترولية كطرف مشتري له, ويعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على البترول, ويمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار؛

6- **سعر الإشارة أو المعدل:** ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينيات, وهو عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق, أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق, ويتم احتسابه بناء على معرفة وتحديد متوسط السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات.

الفرع الثاني: أسعار البترول في ظل منظمة الأوبك

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى, وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و14 ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران, العراق الكويت, المملكة العربية المتحدة وفنزويلا, وتقرر في هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة(OPEC) فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار البترول الذي يستغله الكارتل

الدولي للبترول خارج حدودها في مستوى مرتفع, وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين التصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة[1].

في ظل صراع المصالح فإن أسعار البترول عرفت تقلبات حادة, خاصة بعد نشأة منظمة الأوبك واتخاذها قرارها بتحديد أسعار البترول الخاص بها بمعدل الشركات البترولية ومن هذا المنطلق فإن صناعة أسعار البترول في ظل منظمة الأوبك مر بمرحلتين[2]:

أولا: مرحلة ما قبل الأوبك

عرفت الكثير من الأحداث الاقتصادية والسياسية والعسكرية, ابرزها الحرب العالمية الأولى والثانية والأزمة الاقتصادية 1929 وفي ظل هذه الأحداث كانت الشركات العالمية متعددة الجنسيات وعلى رأسها الشركات الأمريكية المحدد الوحيد لأسعار البترول الخام باعتبارها صاحبة الأسبقية التاريخية فاكتشاف البترول بشكله الاقتصادي والتجاري, ولقد لعب الكارتل القديم للبترول دورا هاما في نقل تحديد الأسعار من المستوى المحلي إلى العالمي في ظل مجموعة عديدة من التحالفات أبرزها حلف "أكناكري" سنة 1928 حيث تمكنت من خلاله الشركات البترولية العملاقة من الاتفاق على سعر مرجعي للبترول وهو سعر بترول خليج المكسيك, وقد ميز هذه المرحلة ثلاث أشياء هي:

- ✓ لم يكن البترول سلعة دولية بالغة الأهمية, حيث لا يزال الفحم هو المصدر الأساسي للطاقة؛
- ✓ تحديد الأسعار كان يتم في اطار المنافسة بين الشركات البترولية العملاقة التي تعمل وفق مبادئ وقواعد سوق احتكار القلة؛
- ✓ الدول المنتجة والمستهلكة والمصدرة للبترول الخام كانت في معظمها الدول الصناعية نفسها, وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

أي أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أظهرت مسألة كان لها أثر كبير في تقلبات الأسعار, وهي مسألة إشراف الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي وتحميلها مسؤولية إعادة إعمار أروبا, إلا

[1] أحمد شبيني, محمد المكي طيار, مرجع سبق ذكره, ص 21.

[2] نفس المرجع السابق, ص 21-23.

أن تكلفة إنتاج ونقل البترول الأمريكي العالية لأروبا كانت تثقل الموازنة الأمريكية آنداك فلم يكن إلا بترول الشرق الأوسط وإفريقيا الخيار الأنسب لتخفيف التكلفة (نتيجة قرب مصادره من أروبا).

في ظل هذه الظروف بدأت أهمية بترول الشرق الأوسط وإفريقيا تتعاظم ليصبح بترول الشرق الأوسط الممول الأول لأوروبا بنسبة تفوق 75 %, مما أدى إلى انتفاض الشركات البريطانية خلال سنوات الخمسينيات أمام الشركات الأمريكية منادية لاعتماد طريقة جديدة للتغيير بدلا من سعر بترول خليج المكسيك المرجعي إلا أن طريقة التسعير هذه كانت ظالمة للبترول العربي على اعتبار الفرق الكبير بين أسعار البترول العربي وأسعار خليج المكسيك, حيث قل الأول عن الثاني بنسبة تراوحت من 25% إلى 30% مع العلم أنهما من نفس درجة الكثافة.

ثانيا: مرحلة ما بعد الأوبك

كان لنشأة وميلاد الأوبك في سنة 1960 الأثر الهام في صناعة الأسعار, وكانت بمثابة ضربة قاسية عصفت بآمال وأهداف الشركات البترولية العالمية ومن ورائها الدول الصناعية الكبرى, حيث كانت بوادر الاستقلال في اتخاد قرارات التسعير والاستثمار في مجالات التنقيب والتصنيع تظهر على ساحة الدول المنتجة والمصدرة, وذلك على الرغم من حصول الشركات العالمية على امتيازات البحث والتنقيب والتركيز في مناطق الدول النامية خلال هذه الفترة, ومع توسيع وزيادة عدد أعضاء المنظمة الذي تزامن مع أزمة الإمدادات النفطية الناتجة عن حرب السادس من أكتوبر عام 1973 القرار التاريخي للدول العربية الأعضاء في المنظمة بقرار المقاطعة البترولية للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا المساندتين للعدوان الإسرائيلي وعلى الرغم من تلاشي هذا القرار سنة من بعد, إلا أنه أثار القلق والرعب في الاقتصاديات الصناعية الكبرى ودل على أن الدول العربية ليست عاملا او جزءا ثانويا في الاقتصاد العالمي, ولقد تعززت الثقة في الدول النامية المنتجة والمصدرة للبترول حين استطاعت أن تضع بنفسها أسعار ثرواتها الطبيعية, فرغم المفاوضات العديدة التي جمعت بين الشركات البترولية العالمية والدول الأعضاء في الأوبك إلا أن قرار تسعير البرميل الواحد من البترول وصل لأول مرة إلى 11.5 دولار متناميا بأربعة بأضعاف عما كان عليه قبلا, ونتيجة للمقاطعة البترولية العربية للولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية كما تمت الإشارة إليه سابقا نتج عن ذلك ارتفاع في أسعار البترول بمعدل وصل إلى 50% خلال سنة واحدة, إن هذا الحدث يشير إلى نقطة هامة, وهي أن مسألة تحديد الأسعار تعتبر معقدة وشائكة, فلا يرتكز تحديد الأسعار على الاقتصادية المتمثلة بشكل أساسي في التفاعل بين العرض

والطلب فحسب, بل يكون للعوامل السياسية والحروب دور فعال, وذلك ما أوضحته أزمة الإمدادات سنة 1973.

بعد التخلي عن قرار المقاطعة سنة 1974 بدأت الأسعار في الانخفاض حتى جاءت سنة 1978 معلنة عن بداية صدمة بترولية ثانية أدت بأسعار البترول لترتفع إلى حدود 36 دولار للبرميل سنة 1980 بعد أن كانت منخفضة لأقل من 13 دولار للبرميل, مشيرة مرة أخرى إلى تدخل عوامل السياسة والحرب في بسط تأثيراتها على صناعة الأسعار, وذلك بسبب الثروة الإسلامية في إيران سنة 1978 التي أدت إلى توقف صادرات البترول الإيراني, أخذ بعين الاعتبار أهمية ما تمثله حصة البترول الإيراني من الإمدادات العالمي.

الفرع الثالث: محددات أسعار البترول

يعتبر البترول سلعة استراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية تؤثر على مختلف الأطراف في سوق النفط, وترجع العوامل المؤثرة في تحديد الأسعار إلى[1]:

أولا: العوامل الاقتصادية

إن الاستقرار في سوق البترول العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما بالإضافة إلى المخزون العالمي من البترول, لأن البترول سلعة استراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على البترول.

ثانيا: العوامل الجيوسياسية

تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار البترول في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج البترول وتكريره والذي يهدد أمن وتدفق الإمدادات البترولية إلى المستهلكين وبذلك يبقى العامل السياسي عاملا آنيا ومرحليا مرهونا بظروف سياسية معينة, وأثرت الاضطرابات والنزاعات في تذبذب أسعار البترول إلى مستويات غير مسبوقة مثل:

8- توتر الأوضاع الأمنية والسياسية لبعض الدول وعدم استقرارها؛

[1] صبرينةخامر, تمر بن عرفة, **التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار البترول دراسة حالة الجزائر (2000- 2015)**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي التبسي, تبسة, 2016, ص 43,45.

9- شعور السوق البترولية العالمية بأن ممرات البترول غير آمنة وذلك بسبب الحرب الأمريكية على الإرهاب سواء في الخليج العربي أو شمال إفريقيا؛

10-التوترات الجيوسياسية والمشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج البترول المهمة.

ثالثا: العوامل المناخية

هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي و موسم الأعاصير ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة مايلي:

- ✓ مخاوف من زيادة قوة الإعصار (دين) وتأثيره في منشاة البترول المكسيكية, وإغلاق وحدات المصافي البترولية الأمريكية؛
- ✓ برودة الطقس في الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا الأمر الذي يعني زيادة الطلب على وقود التدفئة.

رابعا: العوامل النفسية

تلعب العوامل النفسية دورا كبيرا في سوق البترول لا تختلف كثيرا أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى من حيث كمية العرض وحجم الطلب بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي لتشكل في النهاية الصورة الأخيرة لسوق البترول كذلك توقع حدوث الاضطرابات وتحولها إلى نزاعات أو أزمات وتوقع نقص في الإمدادات البترولية الخام والمشتقات أو ...., ومن هذه العوامل:

- ✓ التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط الأمر الذي دفع المتعاملين إلى المراهنة على ارتفاع أسعار البترول؛
- ✓ انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو دفع المستثمرين إلى استخدام البترول ملاذا آمنا في مواجهة ضعف الدولار؛
- ✓ التهديدات المستمرة من قبل المتمردين في شمال إفريقيا (نيجيريا) بوقف إنتاج شركات البترول.

خامسا: العوامل النقدية

إن هبوط سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية للدولار لدول منظمة الأوبك ومجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تحجم عن زيادة الإنتاج, لقد برزت آثار انخفاض الدولار في منطقة الخليج في زيادة الشراء من السوق الأمريكية التي أصبحت أرخص من السوق الأوروبية, لذا فإن التحول الكبير عن السوق الأوروبية لصالح السوق الأمريكية سيتطلب وقتا كبيرا يستمر الدولار ضعيفا أمام اليورو والجنيه الإسترليني.

سادسا: عامل الندرة

كون البترول سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي, وقد بدأت الأسواق مؤخرا تتحسس هذا الأمر, فالعمر التقليدي لهذه السلعة الاستراتيجية غير محدد على وجه الدقة.

المبحث الثالث: الأزمات البترولية, المسببات و الآثار(1986 – 2014)

لقد شهد سوق البترول عدة أزمات مرتبطة بأسعار البترول التي كان مرجعها الأساسي تغيرات هيكلية مرت بها صناعة البترول خلال الفترة (1986– 2014) لذلك فإن دراسة الأزمات السعرية يتطلب البحث في المفهوم الاقتصادي للأزمة والآثار التي خلفتها والأسباب التي أدت لحدوثها .

المطلب الأول: الأزمة البترولية لسنة 1986

سنتناول في هذا المطلب الأزمة البترولية لسنة 1986 كما سنحاول الإحاطة بالجوانب المسببة لحدوثها والآثار التي خلفتها.

الفرع الأول: مسببات أزمة 1986

تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد و الواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتبارا من مارس 1983, وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988 إذ لم يتعدى سقف الخام في الربع الأول من سنة 1988 حوالي 14,95 دولار للبرميل, كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال هذه الفترة (فترة الثمانينات) أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عدة لحسابات سياسية و اقتصادية فصعدت

الأسواق الفورية والآجلة(البورصات البترولية)إلى مرتبة متزايدة الأهمية, هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى الانخفاض الكبير لأسعار البترول سنة 1986 متمثلة في الآتي[1]:

- انخفاض الطلب على البترول سنة 1985 حيث بلغ 60.19 مليون برميل في اليوم وهذا الهبوط في الطلب أثر على حصة منظمة الأوبك في السوق النفطية ب10 مليون برميل في اليوم سنة 1985 مقارنة بسنة 1980؛
- دخول منتجين جدد للبترول مثل المكسيك, بريطانيا, النرويج وكندا التي بات باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق أي حدوث فائض عرض بترولي في السوق البترولية؛
- إعلان بعض الدول كبريطانيا والنرويج سنة 1983 تخصيص أسعار بترولها بمقدار ثلاث دولارات للبرميل من 33.5 دولار إلى 30.5 دولار كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض الأسعار؛
- تطور إنتاج بدائل البترول من الفحم والغاز الطبيعي بسبب ارتفاع الأسعار الذي عرفته السوق النفطية في السبعينيات؛
- رفع حصص الإنتاج من قبل دول الأوبك احتجاجا على ارتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة وخاصة بحر الشمال؛
- المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص و سقف الإنتاج من طرف الدول المنتجة الغير منظمة للمنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية, فبعد أن كانت تسيطر على 85% من الإنتاج العالمي انخفضت إلى 60%؛
- توسع المعاملات في الأسواق الآنية والأسواق الآجلة, حيث أصبحت الأسواق الآنية تحتل حوالي 70%من التعاملات البترولية وظهرت الأسواق الآجلة بسبب ظهور المضاربين وتضارب قوى العرض والطلب.

الفرع الثاني: آثار أزمة 1986.

[1] تقوى حسناوي, عبد العزيز أحمد شاوش, **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر1986-2014**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي التبسي, تبسة, 2016, ص ص 43-44.

لقد نتجت عن الصدمة البترولية سنة 1986 نتائج كانت إيجابية بالنسبة للدول المستوردة وجد قاسية على الدول المنتجة للبترول, تتمثل هذه النتائج في النقاط الآتية[1]:

- تخلي دول الأوبك عن سعر البيع الرسمي والاتجاه نحو سياسة أسعار السوق من بداية سنة 1988 مما أدى إلى ظهور أسعار مرجعية جديدة مثل سعر برنت؛
- ارتفاع الطلب العالمي على البترول في الدول الصناعية من 48.2 مليون برميل في اليوم سنة 1986 إلى49.3 مليون برميل في اليوم سنة 1987, وإلى 52 مليون برميل في اليوم سنة 1989؛
- تراجع مجهودات الاستكشاف بسبب تراجع هوامش ربح الشركات البترولية جراء انخفاض أسعار البترول, حيث تناقص عدد الآبار الاستكشافية من 1900بئر إلى 600 بئر سنة 19860-1989 تواليا؛
- انخفاض التدفقات المالية بين دول الأوبك والدول الأوروبية؛
- تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول, ففي الفترة 1982-1987 انخفض نمو الناتج الخام للدول المصدرة للبترول 5 مرات مقارنة بفترة السبعينات 1.1% مقابل 5.9%؛
- تفاقم المديونية العالمية من خلال تزايد ديون الدول المصدرة للبترول لتعويض إيراداتها البترولية نتيجة انخفاض أسعار البترول؛
- انخفاض قيمة الواردات البترولية للدول المستوردة للبترول في ظل انخفاض أسعار البترول حيث بلغت وفرات دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية نتيجة لذلك حوالي 45 مليار دولار.

المطلب الثاني: الأزمة البترولية لسنة 2004

سنتناول في هذا المطلب الأزمة البترولية لسنة 2004 كما سنحاول الإحاطة بالجوانب المسببة لحدوثها والآثار التي خلفتها.

الفرع الأول: مسببات أزمة 2004

عرف العالم ازمة بترولية أخرى فمنذ مطلع سنة 2000 توالت الأحداث السياسية والاقتصادية التي أنتجت تداعيات خطيرة على حركة أسعار البترول؛

[1] نفس المرجع السابق, ص 44.

حيث بلغت ابتداء من سنة 2004 مستويات قياسية تجاوزت سقف 100 دولار للبرميل أعطت للدول المنتجة للبترول وفرة مالية خلال السنوات اللاحقة لم تحقق مثيلا لها من قبل.

شهد عام 2004 ثورة أسعار البترول إذ ارتفع السعر إلى 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 وواصلت أسعار البترول صعودها التدريجي في أسواق البترول العالمية, فقد ارتفعت أسعار البترول إلى 42.82 دولار للبرميل الواحد وهو أعلى معدل وصله البترول منذ قبل 13 عام عندما أقدم العراق على احتلال الكويت عام 1990, كما ارتفع سعر البترول إلى رقم قياسي جديد فسجل لسعر البرميل الواحد من البترول 42.66 دولار في بورصة لندن, وبلغ 43 دولار للبرميل الواحد في بورصة نيويورك وهو أعلى مستوى يصله منذ 21 عاما, وفي 2004/08/19 ارتفع سعر البرميل من البترول إلى 47.52 دولار ثم قفز سعر البرميل في معاملات نيويورك للمرة الأولى إلى 49 دولار.

ويرجع السبب وراء هذا الارتفاع المستمر لأسعار البترول لعدة أحداث شهدتها سنة 2004 أهمها:

- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية youkous بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3 % للبرميل.
- اضطرار العراق إلى خفض صادراتها بسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار والهجمات المتكررة على المنشآت البترولية العراقية وأنابيب البترول؛
- القلق على إمدادات البترول النيجيرية بسبب الإعلان عن اضطرابات من قبل عمال البترول؛
- التخوف من انقطاع إمدادات البترول القادم من خليج بسبب موسم الأعاصير؛
- الزيادة غير المسبوقة في الطلب العالمي على البترول المدعمة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوروبا, الصين ودول جنوب شرق آسيا؛
- ارتفاع نشاط المضاربات على البترول في أسواق البترول العالمية نتيجة التخوف من انقطاع الإمدادات البترولية لأي سبب من الأسباب المذكورة, وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق النفطية الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار[1].

الفرع الثاني: آثار أزمة 2004

[1] نفس المرجع السابق, ص45.

وتتمثل نتائج هذه الصدمة البترولية في النقاط الآتية[1] :

- عدل صندوق النقد الدولي للنمو العالمي, حيث خفض من احتمال نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى 4.3 % لعام 2005 بعد أن كان توقعاته السابقة 4.9 % لنفس السنة؛
- زيادة معدلات الفائدة في منطقة اليورو؛
- توقع اقتصاديون امريكيون حدوث تباطؤ طفيف في الاقتصاد الأمريكي وارتفاع معدلات التضخم؛
- عرفت أسعار الوقود ارتفاعا لم يسبق له مثل مثيل في إيطاليا إذ وصل اللتر من البنزين إلى 1.71 الأورو؛
- بدأت وللمرة الأولى منذ عقد السبعينيات في القرن الماضي الدول الآسيوية تعاني آثار الارتفاعات لأسعار البترول, ففي سنغافورة قد تلجأ الخطوط الجوية إلى رفع رسوم الوقود على تذاكر السفر؛
- تحقيق العالم العربي نموا بلغ 5% من الناتج المحلي الاجمالي وهو أعلى معدل تحقق منذ سنوات طويلة؛
- الزيادة في معدل السياحة بالنسبة للدول العربية الغير نفطية مثل مصر لبنان, تونس والمغرب؛
- يعتبر ارتفاع أسعار البترول فرصة للدول العربية المنتجة للبترول لتنويع اقتصاداتها والاستخدام الأمثل للعوائد البترولية المرتفعة.

المطلب الثالث: الأزمة البترولية لسنة 2014

سنتناول في هذا المطلب الأزمة البترولية لسنة 2014 كما سنحاول الإحاطة بالجوانب المسببة لحدوثها والآثار التي خلفتها.

الفرع الأول: مسببات أزمة 2014

على غرار الأزمات البترولية العالمية السابقة واجه العالم أزمة جديدة حيث انخفضت أسعار البترول أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015. فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 115 دولار في جويلية 2014 إلى أقل من 30 دولار في بداية عام 2016, وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.

[1] نفس المرجع السابق, ص ص 45-46.

ولقد تظافرت عدة عوامل خاصة بسوق البترول هي التي أدت إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول, وهي متعلقة بكل من العرض والطلب وبعوامل وتوقعات مستقبلية, نفسية وجيوسياسية أيضا أهمها[1]:

- ارتفاع أسعار البترول خلال العقد الماضي أدى إلى تحفيز الاستثمارات لاستخراج البترول من مكامن كان يصعب استخراجه منها من قبل بسبب ارتفاع التكلفة, أي تحديدا البترول الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والبترول الرملي في كندا؛
- بدء الطلب العالمي للبترول بالتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو والصين في آسيا؛
- التحسين في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية, إضافة إلى معاودة الإنتاج والإمدادات من طرف كل من العراق وليبيا؛
- زيادة المعروض من البترول العالمي من قبل الأوبك في الأسواق البترولية بسقف انتاج عند 30 مليون برميل يوميا؛
- ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى مثل أروبا والصين.

الفرع الثاني: آثار أزمة 2014

ومن أسباب الأزمة البترولية لسنة 2014 السابقة تتكون من مجموعة من التأثيرات على اقتصاديات الدول متمثلة في: التأثير سيكون إيجابيا في أغلب الحالات على الدول المستوردة المتقدمة مثل أمريكا, اليابان ومنطقة اليورو. وذلك من خلال ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخول على الاستهلاك من خلال التوافر في فاتورة الوقود والمواصلات, وانخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة وكذلك السلع النهائية التي يدخل البترول في انتاجها مثل البتروكيماويات, الألمنيوم والورق.

أما بالنسبة للدول الأخرى المستوردة للبترول سيكون التأثير سلبيا من خلال قنوات التبادل مثل انكشاف البنوك الأسترالية عن الأسواق الروسية والتبادل التجاري, إضافة إلى الإعانات المالية وتحويلات العاملين حول فنزويلا على سبيل المثال وحول روسيا في آسيا الوسطى, وحول دول مجلس التعاون في شبه القارة

[1] نفس المرجع السابق , ص 46.

الهندية ودول الربيع العربي. أما من ناحية التأثير السلبي عموما ما يكون على الدول المصدرة لأنها الأكثر اعتمادا على البترول والأكثر تأثرا به, فستنخفض مداخيل هذه الدول وستكون ميزانيتها وحساباتها الجارية تحت ضغوطات, وكذلك أسعار الصرف لبعض الدول مثل روسيا, فنزويلا, نيجيريا وحتى السعودية, لأنها تساهم مساهمة كبيرة في إنتاجها في الأسواق البترولية العالمية [1].

[1] نفس المرجع السابق, ص ص 46-47.

خلاصة الفصل

البترول مادة أساسية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية كما يتميز بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة, مما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري.

ويتحدد سعر البترول ويتأثر بالعديد من العوامل, لعل أهمها عوامل السوق حيث تتميز السوق البترولية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي كما يتأثر سلوك الأسواق العالمية البترولية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وتطور نظرياته في الفكر الاقتصادي

المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: المقاربات التقليدية والحديثة للنمو الاقتصادي.

تمهيد

يعد النمو الاقتصادي من القضايا البارزة التي حظيت باهتمام مصممي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرارات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ويبرز النمو كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية، إذ لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي.

إن النمو الاقتصادي من المواضيع التي نالت حيزا كبيرا من الاهتمام من طرف الاقتصاديين والباحثين بهدف التعرف على أسرار النمو الاقتصادي ومصادره وأساليب تحقيقه واستمراره وعلاقته بالتنمية الاقتصادية. ومن خلال السياق النظري لنظريات النمو يمكن القول أن الاتجاه المتعلق بدراسة النمو الاقتصادي عرف أول ظهور له على يد المفكرين الكلاسيك من خلال كتابات آدم سميث، لتتواصل الدراسات والأبحاث مع مرور الزمن إلى أن جاءت الإسهامات الشهيرة لروبرت سولو من خلال نظرية النمو النيوكلاسيكية التي جاءت بأبعاد جديدة في تفسير النمو الاقتصادي، وفي منتصف الثمانينات ظهرت مقاربات نظريه جديدة مبنية على فرضية النمو الذاتي أو ما يسمى بنماذج النمو الداخلي. وعلى هذا الأساس سنركز في هذا الفصل على السرد النظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم النمو الاقتصادي

اهتم عدد كبير من الاقتصاديين في دراستهم للنمو الاقتصادي ومدى فاعليته, وذلك بهدف دراسة الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد, وحين الحديث عن النمو الاقتصادي وجب الحديث عن التنمية حيث هناك نوع من الخلط بين المفهومين والذي يصل إلى حد الاعتقاد بأنهما شيء واحد إلا أن للنمو الاقتصادي مميزات وأهداف تجعله يختلف عن التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

سنتناول في هذا المطلب تعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع ابراز أهم الفروق بينهما.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي

سنعالج في هذا الفرع كل من تعريف النمو الاقتصادي, مراحل وأنواع النمو الاقتصادي.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

التعريف01: النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الانتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية, كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي. ومن الطبيعي أنه لا يمكن المحافظة على معدلات الزيادة في الدخل القومي بعد بلوغ نسبة استغلال الطاقة الانتاجية 100%[1].

التعريف02: يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي – عدد السكان, أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي أو الناتج الكلي للمجتمع. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي. وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي أو كان

[1] اسماعيل عبد الرحمان, حربي عريقات, **مفاهيم ونظم اقتصادية**, دار وائل للنشر, الأردن, الطبعة الأولى, 2004, ص276.

مساويا لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابتا, أي أن مستوى معيشة الفرد لن يتغير, وفي هذه الحالة لا يوجد نمو اقتصادي[1].

ومما سبق: يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني, بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2]. كما يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة الكمية والنوعية في مستوى الناتج الوطني من السلع والخدمات والمترتب عن زيادة عوامل الإنتاج وتحسن فعاليتها الإنتاجية خلال فترة زمنية تتميز بالطول النسبي، ومن ثم يظهر أن النمو الاقتصادي ينتج عن تحقق توسع اقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا[3].

ثانيا: مراحل النمو الاقتصادي

كانت نظرية البروفيسور والاقتصادي "والت وينمان روستو " من أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات ومع نشر كتابه "مراحل النمو الاقتصادي ", حيث اعتبر أن النمو ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي للتنمية, تتسم كل مرحلة بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها, وتتلخص هذه المراحل في ما يلي[4] .

1- مرحلة المجتمع التقليدي

وتتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج, ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي, كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية, ويستند نظام القيم إلى "القدرية و معاداة التغيير", أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية. هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبط ء الشديد.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية, **اتجاهات حديثة في التنمية**, الدار الجامعية, مصر, 2003, ص11.

[2] وهينة زمال, **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة تلمسان, 2018, ص72.

[3] فلة غيدة, فوزية غيدة, **أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي (1980-2014)**, مجلة نماء للاقتصاد والتجارة, العدد الثالث, جوان 2018, ص9.

[4] عبد الباسط ولد عمري, **اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1980-2013)**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة أمحمد بوقرة, بومرداس, 2016, ص ص 8- 9 .

وهي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا, غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها. تتميز هذه المرحلة بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية: النقل, الزراعة والتجارة الخارجية مع وجود قطاع بنكي, ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية. ويشير " روستو " إلى الدور المحرك الذي يلعبه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد, وتضمن الصادرات الضرورية لتوازن التبادل الدولي, وبذلك فإن هذا القطاع يسمح بتجميع الشروط الضرورية للتنمية الصناعية. كما يشير " رو ستو " إلى الدور الهام الذي يلعبه قطاع النقل ووسائل الاتصالات, و أيضا التطور في الذهنيات وفي مناهج العمل, حيث يعتقد أن من الشروط اللآزمة للتهيؤ للانطلاق ظهور طبقة من المفكرين يخرجون عن الإطار التقليدي للتفكير.

3- مرحلة الانطلاق

وهي أهم مرحلة من المراحل الخمس, حيث يعرف فيها المجتمع انقلابا جذريا يتميز بإزالة العوائق والحواجز المضادة للنمو المنتظم, ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للاقتصاد. في هذه المرحلة تحدث تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا و توسع المصانع وتركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السريع. و" روستو" يرى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الانطلاق, حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة وتنتشر المراكز الحضرية.

تعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبيا, وهي أصعب مراحل النمو حيث أنها تعد مرحلة الجهد الشاق و العمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة, وحسب "روستو" فإن هناك ثلاث شروط أساسية للانطلاق:

- ✓ ارتفاع معدل الاستثمار المنتج لينتقل من 5% إلى أكثر من 10% من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان.
- ✓ إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع.
- ✓ التأسيس السريع لأداة سياسية اجتماعية ومؤسساتية تتمحور حول التنمية, بعبارة أخرى لابد أن يرافق الانطلاق نجاح سياسي و اجتماعي وثقافي يحمل على عصرنه الاقتصاد.

4- مرحلة السير نحو النضج

وتكون بعد مرحلة الانطلاق بفترة طويلة (حوالي 60سنة), وفيها يملك الاقتصاد القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الانطلاق, مع تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا, والتوصل إلى التحسن الدائم في فنون الإنتاج, مع احتلال الاقتصاد القومي مكانة هامة على المستوى الدولي. ومن مظاهر هذه المرحلة:

- ✓ قيام العديد من الصناعات الأساسية(صناعة الحديد والصلب, الصناعات الكهربائية.
- ✓ ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.
- ✓ النضج الفكري للمجتمع.
- ✓ زيادة معدلات الاستثمار لتتجاوز10−20 % من الناتج الوطني.
- ✓ تغير هيكل الطبقة التشغيلية(تنامي ظاهرة التحضر في اليد العاملة خصوصا).
- ✓ تطور مستوى مسيري المؤسسات وامتلاكهم بعد النظر في التسيير.

5- مرحلة الاستهلاك الواسع

وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد قدر كبير من التقدم, حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة, ويعيش السكان في سعة من العيش و بمداخيل عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك و أسباب الرخاء ومن مظاهرها :

- ✓ ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة(السيارات....).
- ✓ زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع.

ثالثا: أنواع النمو الاقتصادي

بصفة عامة يمكن التمييز بين عدة أنواع من النمو الاقتصادي, وتتجلى هذه الأنواع في ما يلي:

1- النمو التلقائي Spontanous Growth

و يقصد به ذلك النمو الذي يحدث تلقائيا دون إتباع أي مخطط اقتصادي, ودون تدخل الدولة بل ينبع من دون قوى ذاتية أو مجهودات القطاع الخاص, أو المؤسسات الاقتصادية على المستوى الدول الرأسمالية[1].

[1] فريال قابوش, **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990−2015)**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي, 2018, ص 21.

2- النمو الاقتصادي المخطط planned Growth

وهو الذي يحدث نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع, كما ترتبط فعاليته بالعديد من العوامل:

- ✓ واقعية الخطط المرسومة.
- ✓ كفاءة المخططين.
- ✓ فعالية التنفيذ.
- ✓ جدية المراقبة.
- ✓ مشاركة المجتمع[1].

3- النمو الاقتصادي العابر

وهو النمو الذي يتميز بالزوال وعدم الثبات و ذلك نتيجة لعوامل خارجية تستحدثه و سرعان ما تزول يرافقها زوال النمو ونراه خاصة في الدول النامية و الدول العربية النفطية التي ترتفع استثماراتها بارتفاع أسعار البترول وتنخفض بانخفاضه[2].

4- النمو الاقتصادي الموسع

يشير النمو الاقتصادي الموسع إلى الارتفاع الكمي لوسائل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية(العمل ورأس المال), ويكون مفضلا إذا تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة النمو في عوامل الإنتاج هذا من جهة و من جهة أخرى يكون في حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني, وتتوقف القدرة الاستيعابية لاقتصاد ما على عوامل عدة منها:

- ✓ مدى توافر القوى العاملة الكفؤة.
- ✓ معدل العائد المفروض.
- ✓ حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- ✓ القدرات الإدارية والتكنولوجية.

[1] عمر ماريف, **التحرير المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, المركز الجامعي عين تيموشنت, 2016, ص 5.

[2] فريال قابوش, مرجع سبق ذكره, ص 21.

- ✓ كفاءة القطاع العام و الجهاز الإداري للدولة.
- ✓ قدرات السكان التنظيمية[1].

5- النمو الاقتصادي المكثف

يشير هذا النوع من النمو إلى ارتفاع إنتاجية رأس المال والعمل باستخدام نفس الكميات من وسائل الإنتاج, ولكن وحتى يكون النمو المكثف مفضلا يجب أن تتجاوز نسبة نمو الإنتاج نسبة النمو في الطلب الكلي الفعال المتزايد والناتج بالأساس عن ارتفاع معدل نمو حجم السكان, وهو ما ينعكس في شكل ارتفاع في متوسط الدخل الفردي الحقيقي؛

في المدى الطويل فإنه لا يمكن الاعتماد على النمو المكثف فقط حيث أن الطاقة الإنتاجية لا بد و أن تصل إلى حدودها القصوى ومع استمرار الزيادة السكانية لابد من توسيع في القدرات الإنتاجية الوطنية, وهو ما يتطلب المزج بين النمو التوسعي والنمو المكثف[2].

الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية

التعريف01: تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الانتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط, ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي. وبوجه عام هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الانتاج[3].

التعريف02: التنمية الاقتصادية تتضمن تغيرات اساسية في الهيكل الاقتصادي بالإضافة الى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل كما أن هناك ثلاثة تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي تشملها عملية التنمية الاقتصادية, وهذه التغيرات هي:

- ✓ ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج القومي (مع انخفاض اسهام الزراعة).

[1] مسعود ميهوب, **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية(1990-2015)**, أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية, جامعة محمد بوضياف, مسيلة, 2017, ص 29.

[2] نفس المرجع السابق, ص 30.

[3] اسماعيل عبد الرحمان, حريبي عريفات, مرجع سبق ذكره, ص17.

- ✓ تزايد نسبة سكان المدن عن سكان الريف.
- ✓ أن يكون لسكان الدولة النصيب الأكبر في الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية التي ينتج عنها تلك التغيرات الهيكلية, ويمكن مشاركة الأجانب بذلك, ولكن لا يمكن أن يقوموا بالعملية برمتها.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التنمية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع. ولهذا فإن التنمية أشمل و أعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائد التغيير, وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل تتضمن أيضا محتوى اجتماعي وبيئي أيضا[1].

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يمكن التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في أن: النمو الاقتصادي زيادة في الناتج القومي الصافي بينما تتضمن التنمية إضافة الى ذلك تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فالتنمية تؤدي لزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي والنمو الاقتصادي ينبغي أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية. فإذا ازداد الدخل القومي الحقيقي مثلا بمعدل 8% وكان معدل زيادة السكان 3% فإن نصيب الفرد من الدخل القومي سيزداد بمعدل 5% سنويا.

من الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية فالنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية الاقتصاد القومي كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جدا من السكان.

التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذي انتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة, أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الانتاج بين القطاعات المختلفة.

[1] مقدم عبيرات, سليمان شيبوط , **اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية –رؤية مستقبلية**, مؤتمر: اشكالية التنمية في الوطن العربي في ظل المتغيرات العالمية, ديسمبر 2013, الأردن, جامعة الدول العربية –المنظمة العربية للتنمية الادارية – القاهرة, 2014, ص67.

وخلاصة القول أن التنمية عبارة عن عملية تغيير مقصود وواعي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمع بلوغا لمستويات اعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية افراد المجتمع[1].

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي وقياسه

توجد عدة عوامل محددة للنمو الاقتصادي تقسم إلى موارد طبيعية وموارد بشرية, سوف نتطرق اليها في هذا المطلب إضافة إلى طرق قياسه.

الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي

لا توجد هناك مجموعة من المبادئ التي تكون بحد ذاتها نظرية عامة للنمو الاقتصادي, ومع ذلك فهناك عوامل معينة تلعب دورا مهما في المحاولات الرامية إلى تطوير مثل هذه النظرية, ويمكن تحديد العوامل بما يلي[2]:

أولا: كمية ونوعية الموارد البشرية

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي. ويمكن استخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي}}{\text{عدد السكان}}$$

يتضح من المعادلة أعلاه أن معدل النمو الاقتصادي يزداد كلما ازداد الحد الأيمن من المعادلة, ويعتمد هذا الحد على الحد الأيسر من المعادلة, أي على معدل زيادة المقام بالنسبة إلى البسط. فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان, كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر, وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي, أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضعف أيضا فمعنى

[1] اسماعيل عبد الرحمان, حربي عريفات, مرجع سبق ذكره, ص ص 272- 273.

[2] اسماعيل عبد الرحمان, حربي محمد عريفات, مرجع سبق ذكره , ص 278-286.

هذا أن دخل الفرد الحقيقي سوف لا يتغير, ويدل هذا على أن زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في الأقطار النامية خاصة التي تعاني من الضغط السكاني.

والجدير بالذكر أن المعادلة السابقة تستخدم السكان مؤشرا كميا فقط, إلا أنه توجد هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار. فمثلا تؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوة العاملة أي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل, وتؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي, حيث تستخدم عادة مؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات و من العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل هي:

- ✓ مقدار الوقت المبذول في العمل, أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.
- ✓ نسبة التعليم, المستوى الصحي, والمهارة الفنية للعمال.
- ✓ كمية ونوعية الامكانيات الحديثة المستخدمة في الإنتاج والموارد المالية المتوفرة.
- ✓ درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

ويبدو أن الأقطار الصناعية قد شهدت خلال العشرين سنة الماضية انخفاضا مستمرا في العامل الأول وزيادة مستمرة في بقية العوامل الأخرى, و يلاحظ أيضا أن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة أقل من معدل الطاقة الإنتاجية للفرد.

ويعزى السبب إلى أن الأفراد يميلون عادة إلى الاشتغال ساعات عمل أقل كلما تحسن مستوى المعيشي, أي كلما ارتفع المستوى المعيشي للأفراد كلما تحسن حجم القوة العاملة الفعالة(Active labour force) في سوق العمل, وذلك بسبب زيادة الإقبال على التعليم, تقليل أيام العمل, زيادة الرغبة في التمتع بالعطل, كذلك زيادة حجم السكان غير الفعال, حيث أن نسبة كبيرة من الأفراد تفضل ترك العمل في سن مبكرة نسبيا(الإحالة على التقاعد) و كذلك زيادة معدل سن الحياة(Expectancy Life) الذي يبلغ حوالي 70 سنة في الأقطار المتقدمة بالمقارنة مع حوالي 45 سنة في الأقطار النامية و خاصة الفقيرة في إفريقيا و أمريكا اللاتينية وبعض الدول في آسيا.

ثانيا: كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية: درجة خصوبة التربة, وفرة المعادن, المياه, الغابات...الخ . ويعتقد بعض الاقتصاديين بأنه لا يوجد هناك ما يعرف بالموارد الطبيعية.

فالموارد الطبيعية التي زودتنا بها الطبيعة لا قيمة لها بالنسبة للمجتمع, إلا إذا استطاع الإنسان أن يستغلها لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع, وعندما يحدث ذلك فإن الموارد عندئذ ستفقد تسميتها " بالطبيعية "وتصبح كأنها من صنع الإنسان.

لذلك فمن المحتمل أن يكون البلد غنيا بموارده الطبيعية إلا أن مستواه المادي أو معدل نموه الاقتصادي سوف لا يتأثر مطلقا إذا بقيت هذه الموارد غير مستغلة من حالته الطبيعية(غير مستغلة) إلى حالة اقتصادية(مستغلة), ويتطلب ذلك ما يلي:

1- أن يكون الطلب على السلعة التي يستخدم المورد في إنتاجها في مستوى يبرر استغلال هذه الموارد.

2- أن يكون عرض رأس المال, المهارات الفنية ملائما لتحويل الموارد إلى استعمالات مريحة والجدير بالملاحظة أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة. فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة, بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل, بتحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة: رأس المال, العمل....الخ. نحو مجالات الأبحاث, ويعني ذلك لابد من التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير الوصول إلى مستوى أعلى من القدرات الإنتاجية في المستقبل, أي بعبارة أخرى لتحقيق انتقال منحنى حدود إمكانيات الإنتاج القصوى إلى الأعلى.

ثالثا: تراكم رأس المال Accumulation of capital

لابد للمجتمع أن يضحي بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل: المعامل, المكائن, طرق المواصلات, الجسور, المدارس, الجامعات والمستشفيات...الخ , فالمعدل الذي يستطيع أن يضيفه المجتمع إلى كمية رأس المال يؤثر على معدل النمو الاقتصادي لذلك المجتمع.

أما العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأولها:

- ✓ توقعات الأرباح (profit Expectations)

- ✓ السياسات الحكومية تجاه الاستثمار.

ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر, ومع ذلك فإن أو مظهر لعملية تراكم رأس المال بالنسبة لجميع الأقطار هي ضرورة التضحية.

لذلك فإن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الإدخار: نسبة دخل المجتمع الذي لا يتفق مع الاستهلاك, أي أنه لأجل الإضافة إلى الحجم المتراكم من السلع الرأسمالية لابد للمجتمع أن يمتنع عن استهلاك جزء من الإنتاج الحالي لتحويل جزء من الدخل للأغراض الاستثمارية, إن كلفة (أو ثمن) النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحي به المجتمع من أجل الإدخار لغرض تراكم رأس المال.

رابعا: التخصص والإنتاج الواسع (الكبير)

يعتبر آدم سميث (Adam smith) من أوائل الاقتصاديين الذي أبرز أهمية التخصص أو تقسيم العمل (Division of labour) في كتابه المشهور ثروة الأمم (the wealth of nations) الذي نشر في سنة 1889, فقد أوضح أن التحسين في القوى الانتاجية ومهارة العامل يعزى إلى تقسيم العمل و يؤكد سميث أن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق, فإذا كان حجم السوق صغيرا(كما هو الحال في معظم الأقطار النامية) فإن تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية.

ويكون حجم الإنتاج عادة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ضئيلا و كذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص, كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق, وبعد أن يتوسع حجم السوق و يزداد التقدم التكنولوجي, عندئذ يزداد التخصص في العمليات الانتاجية, الذي يؤثر بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج و تقليل التكاليف.

يتضح إذن أن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج, وإنما يتضمن تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية لذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين جزئيا في الأقل بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية.

خامسا: معدل التقدم التقني

بالإضافة إلى الاعتبارات الكمية فإن هناك عوامل نوعية تسهم في تحديد النمو الاقتصادي, ومن هذه العوامل النوعية هو معدل التقدم التكنولوجي, ويعني هذا بصورة عامة السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

ولعل المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي الذي رافق هذه المخترعات في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية, كما أسهم نمو القطاع المصرفي في تمويل المخترعات و الإبداعات التكنولوجية.

لذلك فإن التقدم التكنولوجي يشمل أكثر من مجرد ظهور المخترعات, فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة, وتطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة بالتحسينات في مستويات التعليم الإدارة والتسويق.

سادسا: عوامل بيئية

لا يحدث النمو الاقتصادي في أي بلد في فراغ, فالنمو الاقتصادي يتطلب توفر مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية, الاجتماعية, الثقافية والاقتصادية ويعني هذا أنه لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو و نظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري, ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة, واستقرار سياسي و حكم يدعم التقدم التكنولوجي وليس غريبا إن استطاعت بعض الأقطار مثل الولايات المتحدة الأمريكية, كندا, المملكة المتحدة, اليابان, والاتحاد السوفييتي سابقا أن تحقق معدلات نمو عالية بالرغم من اختلاف أنظمتها السياسية بينما هناك أقطار أخرى في أمريكا اللاتينية و آسيا و إفريقيا لم تتمكن من تحقيق نمو اقتصادي مهم طيلة عشرات السنين الماضية.

والجدير بالملاحظة أنه من الصعوبة به تحديد مدى أولوية تأثير العوامل السابقة في تحديد النمو الاقتصادي لبلد معين, وذلك لأن بعض تلك العوامل هي نوعية أكثر من كونها عوامل كمية, لهذا يفضل معظم الاقتصاديين تأكيد ثلاثة عوامل هي:

- ✓ زيادة القوى العاملة.
- ✓ زيادة في رأس المال.
- ✓ التقدم التكنولوجي.

ويمكن قياس أثر كل من القوى العاملة ورأس المال, بينما من الصعب قياس أثر التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من الناحية الكمية بصورة مباشرة, وإنما يمكن تقدير ذلك بصورة غير مباشرة فمثلا: إذا كان الاقتصاد ينمو بنسبة 6% سنويا خلال فترة معينة, و إذا كان 4% من هذا المعدل تعزى إلى نمو القوى العاملة و رأس المال سوية, فإن النسبة المتبقية و هي 2% يمكن أن تعزى إلى التقدم التكنولوجي, و يضمنه العوامل الأخرى كالتحسين في نوعية الامكانيات, الإدارة المهارات الفنية للعمال ...الخ.

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي

إن قياس النمو الاقتصادي يندرج تحت قياس نمو الناتج الحقيقي ونمو الدخل الفردي الحقيقي.

أولا: الناتج الوطني

الناتج الوطني هو مجموعة السلع والخدمات الاقتصادية, المنتجة من طرف الدولة في فترة محدودة وتكون عادة سنة[1].

1-تعريف الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي بأنه عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق, والتي ينتجها المجتمع أوالاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة (عادة سنة) داخل حدود الدولة.

يمكن أن نفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج الإجمالي, حيث يمثل هذا الأخير قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة المنتجة من طرف المواطنين داخل الدولة أو خارجها, ويكون الفرق حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق و أيضا التكلفة.

- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق: نحصل عليه بضرب كميات السلع والخدمات جميعها في أسعارها:

$$GDP = Q1P1+Q2P2+Q3P\ 3 +....+Qn\ Pn$$

[1] نادية معلالة, مليكة درويش, **أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة 08ماي 1945, قالمة, ص 12.

- الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة: وهي عبارة عن المبالغ التي يدفعها المنتجون لعناصر الإنتاج من أجور العمال و فوائد لرأس المال المشروع وربع الأرض والباقي أرباح المنظمين.

فالناتج الوطني بسعر التكلفة يساوي الدخل الوطني(الدخل الوطني: هو مجموع الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عناصر الإنتاج مقابل خدمات هذه العناصر)[1].

1-طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي

يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي لأي مجتمع خلال فترة زمنية محددة بإحدى الطرق التالية[2]:

أ- طريقة المنتج النهائي: من خلال هذه الطريقة يتم قياس المنتج المحلي بضرب الكمية المنتجة من السلعة في السعر وتستعد وفق هذه الطريقة السلع الوسيطة لأنها غير نهائية و إنما هي بغرض استخدامها مرة أخرى في العمليات الإنتاجية, ويتم حساب البضاعة المنتجة والتي لم تستخدم خلال نفس الفترة, وتخصم قيمة واردات السلع و الخدمات التي احتسبت على الدول المنتجة.

ب - طريقة القيمة المضافة: تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي على أساس حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

والقيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج المحلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية, خلال فترة زمنية محددة من الزمن.

القيمة المضافة = عدد الوحدات المنتجة× سعر الوحدة

ج- طريقة عوائد عناصر الإنتاج(الدخول المكتسبة): هذه الطريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي بجميع عوائد الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية(عمل, رأس المال, أرض, المنظمة) حيث يحصل لكل عناصر الإنتاج على عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية, و على أشكال مختلفة(أجر, فوائد, ريع وأرباح.

[1] هيثم الزعبي, حسن أبو الزيت, **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**, الطبعة الأولى, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, الأردن, 2000, ص 19.
[2] بسام الحجار, عبد الله رزق, **الإقتصاد الكلي**, الطبعة الأولى, دار المنهل اللبناني, بيروت, 2010, ص 16-37.

د- طريقة الإنفاق: وتعتبر إحدى الطرق الأساسية في حساب الناتج المحلي الإجمالي في المجتمع ,حيث ينظر إلى الناتج المحلي من جهة الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها في فترة زمنية. ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع و الخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة.

ووفق هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس مستخدمها النهائي:

$$PIB = C+I+G+(X-M)$$

C: الاستهلاك I: الانفاق الاستثماري

G: الانفاق الحكومي (X−M): صافي المعاملات الخارجية

وقد يواجه خبراء التقدير بعض المشاكل عند احتساب الناتج المحلي أو الدخل الوطني ومنه:

- ✓ مشاكل عدم ثبات أو استقرار الأسعار؛
- ✓ مشكل السلع أو الخدمات الوسيطية؛
- ✓ مشكل الإنتاج غير المتداول في الأسواق؛
- ✓ مشكل التحويلات بدون مقابل.

ثانيا: الدخل الفردي الحقيقي

هو يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويقدر بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان, ويقاس به مدى الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد وعن طريق معرفته, يمكن وضع الخطط اللآزمة لنمو الدخل الفردي خلال فترة زمنية طويلة[1].

ثالثا: معادلة سنجر singer

حيث في سنة 1952 وضع singer معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D = SP-R$$

[1] خالد واصف الوزني, أحمد حسين الرفاعي, **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**, دار وائل للنشر, الأردن, الطبعة الخامسة, 2002, ص124.

حيث أن :

D : هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S: معدل الادخار الصافي.

P: فهي إنتاجية رأس المال(إنتاجية الاستثمارات الجديدة) .

R*:* معدل نمو السكان.

حيث قام" singer"بافتراض أن S= 6 % من الدخل الوطني R =1.25% , p =0.2%

فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو(D=0.5) وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور, رغم أن افتراضات singer كانت صادقة في عهده, وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة, فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر 6% و أن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون من 0.2 % و أن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25%[1].

المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي

يرتبط النمو الاقتصادي بعدة مؤشرات أساسية من خلالها يمكن تقديره وهذا ما سنحاول تفصيله في هذا المطلب.

الفرع الأول: مؤشر البطالة

أولا: تعريف البطالة

التعريف1: تعرف البطالة على أنها عدم اشتغال قوة العمل في المجتمع أو استخدامها استخداما كاملا و أمثلا على الرغم من قدرتها ورغبتها في العمل[2].

التعريف2: تعرف أيضا على أنها عدم الاستخدام الأمثل للموارد و هذا يعني أنه توجد بعض وحدات عنصر العمل لا تستخدم في مكانها السليم[1].

---

[1] نادية معلالة, مليكة درويش, مرجع سبق ذكره, ص 15.

[2] أحمد رمضان نعمة الله, عفاف عبد العزيز عابد, إيمان عطية ناصف, **مبادئ الإقتصاد الكلي**, الدار الجامعية, مصر, 2004, ص 259.

ثانيا: أنواع البطالة

توجد أنواع عديدة ومختلفة للبطالة وهذا يرجع إلى اختلاف سبب كل منها, وتنحصر الأنواع المختلفة للبطالة في[2] :

أ- البطالة الاختيارية: Voluntary Unemployement

وهي تعني وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل و لكنهم ليس لديهم الرغبة في العمل و ذلك عند مستوى الأجر السائد, وهذا معناه أن تتوافر لهم وظائف معينة و لكنهم لا يرغبون في العمل فيها لأن مستوى الأجر في هذه الوظائف أقل من مستوى الأجور التي يرغبونها.

ب- البطالة الإجبارية : Iovoluntary Unemployment

تتمثل البطالة الإجبارية في وجود أفراد تتوافر لديهم القدرة على العمل و كذلك الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد, ولكنهم لا يجدون أعمالا و لا يعملون, وبالتالي لا يحققون أي إنتاج.

ج- البطالة الإحتكاكية: Frictional Unemployment

يقصد بها وجود عدد من الأفراد أو جزء من قوة العمل في حالة بطالة نتيجة الوقت الذي يمر عليهم وهم يبحثون عن العمل دون أن يجدوا الوظيفة المناسبة لهم.

د- البطالة الهيكلية : Structural Unemployment

و هي تعني وجود عدد من الأفراد العاطلين بسبب أن مؤهلاتهم لا تتوافق مع متطلبات الوظائف الشاغرة الموجودة, أن البطالة الهيكلية تشير إلى ذلك النوع من البطالة الناتجة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي بحيث لا تتوافق مؤهلات الأفراد مع متطلبات الوظائف الشاغرة.

هـ - البطالة الموسمية : Seasonal Unemployment

---

[1] أسماء بن عمر, حسينة دربال, **أثر النفقات العامة على ظاهرة البطالة في الجزائر (2000-2013)**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد الصديق بن يحى, جيجل, 2015, ص 54.

[2] سمية لهوير, زينة غنيو , **دراسة تحليلية وقياسية لمحددات البطالة في الجزائر (1980-2014)**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد الصديق بن يحي, جيجل, 2016 , ص 11-13.

ويقصد بها البطالة التي تنتج عن حدوث تقلبات موسمية في الطلب فمن الملاحظ أن الكثير من الأعمال تخضع لتقلبات موسمية و تؤدي مثل هذه التقلبات إلى تراخي النشاط في بعض الصناعات في أوقات معينة من السنة مما يقلل الطلب على العمل و بالتالي الإستغناء عنهم وهذا تحدث البطالة الموسمية على حين أنه قد يحدث رواج نشاط هذه الصناعات في أوقات أخرى مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال وبالتالي تقل البطالة الموسمية أو قد تتلاشى.

و- البطالة المقنعة : Disguised Unemployment

هي وجود جزء من العمال أو القوة العاملة والذين تكون الإنتاجية العينية الحدية لهم تساوي صفرا أو تكون سالبة, وهذا يعني أنه يمكن سحبهم من قوة العمل ولا يترتب على ذلك حدوث نقص في الناتج الكلي, بل يمكن في هذه الحالة أن يثبت الناتج الكلي أو يزيد, ومن ثم فالبطالة المقنعة هي حالة تنخفض فيها الإنتاجية العينية الحدية إلى الصفر أو تكون سالبة.

الفرع الثاني: مؤشر التضخم

أولا: تعريف التضخم

يعرف التضخم بأنه حالة يتحقق فيها الارتفاع المستمر للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات, وطبقا لهذا التعريف لابد من توافر الشرطين الآتيين:

- ✓ أن يكون الإرتفاع في الأسعار عاما: بمعنى أنه لا يختص بسلعة واحدة أو مجموعة محدودة من السلع والخدمات, أي لابد وأن يكون الإرتفاع في الأسعار قد حدث له هذا التعميم "généralisation" بمعنى أن زيادة الأسعار قد أصابت معظم السلع والخدمات (المستوى العام للأسعار) إذا فرض و حدث مثلا زيادة في أسعار بعض السلع أو الخدمات في أحد الأسواق نتيجة تغير ظروف العرض أو ظروف الطلب, فإن هذا يعني تغير بعض الأسعار النسبية بدرجة أكبر من غيرها وقد يؤدي هذا إلى تغير اتجاهات تخصيص الموارد و أنماط الطلب.
- ✓ أن يكون ارتفاع الأسعار مستمرا: أي أن تحدث الزيادات بصورة مستمرة في الأسعار continual increase وليس عملية ارتفاع في الأسعار خلال فترة زمنية معينة[1].

[1] عفاف عبد العزيز عابد, مرجع سبق ذكره , ص 322-324.

ثانيا: أنواع التضخم

تتمثل أنواع التضخم في ما يلي[1] :

أ- التضخم المعتدل: وهي حالة وجود ارتفاع عام ومستمر في الأسعار و لكنه يزداد بمعدلات معتدلة أو ثابتة خلال فترات زمنية طويلة نسبيا.

ب – تضخم زاحف: وهي الحالة التي يرتفع فيها المستوى العام للأسعار بمعدلات منخفضة, خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

ج – التضخم الجامح: و هذا النوع يحدث في فترات تكون فيها الزيادات في المستوى العام للأسعار بمعدلات متسارعة, وفي مثل هذه الحالات تكاد تفقد النقود قوتها الشرائية كلية, ومن الأمثلة ذلك التضخم الذي شهدته ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

د – التضخم المكبوت: وهذه الحالات لا تكون مصحوبة بارتفاع صريح أو ظاهر للمستوى العام للأسعار حيث تدخل الحكومات وتحدد أسعار إدارية لأغراض اجتماعية.

الفرع الثالث: مؤشر سعر الفائدة

أولا: تعريف سعر الفائدة

التعريف01: يعرف سعر الفائدة على أنه " أجر كراء نقود, إذ يلتزم المقترض بدفعه الى المقرض مقابل التنازل عن السيولة "[2] .

التعريف02: " هو عبارة عن تكلفة رأس المال, أو الائتمان خلال السنة, إذ يعد هذا السعر دينا يحسب كنسبة مئوية, من نسبة الفائدة المترتبة على رأس المال وبأنه نسبة تحصل عليها المصارف أو المؤسسات المالية عند تقديم القروض, كما يعد نسبة تدفع للأشخاص عند الاحتفاظ بأموالهم في الحسابات

[1] محمد طلحة , **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف – النمو الاقتصادي) في الجزائر 1970-2017,** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان, 2019, ص ص 26-27.

[2] الطاهر لطرش, **تقلبات البنوك**, الطبعة السادسة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2007, ص 80.

المصرفية. أو هو المبلغ المالي الذي يعبر عنه بنسبة مئوية, وغالبا تطبق أسعار الفائدة وفقا لأسس سنوية, وتشمل كلا من القروض والمنتجات الاستهلاكية و النقود والأصول مثل المباني أو المركبات[1].

ثانيا: أهمية سعر الفائدة

تكمن أهمية سعر الفائدة على مستويين[2]:

أ- أهمية سعر الفائدة على مستوى الأفراد

يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ظهور عوائق عند بعض الأفراد, وخصوصا الذين يريدون شراء السيارات أو العقارات أو غيرها من أنواع الأصول, لأن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل المالي, ولكن قد يكون هذا الارتفاع مشجعا لأفراد آخرين, وتحديدا أولئك الذين يهتمون بتحقيق دخل أعلى بالاعتماد على الإدخار المالي.

ب-أهمية سعر الفائدة على المستوى العام

يؤثر سعر الفائدة في القطاع الاقتصادي بشكل كامل من خلال تحقيق الأمور التالية:

- ✓ السعي إلى استقطاب الإدخار من الوحدات المالية الفائضة, بهدف إدخارها ضمن وحدات العمل لتحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ ضمان تحقيق توازن كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة.
- ✓ الاهتمام بالتأثير في كل من حجم الاستثمار والإدخار, لأنها من الأدوات المهمة في السياسة النقدية.
- ✓ السعي إلى التأثير في التدفقات المالية الدولية حيث يشجع ارتفاع سعر الفائدة لدولة ما الى انتقال المال لها والعكس صحيح.
- ✓ كونها السعر الذي يدفعه المقترض لسبب حصوله على اموال تميزت بالندرة.
- ✓ تنظيم العرض والطلب عن الأرصدة وارتفاعها مثلا مؤشر عن زيادة قدرة الارصدة المعدة للإقراض وتوجيه الناس إلى عدم الإفراط في استخدامها.

[1] جهيدة فنيش, **إدارة مخاطر سعر الفائدة في البنوك, مذكرة ماستر في علوم التسيير**, جامعة محمد الصديق بن يحي, جيجل, 2019, ص9.

[2] الطاهر لطرش, مرجع سبق ذكره, ص 82.

ثالثا: أنواع سعر الفائدة

تقسم أسعار الفائدة إلى مجموعة من الأنواع وهي[1]:

أ- سعر سقف الفائدة: هو الحد الأقصى الذي يصل إليه سعر الفائدة المحدد من قبل السلطات المصرفية, ويغطي هذا المعدل بنسبة كبيرة من مكونات سعر الفائدة, و لكنه لا يشمل معدل العوائد وسعر السوق, لأنهما مستقلان عن معدل الحد الاقصى.

ب- قسيمة معدل الفائدة: هي نسبة الفائدة التي تدفع عند القيمة الإسمية الخاصة للسندات, مثل السندات طولية الأجل التي يشتريها الأفراد من منشأة معينة.

ج-سعر الفائدة في السوق (العائد): هو عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية في المستقبل, والناتجة عن استثمار مرتبط مع التكلفة الظاهرة عن تنفيد هذا الاستثمار.

الفرع الرابع: مؤشر توازن الميزانية العامة (الإيرادات, النفقات)

أولا: النفقات العامة

1- تعريف النفقات العامة

التعريف01: يقصد بها المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة [2].

التعريف02: هي كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة[3].

2- شكل النفقات العامة

يتخذ الإنفاق الحكومي في الوقت الحاضر الشكل النقدي فالدولة تدفع نقودا مقابل حصولها على الخدمات والسلع التي تحتاج إليها, بينما كانت في العصور القديمة تقوم بإجبار المواطنين على القيام ببعض الأعمال بدون أن تدفع لهم مقابل تلك الخدمات, وهو ما يسمى بالصخرة[4].

---

[1] جهيدة فنيش, مرجع سبق ذكره , ص 10.

[2] محمد شاكر عصفور, **أصول الموازنة العامة**, الطبعة الثانية, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, الأردن, 2009, ص 260.

[3] كريم بودخدخ, **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**, مذكرة ماجستير في علوم التسيير, جامعة دالي إبراهيم الجزائر, 2010, ص30.

[4] زينب كريم الداودي, **دور الإدارة في إعداد وتنفيد الموازنة العامة**, الطبعة الأولى, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2013, ص260.

ثانيا: الإيرادات العامة

1- تعريف الإيرادات العامة

تعريف01: عنصر من عناصر الموازنة العامة فهي توفر التمويل اللازم لتغطية نفقات الدولة, كما أنها أصبحت تستخدم في العصر الحديث كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي و الاجتماعي[1].

تعريف02: تمثل الإيرادات مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء قروض خارجية أو داخلية أو من مصادر ضخمة لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك للوصول الى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية, الإجتماعية والمالية[2].

2- تقسيم الإيرادات

- تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها: فتقسم الإيرادات العامة, على هذا الأساس إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية.
- تقسيم الإيرادات العامة حسب مصدرها: هنا تقسم الإيرادات إلى إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة.
- تقسيم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها: فتقسم الإيرادات العامة حسب هذا الأساس إلى إيرادات سيادية وإيرادات اقتصادية[3].

3- أنواع الإيرادات العامة

تتكون الإيرادات العامة للدولة من عدة أنواع, تشكل في مجموعها مصادر الإيرادات العامة للدولة ومن أهم تلك الأنواع ما يلي[4]:

- دخل أملاك الدولة: يقصد بأملاك الدولة جميع ممتلكات الدولة مهما كان نوعها, وتشمل جميع ممتلكات الدولة العقارية التي تتكون من الأراضي الزراعية, الغابات, المناجم و المحاجر ويضاف

[1] نفس المرجع السابق, ص315.

[2] عبد المطلب عبد الحميد, **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي والتحليل الكلي**, الطبعة الأولى, مجموعة نيل العربية, القاهرة, 2013, ص ص 223-224.

[3] كريم بودخدخ, مرجع سبق ذكره, ص 38-40.

[4] زينب كريم الداودي, مرجع سبق ذكره, ص 323-325.

إلى ذلك ما أصبحت تملكه الدولة في العصر الحديث, من مشروعات تجارية وصناعية وأسهم وسندات الشركات وغيرها...

- الرسوم: الرسم هو مبلغ نقدي تحصل عليه الدولة من الأفراد الذين يستفيدون فائدة خاصة من الخدمات ذات النفع العام التي تؤديها لهم أجهزة الدولة المختلفة أي هو المبلغ الذي يدفعه الفرد مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها من الخدمات العامة التي تقدمها له السلطات العامة.
- الضرائب: تعتبر من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة في العصر الحديث, فحصيلتها وفيرة ومنها تغطي الدولة معظم نفقاتها العامة, وقد زادت أهمية الضرائب ليس بسبب كونها أكبر مصدر من مصادر الإيرادات للدولة, ولكن بسبب كونها أداة لتحقيق أغراض سياسية, واقتصادية واجتماعية.
- الإعانات والهبات: تتلقى بعض الدول النامية إعانات من دول أو مؤسسات أجنبية, وتسمى هذه الإعانات بالإعانات الخارجية, وتساعد هذه الإعانات الدول في تنفيذ بعض المشاريع وفي سد العجز في موازناتها, وتعتبر هذه الإعانات مصدرا من مصادر الإيرادات بالنسبة للدول التي تتلقاها, أما الهبات فهي المبالغ النقدية أو الممتلكات التي تؤول إلى الدولة نتيجة لانقطاع الوارث لها, أو التي تدفع أو تقدم اختيارا, بواسطة الأفراد والشركات, على شكل تبرعات لمواجهة حالات الحروب أو الكوارث التي تقع فيها البلاد.
- الغرامات الجزائية: الغرامات هي عقوبات مالية تفرضها الدولة على المخالفين للقوانين والأنظمة المطبقة في البلاد, والهدف الأساسي من فرض الغرامات هو ردع الأشخاص عن ارتكاب المخالفات وليس الحصول على الإيرادات وهو هدف اجتماعي. والأصل في الغرامات توقيع العقوبة المالية على المخالفين كي يحترموا قوانين وأنظمة البلاد.

الفرع الخامس: مؤشر ميزان المدفوعات

أولا: تعريف ميزان المدفوعات

التعريف1: "ميزان المدفوعات هو بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين و حكومات و مؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني و حكومات و مؤسسات أجنبية, وهو ذو جانبين لتلك المعاملات"[1].

التعريف2: "هو أسلوب لتنظيم الإستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة, عادة ما تكون سنة"[2].

من خلال التعاريف السابقة يتبين أن ميزان المدفوعات يعنى بتسجيل كافة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها أي دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي, وتسجل كافة العمليات التي تقتضي دفع مبالغ من قبل الدولة أو مؤسساتها إلى العالم الخارجي في الجانب المدين, في ما تسجل كافة العمليات التي تستدعي استلام الدولة لمبالغ من العالم الخارجي في الجانب الدائن منه.

من الناحية المحاسبية يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن بمقتضى إتباع طريقة القيد المزدوج في تسجيل القيود, والتي يتم بموجبها تسجيل كل عملية تجرى مع العالم الخارجي مرتين, مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين, الأمر الذي يفسر التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات[3].

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي, لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصاد هذه الدولة, وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز, عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة.

وتبرز كذلك أهميته في كونه يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي, ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم, كما يكشف المركز الخارجي للدولة, من حيث القوة والضعف, ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد, مؤشرا للسياسات المالية والنقدية, وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث اختلال خارجي.

---

[1] سمير فخري نعمة, **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات**, دار اليازوري, الأردن, 2011, ص70.

[2] نوفل بعلول, **أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري– دراسة مقارنة مع مجموعة الدول العربية**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي, 2018, ص 48.

[3] سمير فخري نعمة , مرجع سبق ذكره, ص 71.

يفيد ميزان المدفوعات الدولية أيضا كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية وذلك فيما بينهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي, وهنا يمكن الإعتماد على الميزان المذكور كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغيرات في بعض عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية بغرض استيعاب (أو إمتصاص الفائض) أو إزالة العجز وذلك كوسيلة لفتح أو تخفيض التضخم أو الإنكماش المتولد عن إختلال ميزان المدفوعات الدولية[1].

الفرع السادس: الميزان التجاري

أولا: تعريف الميزان التجاري

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد ويمكن إبرازها في مايلي:

- "هو الميزان الرئيسي في ميزان المدفوعات لأنه يشمل على صادرات و واردات الدولة من السلع المادية والخدمات التي تعبر حدود الدولة إما من الخارج وإما من الداخل"[2].
- "يمثل الميزان التجاري الفرق بين صادرات السلع وارداتها, حيث في حالة الفائض تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات, وفي حالة العجز تكون الواردات أكبر من الصادرات, وفي حالة التساوي يكون الميزان التجاري في حالة توازن"[3].
- هو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويقصد به "كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات ومستوردات الدولة مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة, المنتجات الجاهزة والوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها, تسمى هذه العمليات بالمنظورة لكونها ملموسة ماديا"[4].

ثانيا: أهمية الميزان التجاري

[1] معروف هوشيار, **التحليل الاقتصادي الدولي**, الطبعة الأولى, دار جرير للنشر والتوزيع, عمان, 2006, ص ص 236-237.

[2] حسين عمر, **مدخل إلى دراسة علم الاقتصاد –العلاقات الاقتصادية الدولية**, دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع, القاهرة , 1997, ص 34.

[3] أحمد فريد مصطفى, **الاقتصاد النقدي الدولي**, مؤسسة شباب الجامع للنشر والتوزيع, القاهرة, 2009, ص 361.

[4] خالد محمد السواعي, **التجارة والتنمية**, دار المناهد للنشر والتوزيع, عمان, 2016, ص 246.

يعد الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما حيث تكمن أهميته فيما يلي[1]:

- يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد اتجاه منافسيه, حيث يدل الرصيد التجاري مثلا على أن الصناعة كفؤ جدا, أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة, وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي و المستمر يدل على عجز هيكلي أو بنيوي للميزان التجاري بسبب ضعف تنافسية الصادرات وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلاد.
- يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الانتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الانتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه وضعف القدرة الانتاجية فيه أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد, حيث تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها الى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الانتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.

الفرع السابع: سعر الصرف

أولا: تعريف سعر الصرف

يمكن النظر لسعر الصرف من زاويتين هما:

من الزاوية الأولى: يعرف سعر الصرف بأنه "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي".

ومن الزاوية الثانية: ينظر إليه بأنه "عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية "[2].

ثانيا: أهمية سعر الصرف

تكمن أهمية سعر الصرف في ما يلي[1] :

[1] سمير فخري نعمة, مرجع سبق ذكره, ص ص 71-72.

[2] نفس المرجع السابق, ص 15.

- ✓ ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق و على المستويين الكلي والجزئي, وهذه الأسواق هي سوق الأصول, سوق السلع وسوق عوامل الإنتاج حيث يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.
- ✓ يقيس القدرة على المنافسة.
- ✓ يسعى سعر الصرف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي, إذ أن التوازن الداخلي يتمثل بتحقيق استقرار الأسعار والأجور والعمالة الكاملة, أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي, أي التوازن بين المدفوعات و الإيرادات الخارجيتين.
- ✓ تحقيق الاستقرار لسعر الصرف عملة مقابل العملات الأخرى, وعلى الرغم من أن ذلك شيء مرغوب فيه إلا أنه بعيد المنال نظرا لخضوع سعر الصرف للعديد من المحددات.

ثالثا: أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف[2]:

أ- سعر الصرف الإسمي: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر, يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض.

ب-سعر الصرف الحقيقي: وهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية, وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين لإتخاذ قراراتهم.

ج- سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية. وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الاخرى.

---

[1] سلمى مميش, **اختيار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية دراسة قياسية 1986-2015**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي التبسي, تبسة, الجزائر, 2016, ص 6.

[2] عبد المجيد قدي, **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**, الطبعة الثانية, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005, ص 103-106.

د- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الواقع ان سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لانه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية, ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج, لابد أن يخضع هذا المعدل الإسمي الى التصحيح لإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

الفرع الثامن: احتياطي الصرف والدين الخارجي

أولا: احتياطي الصرف الخارجي

1- تعريف احتياطي الصرف الخارجي

التعريف01: عبارة عن أصول مالية و نقدية مقومة بعملات أجنبية مملوكة للدولة وتتكون من رصيد العملات الاجنبية والودائع الجارية, وأذونات الخزينة, والأوراق التجارية التي تملكها الدولة التي تحققت لها من معاملاتها السابقة, وهذه الأصول الأجنبية تكون بمثابة حقوق لها على الدول الأخرى[1].

التعريف02: يرى بعض الاقتصاديين أن الاحتياطات الدولية هي عبارة عن تشكيلة من الأصول الأجنبية السائلة التي يتم استخدامها في تسوية المدفوعات الدولية, فالأصول المتاحة للسلطات النقدية التي تمكنها من الوفاء بالالتزامات الخارجية, حيث يقرر البروفيسور "هيل.ر" أن وسائل المدفوعات الدولية يجب أن تتميز بخاصيتين هما:

- ✓ أن تتمتع بالقبول الدولي كوسيط للتبادل لتسوية المعاملات الدولية في كل الأوقات ولدى كل الوحدات الاقتصادية لمقابلة الأزمات المالية؛
- ✓ يمكن التعبير عن قيمتها بوحدات حساب خارجية معروفة دوليا على وجه اليقين.

وانطلاقا من هذه الخاصيتين فان الأصول التي تدخل ضمن الاحتياطات الدولية هي:

- ✓ الحيازات الرسمية من الذهب النقدي؛
- ✓ العملات الأجنبية القابلة للتحويل؛

[1] عادل سلطاني, **إدارة احتياطي الصرف الأجنبي دراسة حالة الجزائر 2002-2012**, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, ص 2.

- ✓ مركز شريحة الذهب لدى صندوق النقد الدول[1].

2- صيغ احتياطي الصرف الأجنبي

تتميز البنوك المركزية بعدة صيغ لإحتياطي الصرف الاجنبي أهمها[2]:

- ✓ إجمالي الاحتياطات الدولية الإسمية: يعبر عما تملكه الدول من احتياطات دولية رسمية؛
- ✓ الاحتياطات الدولية الصافية: يعبر صافي الاحتياطات الدولية الرسمية عن اجمالي هذه الاحتياطات مطروحا منه الالتزامات الأجنبية القصيرة الأجل وهذا المؤشر مهم في المقارنات الدولية.
- ✓ إجمالي الاحتياطات الدولية الحقيقية: تعرف على أنها الاحتياطات الدولية الاسمية بالدولار الامريكي المكمشة بمؤشر اسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة الامريكية, حيث نقوم بإزالة التشوهات السريعة عن طريق المكمش عن مؤشر الاحتياطات الدولية الإسمية والذي يعبر عن القدرة الشرائية الدولية لهذا المخزون, وتقوم البنوك المركزية بنشر هذا المؤشر دوريا؛

الاحتياطات الدولية الحقيقية من النقد الاجنبي يعتبر أهم مؤشر يتعلق بما تملكه السطات النقدية فعلا من نقد أجنبي, والذي يعبر فعلا عن ملائتها, حيث تقوم بإزالة التغيرات السريعة عن مؤشر الاحتياطات الدولية الصافية.

ثانيا: الدين الخارجي

1- تعريف الدين الخارجي

التعريف01: يعرف على أنه "الدين الاجمالي في تاريخ معين, و الذي يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو من دونها أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو من دونه[3]".

---

[1] نور الدين عبابسة, **أثر إحتياطي الصرف الاجنبي على الاقتصاديات النامية دراسة حالة الجزائر**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي, 2017, ص 3.

[2] ايمان العتلي, نريمان بن طبال, **أثر احتياطي الصرف الاجنبي على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد الصديق بن يحي, جيجل, 2019, ص ص 12-13.

[3] عبد الغفار فاروق عبد الغفار, **الدين الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية - دراسة الحالة المصرية**, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد السابع عشر, السداسي الثاني, 2017, ص 44.

التعريف 02: يعرف على أنه "إجمالي الدين الخارجي في أي قت معين هو الجزء الغير المسدد من الخصوم الفعلية الجارية وليست الاحتمالية المستحقة على مقيمين في إقصاد ما اتجاه غير المقيمين والتي تقتض

نقاط زمنية في المستقبل"[1].

2- شروط الدين الخارجي

تعتمد الديون الخارجية على مجموعة من الشروط التي تحدد قدرة البلد المقترض على إمكانية الوفاء بالتزاماته المالية الحالية و المستقبلية بشكل كامل دون الحاجة إلى تخفيض كمية المبلغ المقترض أو إعادة جدولة الديون, إضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي, وتسمى هذه الشروط شروط الاستدامة المالية, وتتم هذه الشروط من خلال إجراء تحليل لقدرة الدولة على تحمل الديون الخارجية بشكل عام في سياق مجموعة من الأسس والقواعد التي تشتمل على مجموعة من التقييمات الرقمية التي تمثل توقعات سلوك المتغيرات الاقتصادية وغيرها من العوامل التي يتم من خلالها تحديد ظروف استقرار الديون والمؤشرات الأخرى عند مستويات معينة, ومن أهم الشروط التي حددها صندوق النقد الدولي هو تقديم دلائل قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية في خدمة الدين الخارجي بالكامل و دون العمل على إعادة جدولة هذه الديون في المستقبل, وتعتمد شروط الدين الخارجي على مجموعة من النسب المالية مثل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي, نسبة الدين إلى الصادرات الأجنبية ونسبة الدين إلى الإيرادات المالية مقارنة بالدين الإجمالي[2].

المبحث الثاني: المقاربات التقليدية والحديثة للنمو الاقتصادي

تباينت الآراء واختلفت النظريات حول مفهوم النمو الاقتصادي بين مفهوم تقليدي و حديث وسنقوم في هذا المبحث بتقسيمها الى جزأين هما النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي والنمو الاقتصادي في الفكر الحديث.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي

[1] احصائيات الدين الخارجي, مرشد لمعديها و مستخدميها, فرقة العمل المشتركة بين الولايات المعنية بالإحصاءات المالية –واشنطن العامة – صندوق النقد الدولي, 2014, ص23.

[2] عبد الغفار فاروق عبد الغفار, مرجع سبق ذكره, ص46.

اختلف العديد من العلماء في الفكر التقليدي حول نظريات النمو ونقوم بذكرها حسب كل من آدم سميث, دافيد ريكاردو, توماس روبرت مالتوس, ماكس وشومبيتر.

الفرع الأول: نظريات النمو عند الكلاسيك

تعد المدرسة الكلاسيكية أحسن المدارس من حيث إسهاماتها الواضحة والمتكاملة على الأقل في زمنها, حيث أنها تضمنت أراء كل من آدم سميث و دافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة الى مفكرين آخرين, حيث أنهم اهتموا بالبحث في اسباب زيادة معدل النمو الاقتصادي في المدى البعيد, ومن خلال هذه النظرية سنتطرق إلى أهم عناصرها والمتمثلة في ما يلي[1]:

أولا: النمو الاقتصادي عند آدم سميث

وضع مجموعة أفكار أساسية كقوانين تتحكم في التحليل الاقتصادي وتتمثل هذه الافكار في:

1- تقسيم العمل: يرى آدم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمم, وتقسيمه هو وسيلة لزيادة الإنتاجية, ولقد اهتم سميث بتجديد العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي, ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الانتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص, وتتحقق مزايا عديدة من جراء تقييمها:
   - ✓ زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين؛
   - ✓ زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص؛
   - ✓ تناقص وقت العمل اللازمة لإتمام العمليات الإنتاجية.
2- حرية التجارة الدولية: يرى سميث أنه كلما كان السوق ضيقا وأسلوب الإنتاج الكبير كان لابد من توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع, وهذا من خلال إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول الأخرى, فتوسع الأسواق أداة مهمة, والتجارة الحرة تقود إلى توزيع كفء للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها.
3- تراكم رأس المال: يرى سميث بأن عامل تراكم رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي, وأن مصدره هو إدخار الطبقة الرأسمالية, وكذلك يتوقف على قدرة الأفراد على انه يرى سميث بأن عامل تراكم رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي, وأن مصدره هو إدخار الطبقة الرأسمالية,

[1] نادية معلالة, مليكة درويش, مرجع سبق ذكره, ص25-28.

وكذلك يتوقف على قدرة الأفراد على الإدخار وبالتالي على الاستثمار, وبعبارة أخرى تراكم رأس المال يتوقف على رغبة الافراد في الادخار وبالتالي على الاستثمار, وبعبارة أخرى تراكم رأس المال يتوقف على رغبة الافراد على الإدخار بدلا من الاستهلاك لأن عامل الإدخار يعتبر عامل مهم في تراكم رأس المال, وهذا الأخير يؤدي إلى النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (03): يمثل تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي

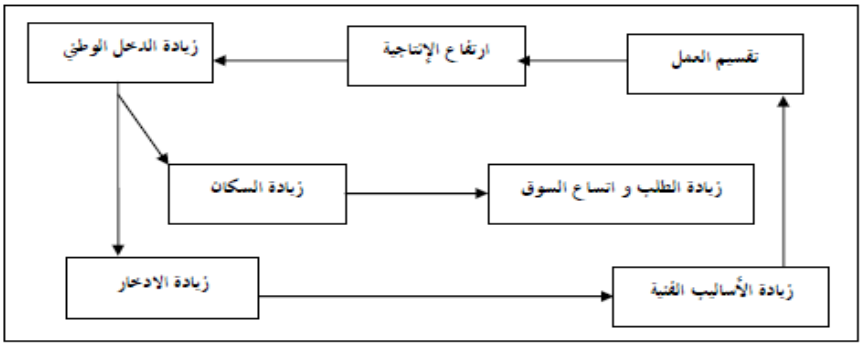

المصدر: سالم النجفي, محمد صالح تركي القريشي, **مقدمة في اقتصاد التنمية**, دار الكتاب للطباعة والنشر, العراق, 1988, ص63.

ثانيا: النمو الاقتصادي عند دافيد ريكاردو

يعتبر دافيد ريكاردو أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، و انطلاق من ذلك يرى أن القطاع الزراعي هو مكمن أهم نشاط اقتصادي و هو الزراعة، لأنه يعتبره شأن الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان و اهتم" ريكاردو" بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، و رأى بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، و من هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي وقسم "ريكاردو" المجتمع إلى ثلاث مجموعات تتمثل في:

1- الرأسماليون: هم يعتبرون العنصر الأهم في عملية التنمية، و ذلك عن طريق الإدخار من أرباحهم, ومن ثم تراكم رأس المال.
2- العمال: هم الذين يمثلون المجموعة الأكبر فهم لا يمتلكون وسائل الإنتاج، بل يستخدمون تلك المقدمة لهم من طرف الرأسماليين، و يعتمد حجم قوة عملهم على مستوى الأجور، و حسب ريكاردو هناك مستوى طبيعي للأجور الحقيقية يتوقف عنده السكان عن الزيادة و النقصان فحينما

ترتفع الأجور عن هذا المستوى تنخفض الوفايات نتيجة تحسين مستوى المعيشة و عندما تنخفض الأجور يحدث العكس.

3- أصحاب الأراضي: فهم مهمون جدا في عملية التنمية لأنهم يمتلكون الأراضي، التي هي أهم عنصر في النمو الاقتصادي، و هم بذلك يحصلون على ريع في مقابل استخدامها، و الريع بالنسبة لأي أرض تستخدم فيها كمية معينة من العمل و رأس المال، يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه و قيمة الإنتاج الذي يحصل عليها باستخدام نفس كمية العمل و رأس المال في الأرض وهي مناظرة تعرف بالأراضي الحدية.

ثالثا: النمو الاقتصادي عند توماس روبرت مالتوس

إن أفكار "مالتوس" ركزت على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة التنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، و أن إدخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، و تراجع الربح الذي يتراجع معه النمو الاقتصادي.

أما نظريته في السكان تتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية و دور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات و زيادة المواليد لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، و بالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان و تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

الشكل رقم(04):تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي

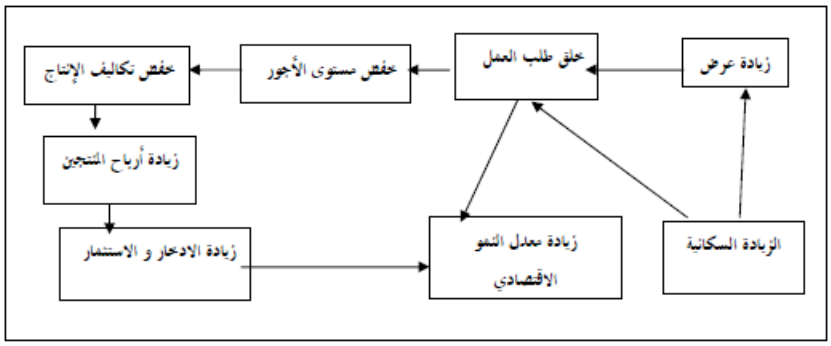

المصدر: سالم النجفي, محمد صالح تركي القريشي, **مقدمة في اقتصاد التنمية**, دار الكتاب للطباعة والنشر, العراق, 1988,ص 65.

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي عند كارل ماكس وشومبيتر

في هذا الفرع سوف نتطرق الى مفهوم النمو حسب كل من كارل ماكس وشومبيتر على النحو التالي[1] :

أولا: النمو الاقتصادي عند كارل ماكس

إذا كان الكلاسيك يعتقدون أن النظام الرأسمالي و الحرية الفردية هما أساس العملية التنموية، فإن ماركس يرى أن الرأسمالية هي العائق والحاجز الرئيسي للتقدم، وبالتالي فإن إزالتها واستبدالها بالاشتراكية شرط أساسي، لبناء سرح التقدم. ويرى أن التسيير الرأسمالي للاقتصاد بهدف تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاصة بها، وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج و يؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة، و ينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية.

كما يرى ماركس بأن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية و السياسية والدينية وحتى الفكرية، والاقتصاد يعتمد على القوى المنتجة ووسائل الإنتاج هي الأدوات التي يستخدمها الناس لإنتاج حاجاتهم، والإنسان مضطر إلى استخدام هذه الآلات والوسائل التي هي في تطور مستمر وهكذا تولد هذه الوسائل حركية نمط التنمية. ومن أجل التعرف على العوامل الأساسية التي تشكل التنمية الاقتصادية وتحركها يؤكد ماركس ضرورة دراسة طبيعة النظام الاقتصادي الذي يأخذ الإنتاج مكانة هامة في ظله، فالتنظيم الاقتصادي للإنتاج يحدد الهيكل الطبقي للمجتمع، والذي تتأسس عليه بدوره هيكل الأفكار والمؤسسات التي تهيمن على ثقافة المجتمع، وفي المراحل الأولى للنظام الاجتماعي تنسق القوى المادية للإنتاج مع كل من الهيكل الطبقي للمجتمع وهيكل الأفكار والمؤسسات القائمة فيه غير أنه مع مرور الزمن تبقى الهياكل الطبقية والمؤسسات القائمة ثابتة غير متطورة بينما تتغير القوى المادية للإنتاج تلقائيا، وبذلك يصبح الهيكل الطبقي القائم متناقصا مع القوى الاقتصادية الجديدة، ومن ثم يبرز صراع بين الطبقة التي سوف يستفيد من التغير الاجتماعي وتلك التي تخسر

[1] عبد الباسط ولد عمري, مرجع سبق ذكره, ص 24-27.

نتيجة له، ويرى ماركس أن الطبقة التي سوف تستفيد من هذا التغير تنتصر بالضرورة ويتمخض ذلك على تأسيس نظام اجتماعي جديد.

ثانيا: النمو الاقتصادي عند شومبيتر

تأتي أهمية دراسة شومبيتر في الإضافة الهامة التي تمثلت في إبراز دور المنظم و عملية الابتكار والتجديدات التي يقوم بها في إحداث التنمية وفي قيادة عملية التراكم الرأسمالي. ولم يكن مقتنعا بأن عملية التنمية ذات طبيعة تدريجية، حيث يعتبر أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك سبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

و يرى أنه رغم أن النمو يأخذ مكانة في بعض المجالات ليس هو الذي يترتب عليه الاختراق إلى مستويات أعلى بكثير من تلك المستويات السائدة، و يرى أن التغيرات الاقتصادية التي تتمخض عن تحقيق هذا الهدف الأخير، أي الانتقال إلى مستويات معيشية اعلى بكثير من المستويات السائدة تتمثل في صورة تدفقات مفاجئة وثابتة.

الفرع الثالث: النمو الاقتصادي في المدرسة الكنزية

يرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوى التشغيل وبالتالي فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي, كما يتوقف حجم التشغيل على الطلب الفعلي والذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي, ويتكون الطلب الفعلي من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار, أي أن الفجوة ما بين الدخل والاستهلاك يتم ملؤها بالاستثمار.

يعتمد الدخل والتشغيل أساسا على مستوى الاستثمار والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة, وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الاصول الرأسمالية الجديدة, وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكنزي وتعطى بالصيغة التالية:

التغير في الدخل = المضاعف * الزيادة في الاستثمار

وبالتالي فإنه من أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل والتشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من مشاكل الدول النامية بل انصب اهتمامها على الاقتصاديات الرأسمالية والاستثمارات. ولقد حصر كينز الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي في: القدرة على التحكم في السكان, التصميم على تجنب الحروب الأهلية, الإصرار على التقدم العلمي و معدل التراكم. ومنه يتضح أن كينز لم يقدم نموذجا منتظما للتنمية الاقتصادية وترك مهمة ذلك لمن أطلق عليهم اللاحقون من أمثال هارود دومار, جون روبنسون وغيرهم كما لم تتعرض النظرية الكينزية لتحليل المتقدمة[1].

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

في هذا المطلب سوف نتطرق الى مفهوم النمو الاقتصادي في الفكر الحديث الذي يضم افكار كل من جون مينارد كينز, هارود دومار, روبرت صولو ونظريات النمو الداخلي ل Paul Romer و R.lucas

الفرع الأول: النظريات النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

تعتبر امتداد جديد للفكر الكلاسيكي, فلم يهدم فروض الكلاسيك انما أضاف اليها فروض جديدة تتماشى وتغيرات العصر. سنتعرف فيها الى نموذج مينارد كينز, وكل من هارود دومار وروبرت صولو كالآتي[2]:

أولا: جون مينارد كينز:

يعتبر جيمس ميد من أنصار النيوكلاسيك إلى ابعد مدى, وقد استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المتغيرة, ولقد افترض أن هناك منتجا واحدا يمكنه انتاجه, إما لتكوين رأس المال أو الاستهلاك, وأن هناك ثلاثة عوامل للإنتاج هي رأس المال, العمل, الأرض والزمن ومن أهم النقاط التي جاء بها هذا النموذج فيما يلي :

- ✓ اهتم كينز بالاقتصاد الكلي؛

[1] نادية معلالة, مليكة درويش, مرجع سبق ذكره, ص ص 36-37.

[2] فريال قابوش, مرجع سبق ذكره, ص 27-29.

- ✓ تحدث كينز عن الشروط اللازمة لتحقيق النمو, وعرف الكلب الفعال على انه الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم؛
- ✓ اوجد علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني, وأطلق عليها مصطلح المضاعف, ويمكن معرفة مقدار المضاعف بمعرفة مقدار الميل الحدي للاستهلاك؛
- ✓ أكد على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على عكس الكلاسيكيين.

ثانيا: هارود دومار

يعتبر نموذج توسعه ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية), ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة, ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان. وقد توصل النموذج الى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو, وقد ركز النموذج على النظرية الديناميكية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج. وتتمثل فرضيات النموذج في ما يلي فرضيات النموذجين:

1- غياب الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد المغلق (لا توجد تجارة خارجية)؛
2- تحقيق الكفاءة الانتاجية الكاملة للاستثمار و الوصول الى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل؛
3- تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار؛
4- الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الانتاجية كلها ثابتة؛
5- وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية, كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الإذخار الكلي.

ثالثا: روبرت سولو

بسبب نقاط الضعف التي ظهرت في نموذج هارود دومار حاول عدد من الاقتصاديين بناء نظريات ونماذج جديدة أكثر تعقيدا من النموذج المذكور تسمح بحصول تغيرات في الاجور وفي معدلات سعر الفائدة ومن ثم تكون المبادلة بين العمل ورأس المال وإحلال احدهما محل الآخر, استطاع سولو أن يوضح أن نمو العمل بنسب نمو عرض رأس المال يجعل سعر رأس العمل ينخفض نسبة الى سعر الفائدة من ناحية, ومن ناحية أخرى فإن رأس المال يجعل سعر رأس المال ينخفض نسبة الى سعر الفائدة

من ناحية, ومن الناحية الأخرى فان رأس المال إذا نما بنسب أعلى من نمو عرض العمل فان سعر العمل سوف يرتفع. ووفقا لهذا النموذج, يمكن تفسير الانتاج والنمو انطلاقا من دالة الناتج لكوب دوغلاس.

تم صياغة هذا النموذج بطريقة جديدة تسمح بإيجاد رد للتنبؤات المتشائمة لهارود, قام بطرح نموذجه على المدى الطويل حاول فيه الكشف عن أسباب الاختلاف بين درجات الفقر والغنى بين الدول, حيث افترض أن الانتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما: رأس المال والعمالة. وضع نموذج سولو لتحليل الاقتصاديات الصناعية والآن تم استخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم.

الفرع الثاني : نظريات النمو الداخلي

ظهرت نتيجة أدائها الضعيف في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأجل وعجزها في تفسير الاختلافات الكبيرة للأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة, وبالتالي جاءت هذه النظرية لتفسير الاختلافات الحاصلة في نمو الناتج المحلي الذي لم يتم توضيحه في نموذج سولو الذي اعتبره متغيرا. ومن بين أشهر هذه النماذج الاقتصادية نجد نموذج Paul Romer في سنة 1986, ونموذج R.lucas في سنة 1988 ويفترض النموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري, والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض, وأول اختبار للنظرية هو التأكد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية. من أشهر النماذج الاقتصادية في هذه النظرية نجد[1]:

أولا: *نموذج*Lucas

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$h^*=B(1-u)h$$

[1]نفس المرجع السابق, ص 31-33.

حيث أن: u هي الزمن المسخر للعمل , واما (1−u) فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف و B مقدار الفعالية ومنه: h*/h=B(1-u)

أما دالة الإنتاج Cobb douglas فتأخذ الشكل التالي:

$$Y= k^{b}(h\ L)^{1-b}$$

وبما أن هذا النموذج جاء لتفسير اختلاف النمو بين البلدان ف h هنا تمثل التقدم التقني مما يجعله قابلا للنمو, زيادة رأسمالهم البشري, وهنا يظهر أن سبب ضعف معدلات النمو في البلدان النامية يرجع إلى عدم اهتمامهم بتراكم رأس المال البشري.

ثانيا: نموذج Romer

حسب Romer فإن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية, يمكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصاديين دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها. تكلفة انتقالها شبه معدومة, وبالتالي تكون تكلفتها في أول إنتاج لها مرتفعة وفي حالة نسخها تنخفض التكاليف.

ينطلق هذا النموذج من دالة إنتاج على النحو التالي:

$$yt = \sum_{0}^{Nt} kit^{\alpha} d_i$$

حيث أن:

Nt: تشمل أنواع متعددة للمنتوج الوسيط بحيث أن كل نوع يستعمل في إنتاجه.

Kit: وحدة من رأس المال, وبالتالي فإن المخزون الكلي لرأس المال ki يوزع بالتساوي على عدد أنواع المنتوج Nt, ومن ثم يعبر عن دالة الانتاج السابقة كما يلي:

$$yt = N_t^{1-\alpha} k_t^{\alpha}$$

نستنتج أن النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثرا على واقع الأفراد وعلى مستقبلهم في كل المجتمعات البشرية, فالنمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية التي يحدد على أساسها درجة تقدم أو

تخلف الدول, لهذا اهتمت معظم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي إذ تسعى إلى تحديد عوامل النمو وكيفية التأثير من أجل زيادتها.

الفرع الثالث: نظرية التغيرات المؤسساتية لدوغلاس نورث

يرى نورث أن عدم سلامة المؤسسات القائمة وعدم وجود مؤسسات ديناميكية وفاعلة هو السبب الجوهري في المشاكل والاخفاقات التي تعاني منها الاقتصاديات, أكثر مما يكمن السبب في السياسات, رغم وجود نواقص وعيوب وثغرات في السياسات(حتى هذه العيوب والثغرات في السياسات نرى أنها تعود لأسباب مؤسسية). فأفضل البرامج وأفضل السياسات لا يمكن أن تنجح إذا لم يكن هناك مؤسسات متطورة وقادرة على تنفيد البرامج و الخطط والسياسات.

حسب نورث فان معرفة مصادر النمو الاقتصادي لا تمثل إلا جانب آخر ينبغي معرفته, ألا وهو نوع المؤسسات التي ينبغي تشغيلها لتحقيق نمو اقتصادي, حيث يؤكد على الدور الحيوي للمؤسسات في التنمية الاقتصادية والنمو وخصوصا ما يتعلق بحقوق الملكية و سيادة القانون ودورها المهم في الاستثمار وفي تكوين رأس المال البشري. ويعرف نورث المؤسسات «Institutions » بأنها " الهياكل القاعدية التي تتم في إطارها الارتباطات بين الأفراد الذين يشكلون مجتمعا إنسانيا معينا."

والمؤسسات هي أنظمة محفزة تقدم دليلا موجها للسلوك الانساني, وهي تفرض العقوبات وتمنح المكافآت لقاء القيام بأنواع محددة من الأشياء. فإدا كنا نمنح المكافآت للعاملين لكونهم منتجين و مبدعين, ونفرض العقوبات على السلوكيات غير المنتجة وغير المبدعة, فإننا عندئذ نجد مؤسسات كما نريدها أن تكون, وهذا هو المشهد الذي تصبح فيه المؤسسات معقدة, فالمؤسسات مكونة من قواعد رسمية (دساتير و قوانين و أنظمة موضوعة موضع التنفيذ من قبل الحكومة) وهي مكونة أيضا من قيود غير رسمية (أنماط السلوك والاتفاقيات ومدونات أو قواعد السلوك وكلها تتساوى في الأهمية, لكنها أكثر صعوبة بكثير عندما يراد نمذجتها وتحليليها), و أخيرا فإنها مكونة من عملية الإنفاذ (الطريقة التي يتم بواسطتها إنفاد كل من القواعد الرسمية و الأعراف غير الرسمية للسلوك).

والمؤسسات الأكثر أهمية في المسيرة التنموية وفي عملية الإصلاح هي القدرة على الوفاء بمتطلبات العمل المؤسسي:

أ- قادرة على ضمان سيادة القانون بصورة غير انتقائية واستقلال القضاء و إنفاذ وضمان حقوق الملكية العامة والخاصة, وتأمين المشاركة, بحيث تكون شرائح واسعة و متنوعة من المجتمع قادرة على المشاركة في الحياة الاقتصادية.

ب- قادرة على وضع قيود على أعمال السياسيين و الجماعات القوية الأخرى بحيث تضمن عدم انتزاع الحقوق والدخول.

ج- قادرة على تأمين فرص متساوية لمختلف شرائح المجتمع, وتحقيق توزيع متكافئ للفرص و للأعباء.

إن المجتمعات المتطورة هي التي استطاعت في فترات حاسمة من تاريخها خلق الهيئات المؤسساتية القادرة على طمأنة الأعوان الاقتصاديين بأن المبادلات التي سيقدمون على إجرائها لا تشكل خطر على مصالحهم الاقتصادية, وأنها ستتم في إطار عادل وتعود بالنفع على جميع الأطراف المشاركة في المبادلات. فلا يكفي أن تكون المجتمعات منتجة فقط, بل يجب أن يتوفر لديها إطار العمل المؤسسي اللازم للاستفادة من تلك الإنتاجية, وهذا ما يتطلب من الغير(الطرف الثالث) تنفيد العقود والاتفاقيات بكلفة منخفضة, وينبغي أن ينجز ذلك في مناخ تتكافأ فيه الفرص أمام الجميع دون انتقاء عدد ضئيل منهم.

أما فيما يتعلق بالدول المتخلفة فإن مشكلة الهيئات المؤسساتية(تعسف الحكم, التسلط, إدارة فاسدة ...إلخ) يجعلها لا تلعب دور المشجع على الانخراط في نشاطات تبادل ذات قيمة كبيرة تتطلب رؤوس أموال معتبرة واستثمارات طويلة المدى, بل تجعل الأعوان الاقتصاديون لا يثقون في أن القواعد المؤسساتية التي تحكم مبادلاتهم تتميز بالعدل والاستقرار, لهذا تجدهم ينصرفون عن النشاطات الانتاجية والاستثمارات إلى النشاطات التوزيعية قصيرة المدى والتي لا تحقق تطورا تقنيا, الأمر الذي يجعل المجتمع يفتقد مؤهلات التطور والنمو الاقتصادي.[1]

[1] عبد الباسط ولد عمري, مرجع سبق ذكره, ص 41-43.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية مفهوم شامل يتجاوز المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي الذي يعبر عن التغير النسبي في الناتج المحلي الاجمالي, فهي عملية تشمل التغير النوعي في كافة المجالات الاقتصادية, الاجتماعية والسياسية. ولا يزال النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات ويتحقق بوجود عدة عناصر لابد من توافرها.

حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي, وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط بها ولو بشكل نسبي, فهو يعكس الى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

أما بالنسبة للنظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي فهي خضعت لظروف الزمان والمكان, ومتطلبات تحقيق التنمية ومن النظريات التي تناولت موضوع تحقيق النمو الاقتصادي نجد نظرية النمو عند المفكرين الكلاسيك, بالإضافة الى نظرية النمو الحديثة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ثم النظرية الكنزية وأخيرا نظرية النمو الداخلي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي2010-2019

المبحث الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر

البحث الثاني: آثار تقلبات أسعار البترول على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-2019

المبحث الثالث: آليات التنويع الاقتصادي في الجزائر لمواجهة تقلبات أسعار البترول

تمهيد

يعتبر البترول بمثابة المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري, حيث أصبح يسمى باقتصاد الريع وقد تحول من فرضية اقتصاد القوة بامتلاكها للبترول إلى إقصاد هش يتأثر تأثرا مباشرا بتقلبات أسعار البترول.

وقد أصبحت هناك علاقة ارتباط بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات ,حتى أصبح تحديد وضعية استقرار أو اختلال ميزان المدفوعات والميزان التجاري, يتوقف على حركة أسعار البترول وعوائده, مما جعله عرضة للصدمات الخارجية, وأصبح لزاما علينا معرفة درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بعوائد الصادرات البترولية.

المبحث الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر

تعتبر الثروة النفطية المصدر الرئيسي للطاقة والموارد المالية من جهة أخرى حيث أن الاقتصاد الجزائري يعتمد وبشكل كبير على القطاع النفطي, لهذا فإن السلطات الجزائرية منذ الاستقلال عملت على إعطاء عناية خاصة لهذا القطاع, وذلك بتأسيس شركة النفط الوطنية سوناطراك وتأميم قطاع المحروقات, كما قامت بإعطاء الشركة كل الصلاحيات لتصبح بذلك القائد لعملية تطوير قطاع البترولي الجزائري.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لتطور قطاع المحروقات في الجزائر

تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على البترول في تلبية حاجاتها وتتأثر بكل ما يحدث له من تغيير, فمسارها و مصيرها مرتبطا ارتباطا وثيقا به.

الفرع الأول: اكتشاف البترول في الجزائر

تعتبر الصحراء الجزائرية غنية بالثروات المعدنية و لهذا تكتسي أهمية كبيرة حيث تتربع على مساحة قدرها 2171800 كلم², أي أنها تستحوذ على 85% من المساحة الإجمالية للجزائر[1], ويعود تواجد النفط في الجزائر جيولوجيا إلى آلاف السنين, إلا أن بداية اكتشافه على الطبيعة واستغلاله الصناعي كثروة كان مع بداية القرن العشرين, فأول اكتشاف للبترول في الجزائر كان بئر تليوانيت (tliouantet) جنوب غرب غيليزان سنة 1915, إضافة إلى بئر واد قطرين جنوب سور الغزلان[2].

إن احتلال البترول المركز الأول كمصدر أساسي وإستراتيجي للطاقة في العالم, بعد نهاية الحرب العالمية الثانية, دفع بفرنسا إلى تكثيف الجهود عن طريق البحث والتنقيب من أجل اكتشافها لأبار بترول جديد على الأراضي الجزائرية في بداية الخمسينات, بواسطة مجموعة من الشركات العالمية في هذا المجال, مثل: الشركة الفرنسية للبترول و شركة تنقيب و استغلال البترول في الصحراء.

---

[1] جليل عبد المنعم, بودر بالة بن عمر, **آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة أبو بكر بالقايد, تلمسان,2016, ص 73.

[2] دحو بن عبيزة, **أسعار البترول وسعر الصرف الجزائري**, المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة, جامعة مصطفى اسطنبولي, العدد التاسع, معسكر, جانفي2017, ص 58.

وفي عام 1946اكتشفت شركة النفط "الصور" الفرنسية أول حقل نفطي في " قطرنا" ثم حقل "برقة" بالقرب من عين صالح عام 1952 ,ومنذ ذلك الفترة أدركت فرنسا والشركات الأجنبية أنه لا بد من استغلال الثروات البترولية للجزائر, وسعت للحصول على امتيازات البحث و التنقيب.

وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية وهو حقل "عجيلة ", وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل " حاسي مسعود " وذلك في جوان 1956, و هي السنة التي يؤرخ بها بداية عهد البترول[1].

يتركز البترول الجزائري في منطقتين رئيسيتين هما[2]: منطقة شمال الصحراء وأهم حقولها حاسي مسعود والذي يعد من أكبر الحقول في العالم, و بالقرب منه توجد حقول أخرى مثل: قاسي الطويل والعقرب و القاسي وغور الباقل, وحوض الحمرة وحاسي الرمل, و حاسي بركين, إضافة إلى حوض غدامس والذي اكتشف حديثا ويقع في الجنوب الشرقي لحاسي مسعود.

أما المنطقة الثانية فتشمل مجموعة حقول شرق الصحراء وتقع بالقرب من الحدود الليبية على بعد نحو 480كلم جنوب شرق المجموعة السابقة, وأهم حقولها هنا حقل عجيلة تقنتورين, وزارزتين وإيجيلي, ولا زالت الاكتشافات النفطية متواصلة في الجزائر حيث أنه تم أيضا اكتشاف حقليين للبترول أحدهما كان في شمال شرق البلاد في ولاية تبسة, والثاني يقع بين ولايتي البيض وبشار في جنوب غرب البلاد, ولازالت الاكتشافات النفطية متواصلة إلى يومنا هذا.

الفرع لثاني: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك

بعد اتفاقيات إيفيان أصبحت الشركات الفرنسية النفطية هي صاحبة القرار في قطاع النفط الجزائري حيث كانت لها صلاحيات الإنتاج والتسويق فكانت الجزائر تمتلك سوى 10% من الإنتاج الإجمالي عام 1962 وذلك لكونها كانت تعتمد في دخلها على مبيعات النفط والخمور, فأدركت الحكومة الجزائرية ضرورة وضع سياسة رشيدة من أجل تحريك عجلة التنمية, فقامت بإنشاء شركة وطنية تعنى بالشؤون

[1] شهرزاد زغيب, حكيمة حليمي, **القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري** , مجلة الدراسات الاقتصادية, العدد11, الجزائر, 2008, ص4.

[2] وحيد خير الدين, **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2013, ص ص 174-175.

النفطية فأصدرت المرسوم رقم 63-491 المؤرخ في 1963/12/31 والصادر بتاريخ 1964/01/10 الذي ينص على قيام شركة سوناطراك الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات برأس مال قدر ب 40 مليون دينار جزائري.

وبموجب المرسوم رقم 66-292 المؤرخ في 1966/12/22 تغير الشكل القانوني للشركة حيث أصبحت سوناطراك الشركة الوطنية للبحث والإنتاج والنقل والتحويل وتسويق المحروقات وفي سنة 1969 انضمت إلى منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC.

كما يؤكد قانون المحروقات رقم 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 المتمم بالأمر 10/06 المؤرخ في 2006/07/29 بأن الشكل القانوني لشركة سوناطراك تكون ذات أسهم وأن الدولة تكون وصية عليها وعلى رأسمالها إلا أنها تتمتع باستقلالية التسيير.

هذه الشركة بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة, واستطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر, حيث تحتل المرتبة الأولى إفريقيا والمرتبة الثانية بين الشركات العالمية المصدرة للغاز النفطي السائل والمرتبة الثانية عشر بين الشركات النفطية العالمية[1], ومن بين أهم المشاريع التي أنجزتها هذه الشركة ما يلي[2]:

- خط أنابيب البترول الخام الذي يمتد مصدره إلى سكيكدة.
- مصفاة لاستخلاص غاز البترول في حاسي مسعود.
- مد أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية.

فشركة سوناطراك تسعى ضمن استراتيجيتها, إلى فرض نفسها على المستوى العالمي, و ضمن المجموعة التي تتحكم في دواليب قطاع البترول, ولقد تمكنت من ذلك نظرا لما يمثله هذا القطاع من أهمية استراتيجية في التجارة الدولية وفي الاقتصاد العالمي.

الفرع الثالث: تأميم المحروقات في الجزائر

[1] مرجع سبق ذكره , ص ص 74-75.

[2] هوارية بوخشبة, شهيناز دلاس, **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة الطاهر مولاي, سعيدة, الجزائر, ص 85.

لقد شهدت الصناعة البترولية أولى عمليات التأميم عندما قامت المكسيك بتأميم بترولها عام 1929 تلتها إيران عندما قامت حكومة الدكتور مصدق بتأميم البترول سنة 1951, وبالرغم من أن هذه الخطورة أسفرت عن سقوط حكومة مصدق, إلا أن الأزمة سويت باتفاق الكونسورتيوم (CONSORTIUM) سنة 1954 والذي يقضي بمبدأ التأميم نظريا وضمان حقوق ومزايا لإيران هي أفضل بكثير مما كان عليه الحال قبل ذلك, من جهة أخرى كان لهذه الأزمة صدى سياسي بعيد المدى حيث أحدثت شرحا في العلاقات بين الشركات والدول المنتجة, ومع ذلك كان يجب الانتظار عشرين سنة أخرى حتى تستطيع دولة أخرى وهي الجزائر من تأميم الشركات البترولية العاملة في أراضيها عام 1971.

إن النهج الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر منذ استقلالها كان عاملا مساعدا لقرارات التأميم, حيث أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة وهو ما نص عليه مؤتمر طرابلس 1962, حيث أكد على ضرورة تأميم كامل الثروات المنجمية ومنها المحروقات وهذا بالرغم من أن اتفاقية إيفيان أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية التي تلزم الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات و الذي لم يعد يتماشى مع مصالح الجزائر و بالتالي ضرورة تغييره.

إن أثر الصناعة النفطية بعد الاستقلال على الاقتصاد الجزائري كان محدودا لأن نشاطات الإنتاج و التوزيع ظلت متواجدة أو مرتبطة بالصناعة خارج الوطن, وبالرغم من أن فرنسا وبموجب اتفاقية جويلية 1965 التي منحت امتيازات كبيرة للجزائر للسيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري في الفترة من 1970/1969, إلا أن ذلك لم يعد بفائدة كبيرة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات الفرنسية.[1]

وتمهيدا لتأميم المحروقات واستعادة السيطرة على الثروات الوطنية باشرت الجزائر بسياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات بدأ بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا, وكان ذلك من خلال تأميمات 1967و1968 في ميدان توزيع المنتجات البترولية والتكرير بشراء كافة مصالح شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم), وضع الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية العاملة في الجزائر تحت إشراف الدولة. وكذا تأميم كافة الشركات الأجنبية العاملة في ميدان توزيع المحروقات محليا 1968/05/13, وأصبح هذا الميدان وطنيا 100%. كما اشترت الجزائر حصة شركة " توتال " في 1968/11/07 في مصفاة

[1] عيسى مقليد, مرجع سبق ذكره, ص ص 30-31.

الجزائر ورفعت نسبة مساهمتها إلى 56%, وأبرمت في 1968/10/19 اتفاقية مع شركة "جيتي" تنازلت بموجبها الشركة الأمريكية بنحو 51% من حقوقها في التنقيب والإنتاج و نصت الاتفاقية على أنه في حالة العثور على الغاز تتنازل الشركة عن كامل حقوقها و بدون أي تعويض لمصلحة سوناطراك التي تنفرد وحدها بحق استثمار هذا الغاز, بالإضافة إلى شراء مصالح شركة "الباسو" و تجريد شركة "سان كلارك" من مصالحها النفطية سنة 1969, وكذا تأميم سنة 1970 لكافة الشركات الأجنبية غير الفرنسية المنتجة للبترول باستثناء شركة "جيتي".

من جانب آخر قامت الحكومة الجزائرية بمباشرة مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر, لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية وذلك بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين الذي أسفر عن انسحاب فرنسا من المفاوضات في 1971/02/04, إن هذا الانسحاب دفع بالجزائر إلى إصدار قرارات تمثلت في تأميم الجزائر لمحروقاتها, حيث تم الإعلان عنها في خطاب الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" في يوم 1971/02/24 بمناسبة عيد العمال كانت تنص:

- أخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات, وهذا ما يسمح بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج البترولي.
- التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي.
- تأميم النقل البري للبترول والغاز, أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري.

ومقابل هذه القرارات قدمت الجزائر الضمانات التالية:

- تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق.
- تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي" التي تدفع لها التعويض بالبترول الخام.

إن هذه القرارات تم مواجهتها من الطرف الفرنسي باحتجاجات واسعة حيث باشرت الشركات الفرنسية بممارسة حضر نفطي بالإضافة إلى إتباع أساليب مختلفة من الضغوط تمثلت في:

- ✓ رفض تعبئة النفط الجزائري كوسيلة ضغط وحضر فعلي– لكن لم يكتب له النجاح وتأكيدها أن البترول الجزائري لا يمكن أن يجد له سوقا خارج فرنسا و حتى من أجل بلوغه الأسواق الأوروبية فلا بد له من المرور عبر فرنسا.
- ✓ الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التي يحتمل أن تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر وحذرتها من بغية التعامل معها والمطالبة بمقاطعة النفط الجزائري.

بسبب هذه الممارسات واجهت الجزائر صعوبة في الدخول إلى الأسواق العالمية بسبب تردد الدول في إبرام عقود مع الجزائر لموقف فرنسا التي هددت بفسخ كل اتفاقية تبرمها هذه الدول مع الجزائر يضاف إليها عوامل موضوعية تتعلق بنقص الإطار الوطني الكفء القادر على التكفل بالقطاع الجزائري بعد تخلي الشركات الأجنبية عن مواصلة استغلال قطاع البترول, لكن بعد أن تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها قررت العديد من الدول الدخول في تعاملات مع الجزائر, فكان منها العقد المبرم بين شركة سوناطراك وشركة "ألبازر" الأمريكية والذي اعتبر مكسبا للجزائر ومؤكدا ربحا لمعركة التأميم.[1]

المطلب الثاني: سياسة فتح القطاع والتوجه للشراكة الأجنبية

إن للمحروقات أهمية في تمويل مداخيل الدولة من العملة الصعبة, فهذا القطاع أيضا ذو أهمية كبرى في كونه قطاعا يستهوي الكثير من عمليات الاستثمار الأجنبية, ومصدر ربح أكيد سجل في الكثير من أجندة الشركات العالمية.

لقد تميزت الفترة السابقة بين 1986 وما بعد جويلية 1975, بفراغ قانوني لمدة تفوق 11 سنة, عرفت نهايتها لدى صدور قانون 1986 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات ونقلها عبر الأنابيب.

ونتيجة للكثير من التغيرات, أو إرادة التغيير في معالم الاقتصاد الوطني نتيجة الأزمة الناتجة عن الانخفاض الكبير المسجل في أسعار المحروقات وهذا منذ 1986. فقد ظهرت الكثير من التعديلات في

[1] حياة بن سماعيل, حسيبة زايدي, **مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**, مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية, العدد التاسع المجلد الاول, جامعة الوادي, ص105-107.

القوانين الجزائرية المتعلقة بالمحروقات, والتي كانت ترمي في جميعها نحو اتجاه تشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والممثل في الشركات المتعددة الجنسيات.

أولا: القانون رقم 86-14 الصادر بتاريخ 19أوت 1986

جاءت سنة 1986, وجاء معها زلزال الأسعار البترولية في السوق العالمي, وضرب بقوة عمق الاقتصاد الوطني الذي كان ولا زال مبنيا على الريع البترولي, وتقلصت الاستثمارات الوطنية, وأصيبت ميزانية الدولة بالاختناق المالي فأصبح هذا القطاع يعاني من ثبات شبه تام على مستوى الإنتاج للبترول الخام وكذا على مستوى عمليات التصفية والتمييع وكما سجل أيضا توقفا على مستوى استكشاف الحقول الأخرى.

ويمكن تلخيص أسباب صدور هذا القانون في ما يلي :

- الأزمة الاقتصادية العالمية الحادة التي عصفت بالساحة البترولية؛
- التدهور الحاد في أسعار البترول مما نتج عنه تقليص مداخيل الجباية البترولية للدول المصدرة؛
- شساعة المجال المنجمي الجزائري, وعدم قدرة سوناطراك على تغطيته لوحدها؛

لكل ذلك كان من الحتمية أن تلجأ الجزائر إلى خلق نظام قانوني آخر يدفع هذا القطاع على الاستفادة من القدرات الفنية والتكنولوجية وخبرات الشركات متعددة الجنسية, فجاء قانون 19 أوت1986 ليتمم قانون 11/82 و يدخل تغيرات في ميكانيزم الاستثمارات الأجنبية المباشرة, خاصة في مجالات البحث والتنقيب[1].

من أهم ما أشار إليه هذا القانون من خلال ما يلي[2]:

[1] العيد قريشي, **واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة محمد, خيضر, بسكرة, 2011, ص 89.

[2] عبد العالي مخلوفي, **الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين أزمتي 1986-2014** , مذكرة ماستر في العلوم التجارية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, ص19.

- يمنع من خلال قانون 86-14 على أي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي ممارسة نشاطات التنقيب والبحث و الاستغلال إلا بالاشتراك مع سوناطراك بنسبة لا تقل عن 51 % في مجال المحروقات السائلة فقط دون المحروقات الغازية الذي تبقى ملكيتها تامة للدولة التي ترى فيها أسباب عدة تضعها ضمن إطار انتهاج هذه السياسة.
- تحديد حقول الدخول للشركات متعددة الجنسيات لتستلم عمليات البحث والتنقيب في مناطق معينة.
- في حالة اكتشاف حقول جديدة, فتقسيم الإنتاج يكون على حساب قاعدة 51% لشركة سوناطراك و 49 % للشركة الأجنبية, و يتم هذا التقسيم بعد التخلص من الأعباء المتعلقة بعمليتي البحث والتنقيب.

إن قانون 86-14 والمتعلق بمجال المحروقات سمح بوجود أشكال مختلفة من العقود بين سوناطراك و الشركاء الأجانب, حيث اتخذت الشراكة الأشكال التالية[1]:

- إما شراكة بالمساهمة لا تتسم بالشخصية المعنوية.
- إما شراكة تجارية بالأسهم تخضع للقانون التجاري الجزائري, ويتعين على الشريك الأجنبي في هذا المجال أن يكون شركة مقرها في الجزائر طبقا للقانون التجاري.

الجدول رقم(02): عقود الشراكة المبرمة في القطاع بعد صدور قانون 86-14

الرقم	الشركاء	تاريخ العقد
01	ALEPCO	1987.06.16
02	TOTAL	1987.10.07
03	AGIP	1987.12.15
04	CIEPSA	1988.02.09

[1] نفس المرجع السابق , ص 19.

05	BHP	1989.06.24
06	ANADARKO	1989.10.23
07	TOTAL	1989.11.08
08	NESTE OY	1990.03.13
09	TOTAL	1990.05.20
10	AGIP	1990.12.20
11	REPSOL	1990.12.02
12	TOTAL	1991.05.12
13	JNOC	1991.08.18

المصدر: قريشي العيد, **واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد, خيضر , بسكرة,2011, ص91.

ثانيا: القانون رقم 91-21 الصادر بتاريخ 04 ديسمبر 1991

إن التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ابتداء من سنة 1988 أجبرت السلطات الجزائرية على البحث عن ميكانيزمات جديدة من شأنها تطوير الاستثمار في مختلف المجالات لاسيما قطاع المحروقات, وذلك من أجل رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع, ولأجل ذلك تم إحداث مجموعة من التعديلات القانونية في قانون 86-14 وذلك بإصدار قانون 91-21 سنة 1991 قصد جعلها مجالا للبحث والتنقيب والاكتشاف والاستغلال والتسويق أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي, والاستفادة من الخبرات والمهارات الفنية والتكنولوجيات الحديثة في هذا المجال, حيث أصبحت هذه الأخيرة من الغايات والأهداف الأساسية لإبرام عقود الشراكة.

إن الهدف الرئيسي من هذا القانون هو ضمان أن شركة سوناطراك ستستفيد من عقود الشراكة مع الشركات الأجنبية, فيما يتعلق بالجانب المالي والتقني لمشاريع البحث والتنقيب, وفي الوقت نفسه فإن الشركات تطمح لضمان مصادر ربح أخرى من خلال تسهيلات الاستثمار التي جاء بها القانون[1].

وأهم الاحكام الجديدة التي جاء بها قانون (91- 21) القرارات التي يتضمنها هذا القانون والخاصة بطموح الشركات الأجنبية من خلال تركيز نشاطاتها في الجزائر, يمكن تلخيصها في النقاط التالية[2]:

- يمكن للشريك الأجنبي أن يمول وينجز ويستغل القنوات والمنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات و هذا إلا لحساب الطرف الوطني (سوناطراك) (المادة 04)؛
- إلغاء شرط إبرام البروتوكول بين الطرف الأجنبي و الدولة حيث تقتصر الموافقة على إبرام عقد بين المؤسسة الوطنية و الطرف الأجنبي بواسطة التنظيم (مرسوم تنفيذي) (المادة 06)؛
- يحصل الشريك الأجنبي لدى اكتشاف حقل قابل للاستغلال التجاري على شكل من الأشكال التالية (المادة 07):
  - حصول الشريك الأجنبي على جزء من إنتاج الحقل بحسب مساهمته في الاشتراك؛
  - حصول الشريك الأجنبي على حصة من إنتاج الحقل تعويضا لمصاريفه وخدماته المحددة في الاشتراك.
  - تقديم إغراءات ضريبية هامة تصل لحد إمكانية تخفيض نسب الضرائب إلى حد أقصى (لا تقل عليه)(المادة 11)[3]:
    - الأتاوة بنسبة 10% من إجمالي الناتج الخام؛
    - الضريبة على النتائج بنسبة 42%.
    - في حالة حدوث منازعات بين الدولة و الشريك الأجنبي فتخضع وجوبا إلى القضاء الجزائري, بينما إذا نشب نزاع بين المؤسسة الوطنية والشريك الأجنبي فتخضع في بادئ الأمر إلى عملية مصالحة فإذا فشلت يمكن عرضها على التحكيم الدولي.

---

[1] نفس المرجع السابق, ص 92.

[2] نذير مياح, **السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر 1989-2008**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2010, ص116.

[3] قوي بوحنية, محمد خميس, **قانون المحروقات في الجزائر و اشكالية الرهانات المتضاربة** , مجلة دفاتر السيادة والقانون, العدد التاسع , جوان و 2013, ص 149.

ولتوضيح الصورة اكثر للمعطيات السابقة نستعين بالشكل والجدول الآتيين:

الشكل رقم (05): القانون رقم 91-21 الصادر بتاريخ 04 ديسمبر 1991

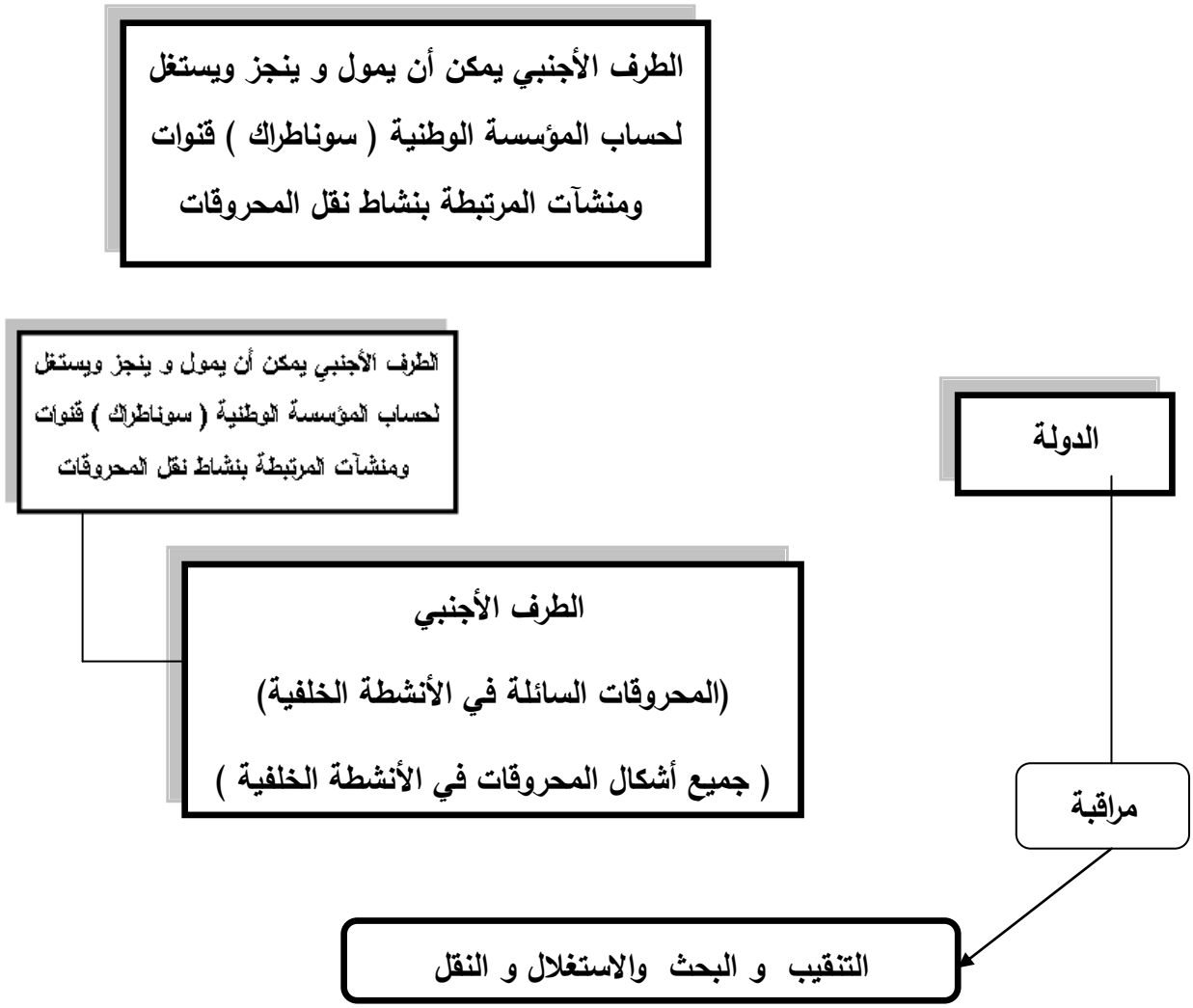

المصدر: قريشي العيد, **واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر, بسكرة,2011, ص 117 .

الجدول رقم(03): عقود الشراكة بعد إصدار قانون 91-21 .

الرقم	الشركاء	تاريخ العقد
01	AGIP	1991.12.17
02	TOTAL	1991.05.12

03	TOTAL	1991.05.12
04	ARCO	1992.05.10
05	ARCO	1992.05.10
06	PHILIPS	1992.07.11
07	WASCANA	1992.11.17
08	LLE	1992.11.24
09	PLUS PETROL	1992.12.06
10	KON SALP	1993.01.12
11	BP	1993.01.31
12	PETRO CANADA	1993.04.26
13	MOBIL	1994.02.27
14	REPSOL	1997.05.12
15	PLUS PETROL	1994.06.14
16	DEDCO	1994.11.14
17	AGIP	1995.05.13
18	AGIP	1996.06.03
19	PETROBRAS	1996.12.04

المصدر: عبد الهادي حاج قويدر, **الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009**, مذكرة ماجستير في الاقتصاد, جامعة وهران, الجزائر, 2012, ص 96.

ثالثا: القانون رقم 05-07 الصادر بتاريخ 19 جويلية 2005

يعتبر القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 من أكثر القوانين الجزائرية جدلا في مجال المحروقات, بين المؤيدين والمعارضين لما جاء فيه, لما له من انعكاسات ايجابية على التنمية و الاستثمار بالنسبة للفريق الذي يؤيد هذا النص والمدافع عنه, وكذا التأثيرات السلبية على ثرواتنا البترولية وتناقض هذا القانون مع إحدى مواد الدستور بالنسبة للمعارضين له.

إن القانون رقم 05-07 الذي تم إقراره ثم تعديل بعض مواده لاحقا, رغم أنه ينص في المادة الثالثة منه "أن المواد وموارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة على التراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية وتعد ملك الجماعات الوطنية التي تجسدها الدولة"[1].

غير أنه خلال الاستغلال يعطي للشركاء الأجانب حق التملك لحقوق النفط الى نسبة 70% على الأقل ولشركة سوناطراك 30% على الأكثر, وبشرط أن تمارس حق الشفعة في هذه النسبة وتدخل الشراكة في أجل 30يوما, وبما أنها ولأسباب فنية ومالية والوقت القصير الممنوح لها في استعمال حقها في الشفعة قد لا تتمكن من ذلك, فإن الشريك الأجنبي يمكن أن يستولي على كامل الحصص حتى تصل الى نسبة 80% بدلا من 49%, بمعنى أنه يقترب من الضعف ونصيب سوناطراك سينخفض إلى 20% بدلا من 51 %, أي مقسوما على 2.5, وهذا سيؤدي حتما فقدان الدولة ملكية البترول المكتشف مستقبلا[2].

حيث نصت المادة 25 من القانون بما يلي: "تعد المحروقات المستخلصة في إطار عقد البحث و/أو الاستغلال ملكا للمتعاقد عند نقطة القياس, وخاضعة للإتاوة حسب البنود والشروط التي يحددها العقد المذكور"[3].

ومن أهم ما جاء به هذا القانون نذكر ما يلي:

- التركيز على إصلاحات تمس القطاع استجابة للتحولات على الساحة الطاقوية العالمية, و يوجه البعض انتقادا لهذا القانون, وذلك بأننا في وضعية اقتصاد يسير بسرعتين, إحداهما لقطاع

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد 50 الموافق ل 19يوليو 2005 م, ص 05.

[2] عيسى مقليد, مرجع سبق ذكره, ص 115.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , مرجع سبق ذكره, ص 13.

المحروقات منفصلا عن التحولات الداخلية والخارجية, والثانية للقطاعات الأخرى خارج المحروقات, التي لا تأخذ في الحسبان التطورات الحديثة على الساحة الطاقوية العالمية.

- يضع هذا القانون شركة سوناطراك على قدم المساواة مع الشركات الأجنبية, في ما يخص البحث و الاستغلال, و يمكن لها بصفتها شركة مساهمة اللجوء إلى المؤسسات المالية, على غرار الشركات الأخرى الأجنبية, دون ضمان من الدولة للحصول على القروض لتمويل مشاريعها[1].
- استحداث وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية وكذا الاستقلالية المالية وهما: الوكالة الوطنية لتثمين موارد النفط ALNAFT, والوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات و ضبطها ANRH.
- إعطاء المستثمر الأجنبي الحق في إمتلاك 70 % على الأقل من حقوق المساهمة في أية شراكة ولم تترك سوى خيار يتراوح ما بين 30 % على الأكثر و 20 % على الأقل لشركة سوناطراك[2].

المطلب الثالث: مساهمة قطاع المحروقات في الإيرادات

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من البترول والغاز مادتين استراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر, وتشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة 40% من الناتج الوطني المحلي, وأكثر من 60% من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية, ويساهم ب 97% من إيرادات الصادرات الجزائرية.

كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل, وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الانتاج من زراعة وصناعة تحويلية, ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة, ويمكن توضيح أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري من خلال مساهمته في الإيرادات كما يلي:

أولا: المساهمة من خلال الجباية البترولية

[1] العيد قريشي, مرجع سبق ذكره, ص 96.

[2] عبد العالي مخلوفي, مرجع سبق ذكره, ص 21.

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97.5% من الصادرات الجزائرية, والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة, إذ يمثل 60% من إيرادات الدولة, ومن 25% الى 30% من اجمالي الناتج المحلي ما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول, أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني وتوجيه ودفع الانشطة الاجتماعية والاقتصادية, فإن أهميتها تتضح في تمويل نفقات التجهيز, كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.[1]

الجدول رقم (04): يمثل تطور إيرادات الجباية البترولية للفترة (1992-2017)

السنة	ايرادات الجباية البترولية (مليار دينار)	السنة	ايرادات الجباية البترولية (مليار دينار)
1992	200	2005	899
1993	193.6	2006	916
1994	186.8	2007	973
1995	301	2008	970.2
1996	401.1	2009	1628.5
1997	451	2010	1835.5
1998	528	2011	1472.4
1999	480	2012	1561.6
2000	524	2013	1615.9
2001	732	2014	1577.73

[1] حياة بن اسماعيل, حسيبة زايدي, **مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**, مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية(جامعة الوادي- العدد التاسع- المجلد الأول), جامعة الوادي ,ص 108.

2002	916.4	2015	1722.94
2003	836.06	2016	1682.55
2004	862.2	2017	2200.12

المصدر: علي سايح جبور, علي عزوز, **مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر**, مجلة اقتصاديات شمال افريقيا, المجلد14 العدد(19)2018, جامعة الشلف, ص ص 256-257.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

في بداية فترة الدراسة سنة 1992 كانت حصيلة الجباية البترولية في تذبذب الى غاية سنة 2000 بسبب الانخفاض في اسعار البترول حيث وصل سنة 1997 و 1998 الى19.9 دولار امريكي و12.9 دولار امريكي على التوالي, مما كان له الاثر الكبير على انخفاض حصيلة الجباية البترولية. ومع حلول سنة 2001 بدأت اسعار البترول في الارتفاع ما أدى الى نمو إيرادات الجباية البترولية الى 732 مليار دينار وبحلول سنة 2014 عرفت المحروقات انخفاضا في أسعارها أين تراجع سعر البرميل من 109.55 دولار أمريكي سنة 2013 الى 100.71 دولار أمريكي سنة 2014 حيث وصلت الأسعار الى ما دون 50 دولار مع بداية 2015 ما انجر عنه انخفاض إيرادات الجباية البترولية لتبلغ 1722.94 مليار دينار و1982.55 مليار دينار سنة 2016.

الجدول رقم (05): يمثل نسبة مساهمة الجباية البترولية في الايرادات للفترة (1992-2017)

السنة	مساهمة الجباية البترولية في الايرادات (%)	السنة	مساهمة الجباية البترولية في الايرادات (%)
1992	60.9	2005	54.96
1993	57.69	2006	54.92
1994	45.69	2007	53.98
1995	51.32	2008	50.43
1996	53.54	2009	58.44

1997	54.38	2010	59.57
1998	58.57	2011	49.2
1999	51.22	2012	45.19
2000	50.93	2013	42.3
2001	59.3	2014	37.4
2002	62.86	2015	36.78
2003	57.6	2016	33.57
2004	56.43	2017	39.04

المصدر: علي سايح جبور, علي عزوز, **مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر**, مجلة اقتصاديات شمال افريقيا, المجلد14 /العدد(19) 2018, جامعة الشلف, ص ص 256-257.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة الجباية البترولية في مجموع الايرادات قد بلغت سنة 1992 نسبة 60.9% أي أنها تمثل أكثر من نصف الايرادات الكلية للدولة, لتدخل في مرحلة تذبذب الى غاية سنة 2002 إذ بلغت 62.86%.

أما سنة 2013 و2014 فقد شهدت تراجع محسوس بسبب الازمة البترولية آنذاك لتبلغ 42.3% و 37.4% على التوالي.

ثانيا: المساهمة من خلال الميزان التجاري

لقد ساهمت الصناعة البترولية الجزائرية في انعاش المبادلات التجارية وزيادة العوائد والايرادات المالية, حيث أنه هناك علاقة طردية تربط بين عوائد البترول والميزان التجاري والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(06): يوضح مساهمة العوائد البترولية في الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2016)

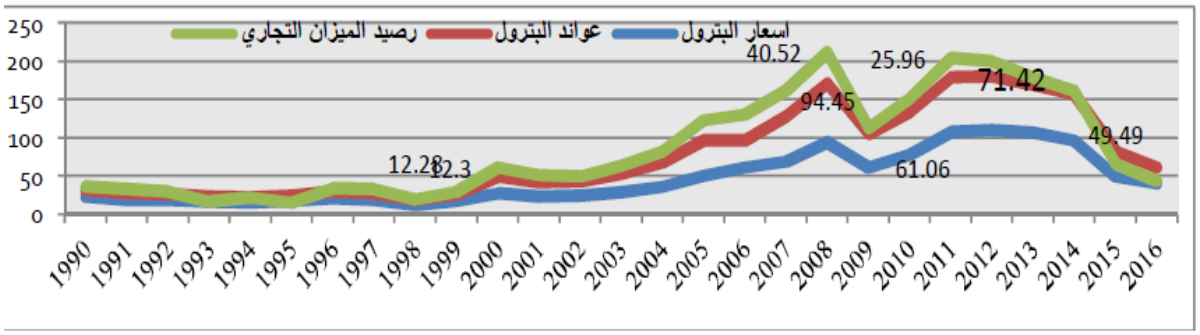

المصدر: المؤمن عبد الكريم, عبد الرحمان عبد القادر, **تأثير أسعار البترول على الميزان التجاري بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1990- 2016**, مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية, جامعة الجلفة, 2016, ص 258.

من خلال الشكل السابق يمكن تقسيم الفترة الى مرحلتين:

المرحلة الأولى من 1990- 1999: بسبب التذبذبات في قيمة أسعار البترول في هذه الفترة هذه التغيرات أثرت على العوائد البترولية حيث قدرت سنة 1990 ب 9.588مليار دولار لتستقر عند مستوى 8مليار سنة 1991 و 1992, لتعاود الانخفاض سنة 1993 و1994 و 1995 الى مستوى 6مليار دولار ثم الى 5.691 مليار دولار نتيجة الأزمة النفطية وهذا ما أثر على الميزان التجاري. إذ عرف عجز لثلاث سنوات متتالية 1993 و1994 و1995 ب -6.94 و-0.26 و -9.07 على التوالي ليتحسن سنتي 1996 و1997 برصيد 4.12 و 5.69 على التوالي. وفي سنة 1998 ونتيجة انخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض العوائد البترولية وعدم الاستقرار الأمني الذي شهدته البلاد آنذاك.

أما المرحلة الثانية من سنة 2000-2016: فتميزت هذه المرحلة بالعودة القوية للعوائد البترولية فالملاحظ من خلال الشكل أن قيمة العوائد البترولية بلغت سنة 2000 حوالي 21.06 مليار دولار, لتنخفض سنة 2001 إلى 18.53 مليار دولار ثم الى مستوى 18.11 مليار دولار سنة 2002 ليعاود الصعود سنة 2003 , فقد بلغت الإيرادات تلك السنة 23.99 مليار دولار.

أما سنة 2008 فقد حققت الإيرادات البترولية رقما قياسيا لتتدهور في أواخر السنة نتيجة الأزمة المالية آنذاك لتبلغ العائدات البترولية سنة 2009 قيمة 44.41 مليار دولار نتيجة تدهور أسعار البترول.

أما سنة 2010 و2011 فقد سجلت العوائد البترولية ارتفاعا قدر آنذاك ب 56.12 مليار دولار و71.66 مليار دولار على التوالي, ليشهد نكسة أخرى في أواخر سنة 2013 إلى غاية جانفي 2015.

والملاحظ أيضا من خلال الشكل أن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016 قد حقق فائضا معتبرا قدر ب 12.30 مليار دولار سنة 2000 و 40.60 مليار دولار خلال الفترة2003-2008, أما سنة 2009 فهي السنة التي شهدت الصدمة الخارجية والناتجة عن الأزمة المالية الاقتصادية فقد سجل الميزان التجاري انخفاضا كبيرا مقارنة مع السنة التي سبقته حيث قدر ب 7.78 مليار دولار ليرجع إلى حالته الطبيعية ابتداء من سنة 2010, لينخفض مرة أخرى سنة 2014 مسجلا أدنى قيمة له هي 4.306 مليار دولار ليستمر العجز سنة 2015 و2016 ب 17.34 و 17.84 مليار دولار على التوالي, وهذا يدل على المكانة التي تلعبها العائدات البترولية في الميزان التجاري والإيرادات الكلية للدولة ذات الاقتصاد البترولي.

المبحث الثاني: آثار تقلبات أسعار البترول على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري على اعتبار أن البترول مادة استراتيجية تحقق عوائد مالية والمصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة, وبالتالي فهو المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات. وفي هذا المبحث سوف نتطرق الى دراسة وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على مؤشرات النمو الاقتصادي.

المطلب الاول: أثر تقلبات أسعار البترول على معدلات الفائدة وسعر الصرف

يمثل البترول المحرك الأساسي للموارد المالية في الجزائر حيث أنه توجد علاقة تربط بين سعر البترول وتقلباته ومعدلات الفائدة وأسعار الصرف وهذه العلاقة تؤثر سواء بالإيجاب أو السلب, ومن خلال الشكل التالي سنقوم بتحليل وقياس أثر تقلب أسعار البترول على كل من معدلات الفائدة وأسعار الصرف.

الفرع الأول: تأثير تقلبات أسعار البترول على معدلات الفائدة

تعتبر معدلات الفائدة من بين أهم المؤشرات التي تحدد النمو الاقتصادي خاصة عند ارتباطها بأسعار البترول, وفيما يلي سنقوم بدراسة مدى تأثر معدلات الفائدة بأسعار البترول, الجدول التالي يوضح تغيرات كل من سعر البترول ومعدلات الفائدة خلال الفترة 2010-2019 :

الجدول رقم(06): يمثل تقلبات أسعار البترول ومعدلات الفائدة 2010-2019

السنوات	سعر البترول (دولار/ للبرميل)	معدل الفائدة (%)
2010	80.35	6.99-
2011	112.92	8.65-
2012	111.49	0.50
2013	109.38	8.10
2014	100.2	8.35
2015	53.19	15.45
2016	44.28	6.35
2017	54.12	3.15
2018	71.44	0.41
2019	64.17	8.7

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير منظمة الاقطار العربية oapec وتقارير البنك الدولي.

من خلال الاحصائيات في الجدول أعلاه نلاحظ أنه في سنة 2010 كان سعر البترول مرتفع نوعا ما حيث قدر ب 80.35 دولار للبرميل وبالمقابل كانت أسعار الفائدة آنذاك تقدر ب -6.99%, وهذا راجع الى الأزمة الأوروبية أو ما يعرف بأزمة الديون السيادية التي شهدها الاتحاد الأوروبي و رغم ارتفاع

سعر البترول سنة 2011 والذي يعتبر أعلى سعر شهدته فترة الدراسة, حيث بلغ 112.92 دولار للبرميل.

إلا أن معدلات الفائدة استمرت في التراجع حيث بلغت 8.65%, ومع بداية سنة 2012 بدأت أسعار البترول في التراجع وبالمقابل من ذلك شهدت أسعار الفائدة تحسن خلال سنة 2013 و2014 حيث بلغت 8.10% و8.35% على التوالي إلى غاية أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015 عرفت أسعار البترول انخفاضا حادا قدر ب 53.19 دولار للبرميل, بالمقابل من ذلك ارتفاع أسعار الفائدة الى 15.45%.

ومع نهاية سنة 2016 وبداية سنة 2017 و2018 بدأت أسعار البترول تشهد استقرارا محسوسا حيث ارتفعت من 44.28 دولار للبرميل سنة 2016 الى 54.12 دولار للبرميل و 71.44 دولار للبرميل سنة 2017 و2018 على التوالي, هذا من جهة ومن جهة اخرى عرفت معدلات الفائدة انخفاضا خلال الثلاث سنوات الأخيرة لتصل إلى 0.41% سنة 2018, أما خلال سنة 2019 فقد عاودت الارتفاع لتبلغ 8.7% مقابل انخفاض سعر البترول الى 64.17 دولار للبرميل.

وفي ما يلي شكل بياني يمثل تغيرات أسعار الفائدة بدلالة أسعار البترول.

الشكل رقم (07): يمثل تغيرات أسعار الفائدة بدلالة أسعار البترول 2010-2019

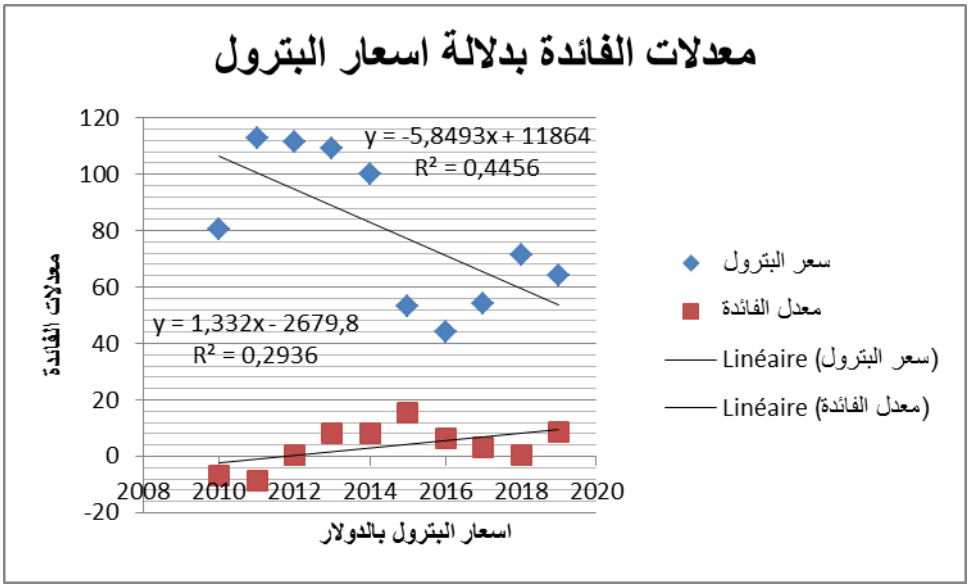

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06) وباستخدام: Excel statistique

حيث أن:

Y: تمثل كل من اسعار البترول ومعدل معدل الفائدة.

X: تمثل سعر البترول.

Y=ax+b: تمثل معادلة انحدار معدلات الفائدة بدلالة أسعار البترول.

R: تمثل معامل الارتباط بين معدلات الفائدة وأسعار البترول.

من خلال المعطيات وبالنظر الى معامل الارتباط الذي يساوي 0.2936 نقول أنه هناك إرتباط ضعيف بين أسعار البترول ومعدلات الفائدة.

الفرع الثاني: تأثير تقلبات أسعار البترول على سعر الصرف

تعتبر أسعار الصرف من بين أهم المؤشرات التي تحدد النمو الاقتصادي خاصة عند إرتباطها بأسعار البترول, وفيما يلي سنقوم بدراسة مدى تأثر أسعار الصرف بأسعار البترول, الجدول التالي يوضح تغيرات كل من سعر الصرف وأسعار البترول خلال الفترة 2010–2019.

الجدول رقم (07): يوضح تغيرات سعر الصرف وأسعار البترول خلال الفترة2010–2019

السنوات	أسعار البترول(دولار/للبرميل)	سعر الصرف(1دولار)
2010	80.35	74.3199
2011	112.92	72.83
2012	111.49	77.55
2013	109.38	79.3809
2014	100.2	80.56
2015	53.19	100.46

2016	44.28	110.53
2017	54.12	114.94
2018	71.44	116.62
2019	64.17	119.35

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير منظمة الاقطار العربية oapec وتقارير البنك الدولي.

من خلال الاحصائيات في الجدول أعلاه نلاحظ أنه سنة 2010 كان سعر البترول مستقر نوعا ما حيث قدر ب 80.35 دولار للبرميل وكذا بالنسبة لسعر الصرف حيث قدر في نفس السنة ب74.3199 دينار جزائري مقابل 1 دولار امريكي.

والملاحظ أن ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف يأثر ويتأثر بسعر البترول باعتبار أن البترول يسعر بالدولار الأمريكي. وهذا التأثير يختلف في كون البلد مصدر أو مستورد, وبما أن الجزائر بلد مصدر للبترول فهو يتأثر بسعر الصرف كما هو الحال سنة 2014 بسبب الأزمة البترولية حيث وصل سعر البترول آنذاك الى53.19 دولار للبرميل سنة 2015 ليستمر في الانخفاض الى غاية سنة 2016حيث قدر ب44.28 دولار للبرميل, هذا الانخفاض وبالرغم من أن سعر الصرف كان في ارتفاع مستمر الا أن الجزائر واجهت صعوبات مالية حيث قدر سعر الصرف حيث قدر سنة 2015 و2016 ب 100.46 و110.53 دينار مقابل 1 دولار أمريكي.

وبحلول سنة 2017 و2018 شهدت أسعار البترول تحسنا ملحوظا حيث قدرت ب 54.12 و71.44 دولار على الترتيب كما استمر سعر الصرف في التحسن حيث قدر في نفس الفترة ب 114.94 و116.62 دينار مقابل 1 دولار و119.35 سنة 2019.

وفي ما يلي شكل بياني يمثل تغيرات سعر الصرف بدلالة أسعار البترول:

الشكل رقم(08): يمثل تغيرات سعر الصرف بدلالة أسعار البترول2010-2019

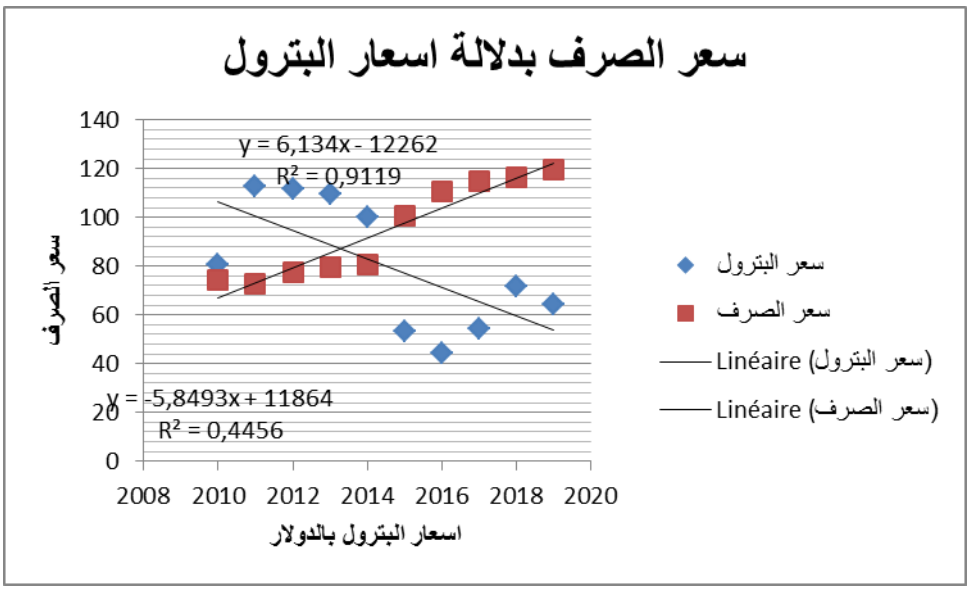

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07) وباستخدام: Excel statistique.

حيث أن:

Y: تمثل كل من أسعار البترول وسعر الصرف.

X: تمثل سعر البترول.

Y=ax+b: تمثل معادلة انحدار سعر الصرف بدلالة أسعار البترول.

R: تمثل معامل الارتباط بين سعر الصرف وأسعار البترول.

من خلال المعطيات وبالنظر الى معامل الارتباط الذي يساوي 0.4456 نقول أنه هناك ارتباط متوسط بين أسعار البترول وسعر الصرف.

ومنه يمكن القول أن أسعار الفائدة لا تتأثر بأسعار البترول, غير أن سعر الصرف يتأثر بأسعار البترول خاصة عند حدوث الأزمات البترولية كما حدث خلال الازمة البترولية لسنة 2014, التي عرف فيها سعر البترول انخفاضا حادا بالمقابل من ذلك ارتفاع في سعر الصرف وهذا ما يوضح العلاقة العكسية بين أسعار البترول وسعر الصرف.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على البطالة والتضخم

في هذا المطلب سوف نقوم بدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على معدل البطالة والتضخم.

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على معدلات البطالة

تعتبر معدلات البطالة من بين أهم المؤشرات التي تحدد النمو الاقتصادي خاصة عند ارتباطها بأسعار البترول, وفيما يلي سنقوم بدراسة مدى تأثر معدلات البطالة بأسعار البترول, والجدول التالي يمثل تغيرات أسعار البترول ومعدل البطالة خلال الفترة 2010-2019:

الجدول رقم (08): يوضح تغيرات معدل البطالة وأسعار البترول2010-2019

السنوات	سعر البترول(دولار/للبرميل)	معدل البطالة(%)
2010	80.35	10.0
2011	112.92	10.0
2012	111.49	11.0
2013	109.38	9.8
2014	100.2	10.6
2015	53.19	11.29
2016	44.28	10.5
2017	54.12	11.7
2018	71.44	11.7
2019	64.17	11.7

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير منظمة الاقطار العربية oapec وتقارير البنك الدولي.

من خلال معطيات الجدول أعلاه الملاحظ أنه عقب الاصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2010, إضافة الى الازمة المالية ل 2008 والتحسن في أسعار البترول إذ قدر ب80.35 دولار سنة 2010 بينما قدر معدل البطالة ب 10.0% وهي تعد نسبة مستقرة بالمقارنة مع السنوات السابقة.

وبقي هذا المعدل يتراوح بين 9% و11.29% وتعد هذه النسبة أعلى نسبة خلال فترة الدراسة وهذا راجع الى انخفاض سعر البترول حيث قدر ب 53.19 دولار للبرميل سنة 2015.

هذا الاستقرار في معدلات البطالة يرجع اساسا الى ارتفاع أسعار البترول الذي أتاح للجزائر فرص كبيرة لتمويل استثماراتها المحلية من جهة أو استقطاب الاستثمارات الأجنبية خاصة لهذا القطاع من جهة أخرى.

وفي ما يلي شكل بياني يمثل تغيرات معدل البطالة بدلالة أسعار البترول:

الشكل رقم(09): يمثل تغيرات معدل البطالة بدلالة سعر البترول 2010-2019

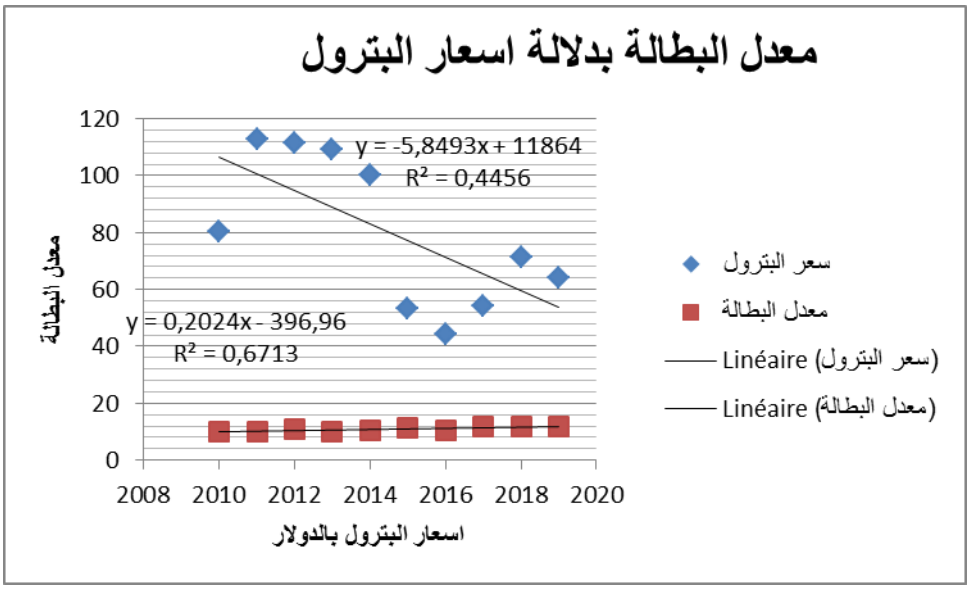

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08) وباستخدام: Excel statistique.

حيث أن:

Y: تمثل كل من أسعار البترول ومعدل البطالة.

X: تمثل سعر البترول.

Y=ax+b: تمثل معادلة انحدار معدل البطالة بدلالة أسعار البترول.

R: تمثل معامل الارتباط بين معدل البطالة وأسعار البترول.

من خلال المعطيات وبالنظر الى معامل الارتباط الذي يساوي 0.6713 نقول أنه هناك ارتباط قوي بين أسعار البترول ومعدل البطالة.

الفرع الثاني: آثار تقلبات أسعار البترول عل معدل التضخم

تعتبر معدلات التضخم من بين أهم المؤشرات التي تحدد النمو الاقتصادي خاصة عند ارتباطها بأسعار البترول, وفيما يلي سنقوم بدراسة مدى تأثر معدلات التضخم بأسعار البترول, والجدول التالي يمثل تغيرات أسعار البترول ومعدل التضخم خلال الفترة 2010-2019:

الجدول رقم(09): يمثل تغيرات أسعار البترول ومعدل التضخم2010-2019

السنوات	سعر البترول(دولار/للبرميل)	معدل التضخم(%)
2010	80.35	4.1
2011	112.92	4.5
2012	111.49	8.9
2013	109.38	3.3
2014	100.2	2.9
2015	53.19	4.8
2016	44.28	6.4
2017	54.12	5.6
2018	71.44	4.5
2019	64.17	1.95

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير منظمة الاقطار العربية oapec وتقارير البنك الدولي.

من خلال معطيات الجدول أعلاه الملاحظ أن العلاقة بين أسعار البترول ومعدلات التضخم علاقة طردية, إذ ارتفع سعر البترول من 80.35 دولار للبرميل سنة 2010 الى 111.92 دولار للبرميل سنة 2012 وهذا الارتفاع كان مصاحب لارتفاع معدل التضخم من 4.1% سنة 2010 الى 8.9% سنة 2012, وبسبب الأزمة البترولية لسنة 2014 التي أدت الى انخفاض أسعار البترول الى 44.28 دولار للبرميل وهو أخفض سعر خلال فترة الدراسة, هذا الانخفاض كان مصاحب لانخفاض معدل التضخم الى 6.4%. وهذا التراجع في أسعار البترول ادى الى تراجع معدلات التضخم على المستوى العالمي.

وفي ما يلي شكل بياني يمثل تغيرات معدل التضخم بدلالة أسعار البترول:

الشكل رقم(10): يمثل تغيرات معدل التضخم بدلالة أسعار البترول خلال الفترة 2010-2019

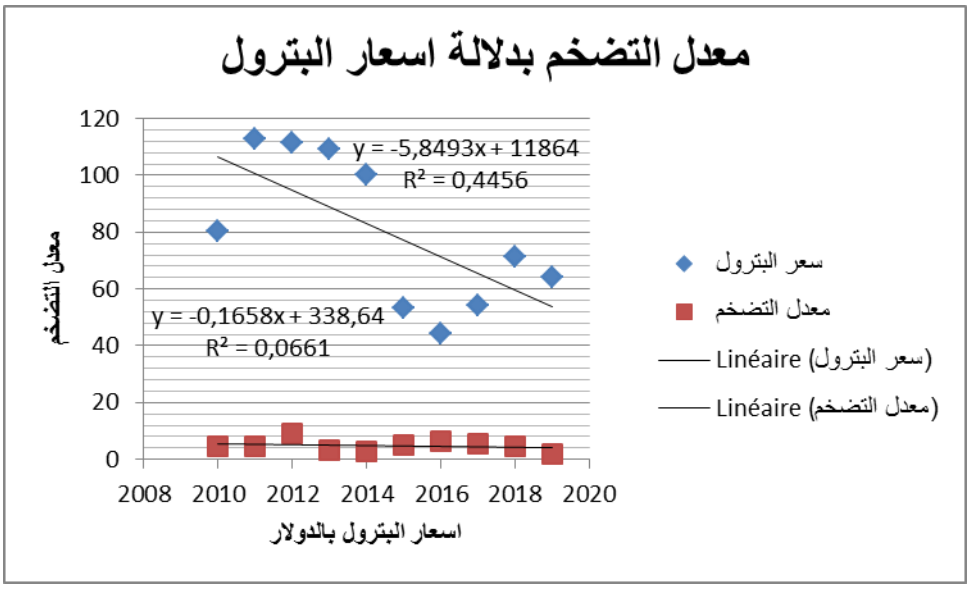

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09) وباستخدام: Excel statistique.

حيث أن:

Y : تمثل كل من أسعار البترول ومعدل التضخم.

X: تمثل سعر البترول.

Y=ax+b:تمثل معادلة انحدار معدل التضخم بدلالة أسعار البترول.

R: تمثل معامل الارتباط بين معدل التضخم وأسعار البترول.

من خلال المعطيات وبالنظر الى معامل الارتباط الذي يساوي 0.0661 نقول أنه هناك ارتباط ضعيف بين أسعار البترول ومعدل التضخم.

ومنه يمكن القول أن معدلات التضخم لا تتأثر بأسعار البترول عكس معدل البطالة الذي أظهر تأثرا واضحا بأسعار البترول خاصة وأن الجزائر بلد بترولي وتعتمد بشكل كبير على عائداتها البترولية لتغطية نفقاتها, وفي حالة تذبذب اسعار البترول أو انخفاضها فإنها تلجأ الى التقليل من النفقات وتجميد بعض المشاريع وهذا ما يساهم بشكل كبير في زيادة نسبة البطالة كما هو مسجل سنة 2014 حيث قامت الجزائر بتجميد مشاريع النقل والصحة والتعليم بسبب الأزمة البترولية آنذاك.

المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري والدين الخارجي

في هذا المطلب سوف نقوم بدراسة وقياس أثر تقبات أسعار البترول على الميزان التجاري والدين الخارجي.

الفرع الأول: تأثير تقلبات أسعار البترول على الدين الخارجي

يعتبر الدين الخارجي من بين أهم المؤشرات التي تحدد النمو الاقتصادي خاصة عند ارتباطه بأسعار البترول, وفيما يلي سنقوم بدراسة مدى تأثر الدين الخارجي بأسعار البترول, والجدول التالي يمثل تغيرات أسعار البترول والدين الخارجي خلال الفترة 2010-2019:

الجدول رقم(10): يمثل تغيرات أسعار البترول والدين الخارجي خلال الفترة 2010-2019

السنوات	سعر البترول(دولار/للبرميل)	الدين الخارجي(مليار دولار)
2010	80.35	5.53
2011	112.92	4.41
2012	111.49	3.69
2013	109.38	3.39

2014	100.2	3.73
2015	53.19	3.02
2016	44.28	3.84
2017	54.12	3.990
2018	71.44	4.042
2019	64.17	*

***لا توجد معطيات.**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير منظمة الاقطار العربية oapec وتقارير البنك الدولي.

من خلال معطيات الجدول أعلاه وبعد الأزمة المالية لسنة 2008 وعودة الاستقرار لأسعار البترول سنة 2010و 2011 حيث قدر سعر البترول ب 80.35و 112.92 دولار للبرميل, هذا التحسن في أسعار البترول أدى الى زيادة العوائد المالية وتحسن ميزان المدفوعات الذي ساعد على انخفاض الدين الخارجي حيث سجل خلال سنة 2010و 2011 5.53 مليار دولار و 4.41 مليار دولار على التوالي.

وبحلول الازمة البترولية سنة 2014 التي ادت الى انخفاض سعر البترول الى 44.28 دولار للبرميل سنة 2016 ويعد أدنى سعر خلال فترة الدراسة هذا الانخفاض ادى الى ارتفاع في الدين الخارجي, حيث سجل 3.84 مليار دولار خلال سنة 2016 ومع بقاء الأسعار في تذبذب بلغت قيمة الدين الخارجي خلال سنة 2017 و 2018 3.990 و 4.041 مليار دولار.

وفي ما يلي شكل بياني يمثل تغيرات الدين الخارجي بدلالة أسعار البترول:

الشكل رقم(11): يمثل تغيرات معدل الدين الخارجي بدلالة سعر البترول خلال الفترة 2010-2019

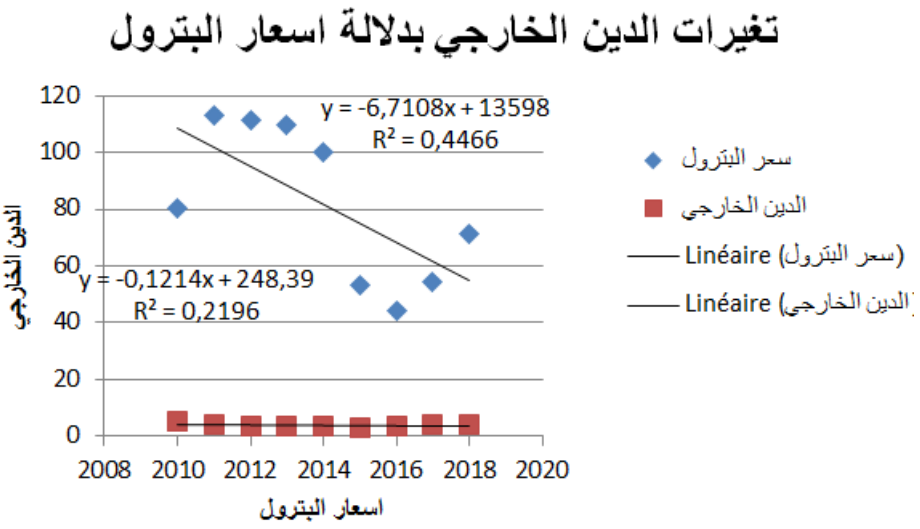

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10) وباستخدام: Excel statistique.

حيث أن:

y : تمثل كل من أسعار البترول وقيم الدين الخارجي.

X: تمثل سعر البترول.

Y=ax+b: تمثل معادلة انحدار قيم الدين الخارجي بدلالة أسعار البترول.

R: تمثل معامل الارتباط بين قيم الدين الخارجي وأسعار البترول.

من خلال المعطيات وبالنظر الى معامل الارتباط الذي يساوي 0.2196 نقول أنه هناك ارتباط ضعيف بين أسعار البترول وقيم الدين الخارجي.

لكن, هنا خطأ فلا يمكن تفسير علاقة الدين الخارجي بأسعار البترول, كون في فترة الدراسة 2010-2019 كان الدين الخارجي شبه ثابت. فلو رجعنا الى السنوات السابقة لوجدنا علاقة وطيدة بين الاثنين كون الدين الخارجي تم تسديده بارتفاع أسعار البترول.

الفرع الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري

يعتبر رصيد الميزان التجاري من بين أهم المؤشرات التي تحدد النمو الاقتصادي خاصة عند ارتباطها بأسعار البترول, وفيما يلي سنقوم بدراسة مدى تأثر رصيد الميزان التجاري بأسعار البترول الجدول التالي يمثل تغيرات أسعار البترول والميزان التجاري خلال الفترة 2010-2019:

الجدول رقم(11): يمثل تغيرات أسعار البترول والميزان التجاري خلال الفترة 2010-2019

السنوات	سعر البترول(دولار/للبرميل)	رصيد الميزان التجاري(مليارددولار)
2010	80.35	18.2
2011	112.92	25.96
2012	111.49	20.16
2013	109.38	9.88
2014	100.2	0.46
2015	53.19	18.08-
2016	44.28	20.1-
2017	54.12	14.4-
2018	71.44	5.03-
2019	**64.17**	*

***لا توجد معطيات**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير منظمة الاقطار العربية oapec وتقارير البنك الدولي.

من خلال معطيات الجدول أعلاه وخلال الفترة 2010-2012 عرف رصيد الميزان التجاري استقرار نسبيا برصيد موجب يتراوح ما بين 18.20 مليار دولار سنة 2010 و25.96 مليار دولار خلال سنة 2011, حيث شهدت سنة 2011 ارتفاع في معدلات أسعار البترول ووصولها الى مستويات غير

مسبوقة من قبل, أما خلال الفترة من 2012الى الربع الثاني من 2013 عرفت أسعار البترول استقرارا نسبيا حيث سجل الميزان التجاري رصيد موجب قدر ب 20.16 مليار دولار.

وفي أواسط 2014 وبحلول الأزمة البترولية التي عرفت فيها أسعار البترول نزولا حادا خلال الفترة من 2015 الى 2017 حيث سجل المزان التجاري ادنى قيمة وبرصيد سالب قدر ب 20.1- مليار دولار سنة 2016, وفي سنة 2017 و2018 ومع تسجيل ارتفاع في أسعار البترول حيث قدر ب 54.12 و71.44 دولار للبرميل عرف الميزان التجاري الجزائري تحسن طفيف برصيد سالب قدر ب - 14.4مليار دولار سنة 2017 و-5.03 مليار دولار سنة 2018.

وفي ما يلي شكل بياني يمثل تغيرات رصيد الميزان التجاري بدلالة أسعار البترول:

الشكل رقم(12): يمثل تغيرات رصيد الميزان التجاري بدلالة سعر البترول خلال الفترة 2010-2019

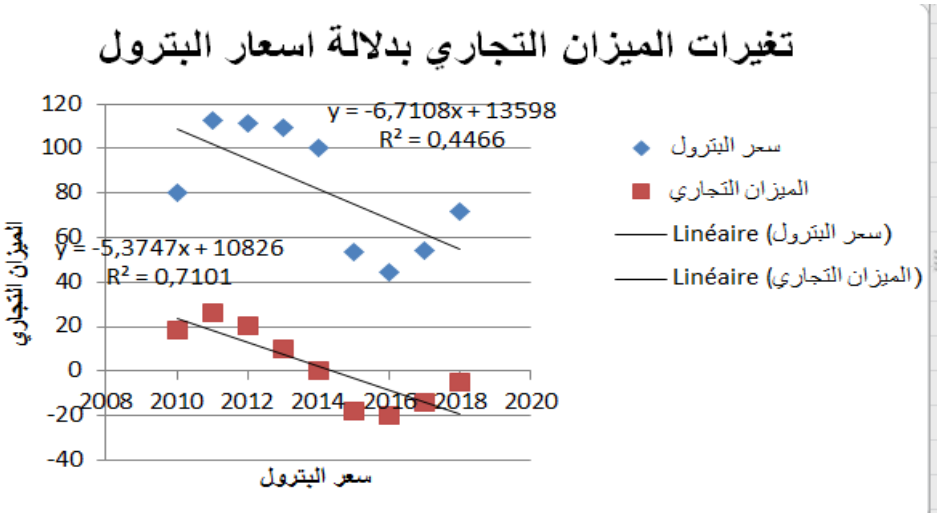

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11) وباستخدام: Excel statistique.

حيث أن:

Y: تمثل كل من أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري.

X: تمثل سعر البترول.

Y=ax+b: تمثل معادلة انحدار قيم رصيد الميزان التجاري بدلالة أسعار البترول.

R: تمثل معامل الارتباط بين قيم رصيد الميزان التجاري وأسعار البترول.

من خلال المعطيات وبالنظر الى معامل الارتباط الذي يساوي 0.7101 نقول أنه هناك ارتباط قوي بين أسعار البترول وقيم رصيد الميزان التجاري.

ومنه يمكن القول أن الميزان التجاري يتأثر بشكل واضح بأسعار البترول حيث الملاحظ أنه كلما ارتفع سعر البترول يرتفع رصيد الميزان التجاري وكلما تراجعت أسعار البترول انخفض رصيد الميزان التجاري, وهذا ما يدل على العلاقة الطردية التي تربط بين كل من اسعار البترول ورصيد الميزان التجاري كون الجزائر تعتمد في صادراتها بنسبة كبيرة على البترول.

المبحث الثالث: آليات التنويع الاقتصادي في الجزائر لمواجهة تقلبات أسعار البترول

منذ الاستقلال إلى يومنا هذا والاقتصاد الجزائري يعاني من الأحادية في التصدير، إذ يستحوذ فيها قطاع المحروقات على حوالي 98% من إجمالي الصادرات الوطنية، مما يجعله رهينا لتقلبات أسعارها ونظرا لكون سلعة النفط هي سلعة ناضبة وغير متجددة وجب على الجزائر التفكير وبجدية في مرحلة ما بعد البترول وإعادة النظر في تركيبة صادراتها ومحاولة تنويعها وذلك بانتهاج استراتيجيات بديلة.

المطلب الأول : الاستثمار في الطاقات المتجددة

الطاقات المتجددة هي تلك المصادر الطبيعية غير الناضبة والمتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة, إلا أنها متجددة, وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي.

وتتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة للطاقات المتجددة تؤهلها لأن تكون من الدول المصدرة للطاقة النظيفة مما يتوجب عليها تطوير مصادرها كما يلي:[1]

أولا: الطاقة الشمسية: بما أن الجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة وبالخصوص الطاقة الشمسية لمساحتها الشاسعة من جهة ولموقعها الجغرافي من جهة أخرى, فهي من أغنى الحقول الشمسية في العالم وتنتج إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلوواط في الساعة للمتر المربع الواحد ما يسمح

[1] حدة فروحات, **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر –دراسة مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير–** مجلة الباحث, العدد11, 2012, جامعة ورقلة, ص 153.

بتغطية 60 مرة احتياجات أروبا الغربية وأربع مرات الاستهلاك العالمي وتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء.

ثانيا: طاقة الرياح: تتوفر الجزائر على إمكانيات معتبرة ما يوفر لها إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر ب 673 مليون واط ساعي, وطاقة حرارية جوفية إذ أنها تتوفر على أكثر من 200 مصدر حراري تتمركز في الشمال الشرقي والشمال الغربي للوطن.

ثالثا: الطاقة المائية: تقدر كميات التساقط السنوية بنحو 65 مليار م^3 والمستعمل منها هو 25 مليار م^3 فقط ناهيك عن الثروة الجوفية.

ووعيا من الجزائر بهذه التحديات الطاقوية والبيئية المرتبطة بتنويع المزيج الطاقوي, التزمت مباشرة ببرنامج واعد لتطوير الطاقات المتجددة عبر تخصيص ما قيمته 180 مليار دولار لتطوير الطاقة المتجددة. وتملك وزارة الطاقة برنامجا هاما لتطوير الطاقات المتجددة لاسيما في المناطق المعزولة في الجنوب والهضاب العليا مؤكدة أن الهدف يتمثل في تشجيع إستعمال الطاقات النظيفة حتى وإن كانت جد مكلفة بالمقارنة مع الطاقات الكلاسيكية.

وتمت المصادقة على البرنامج الوطني للطاقات المتجددة من طرف مجلس الوزراء يوم 03-02-2011 والممتد إلى غاية سنة 2030, وهو برنامج لترقية الطاقات المتجددة مخصص معظمها لإنتاج الكهرباء, إذ تمثل الطاقة الشمسية المحور الرئيسي للبرنامج الوطني للطاقات الجديدة والمتجددة. ويرمي هذا البرنامج إلى رفع إنتاج الكهرباء انطلاقا من هذه الطاقات تدريجيا في ظرف 20 سنة إلى 40% م الانتاج العالمي للكهرباء, كما يهدف كذلك إلى إنشاء قدرة إنتاج ذات طابع متجدد تقارب 22000 ميغاواط في آفاق 2030 أي ضعف الطاقة الحالية المولدة من الغاز, منها 12000 ميغاواط موجهة لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء, لاسيما أن الطلب على الكهرباء يشهد تناميا محسوسا قد يبلغ ثلاثة أضعاف إلى غاية سنة 2030 في الجزائر التي عليها التوجه نحو الطاقات المتجددة لتنويع مصادرها الطاقوية [1], ويتم في إطار هذا البرنامج تطوير إنتاج الكهرباء باستعمال الطاقات المتجددة على ثلاث مراحل متتابعة, فالمرحلة الأولى 2011-2013 هي مرحلة تجريبية أولى تضم 10 مشاريع حيث ستكرس

[1] الياس حناش, عزالدين بوحبل, **البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر**, مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية, العدد 02, ص 69.

سنوات 2011 و 2012 و2013 كلية للتحكم في المعارف, أما المرحلة الثانية سنة 2014 والمرحلة الثالثة سنة 2015 فستشهدان إطلاق عدد معتبر من الاستثمارات الآزمة بهدف بلوغ مستوى إنتاج قدرة 22000 ميجاواط من الكهرباء باستعمال الطاقات المتجددة في حدود سنة 2030. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(12): يمثل مراحل برامج الطاقات المتجددة

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المتحملة تركيبها	MW 110	650 MW	MW2600 مخصصة للسوق الوطني وإجمالية تصدير ما يقارب MW 2000	MW 12000 موجهة للسوق الوطني و11000 مخصصة للتصدير

المصدر: سليمة طبايبية, وردة سعيدي, **تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع واشكالية التبعية للمحروقات(الواقع والتطلعات المستقبلية)**, الملتقى الدولي الرابع حول: رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من التنمية, جامعة بشار, 2014,ص13.

وحسب الدليل الوطني للطاقة المتجددة فقد تم تركيب 2353 وحدة طاقة متجددة موزعة بين الطاقة الشمسية ب: MW2280, والرياح ب:MW73 , ومن بين المشاريع التي توجد قيد الانجاز نذكر أنه تقرر تشييد أول مزرعة رياح بطاقة تقدر ب MW10 بأدرار, بينما تقرر تعليق مشاركة الجزائر في مشروع ديزرتك للطاقة المتجددة في العام 2013 بسبب بعض التحفظات.[1]

المطلب الثاني: دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اهتمت الجزائر بهذا النوع من المؤسسات من خلال مختلف التحفيزات والتشريعات التي جاءت في هذا الجانب, وكغيرها من الدول أدركت أهمية هذا القطاع باعتباره بديل ومؤثر في البيئة الاقتصادية من خلال خلق الثروة خارج قطاع المحروقات, وإحداث مناصب عمل دائمة. وفي ظل ما يشهده الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة من تحولات وتطورات ناجمة عن اتجاهه نحو اقتصاد السوق و الانفتاح على العالم الخارجي والانضمام المرتقب الى منظمة التجارة العالمية, وكذا اتساع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات وقيام التحالفات الاستراتيجية, كل هذه التحولات الاقتصادية زادت من حدة المنافسة وجعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في وضع صعب في مواجهة المنافسة الشديدة من قبل مؤسسات

[1] سليمة طبايبية, وردة سعيدي, **تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع واشكالية التبعية للمحروقات (الواقع والتطلعات المستقبلية)**, الملتقى الدولي الرابع حول : رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من التنمية, جامعة بشار, 2014,ص13.

الدول المتقدمة, مما دفع الجزائر الى اتخاذ إجراءات لتأهيل اقتصادها وترقية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة ورفع العراقيل عنها, وكذا تحسين أدائها وتعزيز تنافسها وضمان استمراريتها في ظل اقتصاد تنافسي لا يكون فيه البقاء للأقوى.[1]

أولا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2010-2019) :

شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة والجدول التالي يوضح نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019):

الجدول رقم(13): تطور نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

م ص و م	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	نهاية السداسي الاول م2019
عدد المؤسسات الخاصة	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1022231	1074236	1141602	1171701
عدد المؤسسات العمومية	557	572	557	557	542	532	390	267	261	244
المجموع	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503	1141863	1171945

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات, نشرية المعلومات الاقتصادية 2010-2019 www.mdipi.gov.dz

يتضح من خلال الجدول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور مستمر من سنة إلى أخرى, كما يتضح هيمنة القطاع الخاص على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر, فهي تشكل ما نسبته 99.91% من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين لا تتجاوز نسبة

[1] الياس حناش, مرجع سبق ذكره, ص 70.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية 0.1% بعدد اجمالي لا يتجاوز 244 مؤسسة, ويرجع ذلك الى انتهاج سياسة خوصصة المؤسسات لعمومية, وتشجيع انشاء المؤسسات الخاصة في معظم الحالات.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر للفترة (2010-2019):

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والتقليل من نسبة البطالة خاصة مع تزايد عددها في السنوات الأخيرة, والجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر للفترة (2010-2019):

الجدول رقم(14): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر للفترة (2010-2019)

الوحدة: عامل

القطاع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	السداسي الأول من2019
الخاص (عامل)	1577030	1676111	1800742	1953636	2110665	2327293	2511674	2632018	2702067	2797781
العام (عامل)	48656	48086	47375	48256	46567	43727	29024	23452	22197	20955
المجموع	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2540698	2655470	2724264	2818736

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات, نشرية المعلومات الاقتصادية 2010-2019 www.mdipi.gov.dz

من خلال الجدول يلاحظ تطور حجم التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يقدر ب 1625686 عامل سنة 2010 أين كان عدد هذه المؤسسات 619072 مؤسسة. ليصل إلى 2797781 عامل بعدد مؤسسات يقدر ب 1171945 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2019, أي

ما يعادل زيادة بنسبة 47.17% كما نلاحظ أن تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدر بنسبة 42.32% خلال نفس الفترة. وقد تحقق هذا التطور عن طريق المؤسسات الخاصة التي شهدت زيادة مناصب الشغل فيها بنسبة 43.63% في حين تراجع عدد مناصب الشغل في المؤسسات العمومية بحوالي 56.93%.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة (2010-2017):

مع زيادة والنمو الذي شهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤخرا وبزيادة العاملين فيها ارتفعت نسبة المداخيل التي تحققها هذه الاخيرة, والجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة (2010-2017).

الجدول رقم(15): يمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة (2010-2017) الوحدة: مليار دينار

ن د خ	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القطاع العام (مليار دينار)	827.53	923.34	793.38	898.24	1187.93	1313.36	1414.65	1291.14
القطاع الخاص (مليار دينار)	4681.68	5137.46	5813.02	6741.19	7338.65	7924.51	8529.27	8815.62
المجموع	5509.21	6060.8	6606.404	7634.43	8527	9237.87	9943.92	10106.76

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات, نشرية المعلومات الاقتصادية 2010-2019 www.mdipi.gov.dz

من خلال بيانات الجدول أعلاه تتبين المكانة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد, حيث استطاعت أن تساهم بقيمة 10106.76 مليار دينار سنة 2017 من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات, وهذا ما يعطي الإنطباع على توقعات مستقبلية جيدة مع إمكانية توسيع الاستثمارات بتوفير الدعم اللازم والتمويل.

رابعا: تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات للفترة (2010-2018):

مع النمو الذي شهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة انتاجها هذا ما أدى الى زيادة صادراتها, والجدول التالي يمثل تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010-2018):

الجدول رقم(16): يمثل تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010-2018) الوحدة: مليون دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ص خ ق م (مليون دولار)	1123	1771	1922	1943	2623	1916	1643.22	1660	2449

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات, نشرية المعلومات الاقتصادية 2010-2019 www.mdipi.gov.dz

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذت في الارتفاع خاصة سنة 2014 حيث بلغت 2623 مليون دولار وذلك تبعا للأزمة البترولية, وقيمة 2449 مليون دولار سنة 2018 وهذا ما يؤكد نجاعة التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من الممكن جدا أن تكون أهم الخيارات لبعث وترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات.

المطلب الثالث: تشجيع وتطوير القطاع السياحي

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 تسعى الجزائر من خلاله إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 تسعى الجزائر من خلاله إلى تثمين قدرتها السياحية المتنوعة وجعل قطاع السياحة يلعب الدور المنوط به في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة, ولا يتأتى إلا من خلال الآثار الاقتصادية الإيجابية التي ينتجها القطاع على الاقتصاد الوطني.

يساهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 في مسعى شامل ومنسجم في تنمية الاقليم الجزائري ويستهدف هذا الميثاق تسهيل بروز سياسة حقيقية للتنمية السياحية المستدامة, وترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات.

ويشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر, إذ يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى المتوسط(2015), والمدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة, وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية الذي يبرر الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي, العدالة الاجتماعية, الفعالية الاقتصادية, والدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.[1]

والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو حصيلة دراسة واسعة تمت مع المتعاملين الوطنيين والمحليين الخواص منهم والعموميين, طيلة الجلسات الجهوية والإثراء التي تم عقدها, حيث تكون التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من ستة كتب.[2]

أولا: أهداف المخطط:

للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية خمسة أهداف هي:[3]

[1] الياس حناش, مرجع سبق ذكره, ص 73.

[2] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " 2025 "، كتاب 2: المخطط الاستراتيجي: الحركات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، الجزائر: جانفي 2008 ، ص ص 3,4.

[3] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " 2025 "، كتاب 1: تشخيص وفحص السياحة

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي.
- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى(الصناعة, الصناعة التقليدية, الخدمات...).
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة.
- تثمين التراث التاريخي الثقافي والشعائري والتحسين الدائم لصورة الجزائر.

ثانيا: الأقطاب السياحية للمخطط:

تم من خلال هذا المخطط تقسيم الجزائر إلى 7 أقطاب سياحية, وهي:[1]

- القطب السياحي للامتياز شمال شرق: عنابة, الطارف, سكيكدة, قالمة, سوق أهراس, تبسة.
- القطب السياحي للامتياز شمال وسط: الجزائر العاصمة, تيبازة, بومرداس, بليدة, عين الدفلى, الشلف, المدية, البويرة, تيزي وزو, بجاية.
- القطب السياحي للامتياز شمال غرب: مستغانم, وهران, عين تيموشنت, تلمسان, معسكر, سيدي بلعباس, غيليزان.
- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق: الواحات, غرداية, بسكرة, الواد, المنيعة...الخ.
- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: توات القرارة, طرق القصور, أدرار, تيميمون, بشار.
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير(الطاسلي ناجر): إليزي, جانت...الخ.
- القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير: الهقار, تمنراست.

ولهذه الاقطاب السياحية السبعة خمسة أهداف رئيسية هي:

- تسهيل المنافسة, الجاذبية واستمرارية الأقاليم.

الجزائرية، الجزائر: جانفي 2008 ، ص ص 22 ، 23.

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية)أفاق SDAT 2025 (، الكتاب 3: الأقطاب السياحية السبعة للامتياز) POT (، الجزائر: جانفي 2008 ، ص6.

- التطوير وفقا لميزاتهم: سياحة الحمامات البحرية, سياحة المدن والأعمال, السياحة الصحراوية والتجوال, السياحة العلاجية الصحية والرفاهية, السياحة الثقافية والتعبدية والسياحة النوعية.
- السماح بوصل جيد لمختلف المركبات السياحية وبتكامل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية على كامل تراب القطب.
- إشراك السكان المحليين.
- ضمان امتياز الصورة النوعية لوجهة الجزائر الجديدة.

ثالثا: المشاريع والفنادق والقرى السياحية المدرجة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025:

يقدر عدد المشاريع المدرجة ضمن هذا المخطط بنحو 80 مشروع موزعة على الأقطاب السياحية السبعة, استحوذ فيها القطب السياحي شمال وسط على أكبر عدد والذي قدر بنحو 32مشروع, ثم القطب شمال شرق بحوالي 23 مشروع, ويليه شمال غرب ب 18 مشروع, أما جنوب غرب (الواحات) فقد تحصل على 04 مشاريع, ومشروعين هي حصة التوات والقرارة, والأهقار كان نصيبه مشروع واحد, أما الطاسلي فلم يستفيد من أي مشروع, وما يلاحظ أن هذا المخطط قد أهمل وبدرجة كبيرة تنمية السياحة في الجنوب رغم ما يزخر به هذا الأخير من مؤهلات.

أما بالنسبة للفنادق والقرى السياحية فهي ملخصة في الجدولين التاليين:

الجدول رقم(17): الفنادق التي شرع فيها والتي هي بصدد الانطلاق.

الأقطاب	عدد الفنادق	عدد الأسرة
القطب السياحي شمال شرق	86	5965
القطب السياحي شمال وسط	49	9295

القطب السياحي شمال غرب	85	10146
القطب السياحي جنوب شرق الواحات	26	2092
القطب السياحي جنوب غرب التوات	23	1513
القطب السياحي الجنوب الكبير التاسيلي	01	150
القطب السياحي الجنوب الكبير	04	225
المجموع	274	29386

المصدر: عامر عيساني, **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة**, أطروحة دكتوراه في علوم التسيير, جامعة باتنة,2010, ص 132.

الجدول رقم(18): القرى السياحية

الأقطاب	المستثمر	اسم المشروع	عدد الأسرة
القطب السياحي شمال–شرق	الغرفة السياحية سعيدة	الشركة الايماراتية ELLC	2440
القطب السياحي شمال–شرق	الغرفة السياحية سيدي سالم	الشركة السعودية سيدار	4938
القطب السياحي شمال–وسط	أقربون– بجاية	سيفيتال	1282
القطب السياحي شمال– وسط	الغرفة السياحية صيران بومرداس	الشركة الاماراتية ELLC	2697
القطب السياحي شمال– وسط	الغرفة السياحية medesia بومرداس	الشركة الامريكية الجزائرية التونسية– سياح	17510
القطب السياحي شمال– وسط	الغرفة السياحية عين طاية الجزائر	الشركة الاماراتية ELLC والمجموعة الكويتية	5985
القطب السياحي شمال – وسط	الغرفة السياحية سوريتي الجزائر	المجموعة الاماراتية EMIRL	2004
القطب السياحي شمال– وسط	الغرفة السياحية الساحل الجزائر	شركة التنمية الفندقية الجزائر	460

القطب السياحي شمال- وسط	الغرفة السياحية سيدي فرج الجزائر	الشركة الاماراتية القدرة	360
القطب السياحي شمال- وسط	الغرفة السياحية زرالدة الجزائر	الشركة السعودية سيدار	6885
القطب السياحي شمال- وسط	الغرفة السياحية العقيد عباس تيبازة	الشركة الاماراتية أعمار	1240
القطب السياحي شمال- وسط	الغرفة السياحية واد بلاح سيزري تيبازة	مجموعة سيفيتال	1426
القطب السياحي شمال- غرب	الحلم السياحي وهران	مراغ وهران	5900
القطب السياحي شمال- غرب	هيليوس كريستيل وهران	اقامة هيليو فرنسا	220
القطب السياحي شمال- غرب	سوسكاردا تلمسان	الشركة الاماراتيةELLC	732
القطب السياحي جنوب غرب	قصر ماسين تيميمون أدرار	مجموعة الجنوب SID	92
القطب السياحي شمال- وسط	حديقة ديتا- الجزائر	المجموعة الامارتية EMIRAL	1000
المجموع	-	-	55166

المصدر: عامر عيساني, الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة, أطروحة دكتوراه في علوم التسيير, جامعة باتنة,2010, ص 133.

ومنه يمكن للقطاع السياحي في الجزائر أن يكون أحد البدائل المكملة للقطاعات الأخرى التي من خلالها يتحقق التنويع الاقتصادي.

المطلب الرابع: تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

سعت الجزائر عبر سياسة موجهة على تشجيع زيادة معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأن ذلك من شأنه أن يشجع على نقل الخبرة الأجنبية والتكنولوجيا التي تعتبر أحد العوامل الهامة في رفع تنافسية المنتجات الوطنية وزيادة إمكانية تصديرها, ويتم ذلك من خلال توفير المناخ المناسب للمستثمرين الأجانب ومنحهم الحوافز المالية والضريبية الملائمة, وقد أفضت هذه الجهود إلى زيادة معتبرة في استقطاب رؤوس الأموال الاجنبية.[1]

[1] الياس حناش, مرجع سبق ذكره, ص 76.

أولا: مشاريع الاستثمار المحلية والاجنبية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2018):

صرحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بعدد من المشاريع خلال السنوات الاخيرة والجدول التالي يوضح مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2018):

الجدول رقم (19): يوضح مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة(2002-2018)

الفترة	2017-2002			2018		
نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة(مليون دج)	عدد المشاريع	%	القيمة(مليون دج)
الاستثمار المحلي	62334	98.58	11780833	4105	99.5	1530299
الاستثمار الاجنبي	901	1.42	2519831	20	0.5	145850
المجموع	63235	100	14300664	4125	100	1676149

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI),2018www.andi.dz

من خلال الجدول أعلاه الملاحظ أن مشروعات الاستثمار الأجنبي بالجزائر ومقارنتها بالاستثمارات المحلية, والمصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة من 2002-2017 قدرت بحوالي 901 مشروع استثماري أي ما يمثل نسبة 1.42% من الاستثمارات الاجمالية في الجزائر. أما خلال سنة 2018 فقد قدرت الاستثمارات الأجنبية المصرح بها ب 20 مشروع استثماري أي ما يمثل نسبة 0.5% من الاستثمارات الاجمالية في الجزائر خلال نفس السنة.

وتم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن قيمة 901 مشروع استثماري أجنبي قدرت ب 2519831 مليون دينار جزائري من أصل 14300664 مليون دينار جزائري, والذي يمثل قيمة الاستثمارات الإجمالية في الجزائر خلال نفس الفترة. مع الاشارة أن هذه القيمة قدرت ب 451 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 2164378 مليون دينار جزائري خلال الفترة 2002-2011.

أما فيما يخص سنة 2018 فقد قدرت قيمة 20 مشروع استثماري أجنبي ب 145850 مليون دينار جزائري من أصل 1676149 مليون دينار جزائري.

ثانيا: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الفترة (2002-2017):

لقد تم توزيع مشاريع في عدة قطاعات خارج قطاع المحروقات ومن خلال الجدول التالي سيتم الاشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر:

الجدول رقم(20): التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المصرح بها خارج قطاع المحروقات في الفترة 2002-2017

الفترة	2002-2017			
القطاع	عدد المشاريع	%	القيمة(مليون د ج)	%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23
البناء	142	15.76	82593	3.28
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37
الصحة	6	0.67	13572	0.54

النقل	26	2.89	18966	0.75
السياحة	19	2.11	128234	5.09
الخدمات	136	15.09	130980	5.20
التجارة	-	-	-	-
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55
المجموع	901	100	2519831	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI), 2017. www.andi.dz

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر قد توزعت على عدة قطاعات من الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2002-2017, حيث احتلت كل من قطاعات الصناعة, الخدمات والبناء الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة والمبالغ المقدرة, وبلغت نسبتها 61.93%, 15.09%, 15.76% على التوالي, وبمبالغ 2050277 مليون دينار بالنسبة لقطاع الصناعة, و130980 مليون دينار لقطاع الخدمات و82593 مليون دينار بالنسبة لقطاع البناء, ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مردودية هذه القطاعات بالنسبة للشركات الأجنبية.

بالمقابل لم تحظى قطاعات الزراعة, الصحة, النقل, السياحة, الاتصالات بالفرصة من هذه الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها, وتجدر الاشارة إلى أن أغلب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تتركز في قطاع المحروقات وهذا نظرا للمكانة التي يحظى بها في الاقتصاد الوطني.

على العموم يمكن القول أن الاستثمار خارج قطاع المحروقات يبقى بعيد المنال ومازال يحتاج إلى التحسين أكثر, خاصة وأن الجزائر تتمتع بالكثير من الامكانيات البشرية والمادية وينقصها فقط بذل جهود لاستغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل والتعرف على مختلف المراحل والصعوبات التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر خاصة مرحلة تأميم المحروقات بعد الاستقلال ونشأة الشركة الوطنية سوناطراك والانفتاح على العالم الخارجي واقامة مبادلات تجارية جعلت من البترول مصدر رئيسي للعملة الصعبة ومساهم في جزء كبير من الايرادات الكلية للدولة, اضافة الى أنه يلعب دور مهم في وتر النمو الاقتصادي داخل الدولة حيث أن التقلبات المستمرة في أسعار البترول تخلف تأثيرا على مؤشرات النمو الاقتصادي.

وللتقليل من هذه الاثار يجب على الدولة التوجه الى استراتيجية التنويع الاقتصادي والبحث عن بدائل مستقبلية تقلل من تبعية الدولة لقطاع المحروقات خاصة وأن الجزائر تملك امكانيات معتبرة التوجه نحو الطاقات المتجددة.

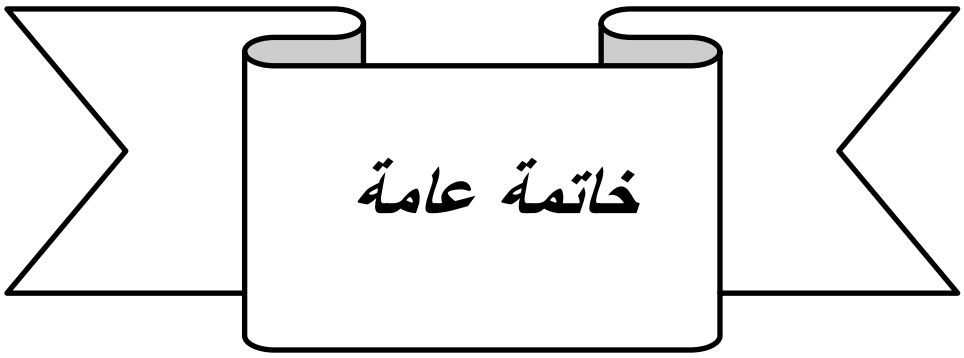
خاتمة عامة

خاتمة عامة

باعتبار أن البترول مادة حيوية ومحل اهتمام في الميدان الاقتصادي وتميزه بخاصية عدم الثبات في أسعاره, فقد حاولنا في الدراسة الراهنة معرفة المتغيرات الأساسية التي تساهم في تحديد أسعار البترول العالمية. وبما أن الجزائر من بين الدول المصدرة للبترول قمنا بالنظر في مدى تأثير هذه الأسعار على النمو الاقتصادي في الجزائر.

لهذا قمنا بتقسيم موضوع البحث الى فصلين نظريين وفصل تطبيقي وتناولنا في الفصل الأول عموميات حول السوق البترولية العالمية ومتغيراتها حيث تمت الاشارة الى العوامل المؤثرة في أسعار البترول والعرض والطلب البترولي, أما الفصل الثاني فقد تم التركيز على النمو الاقتصادي وتطور نظرياته في الفكر الاقتصادي حيث تطرقنا فيه الى مؤشرات النمو الاقتصادي ومحدداته ودرسنا كل منها على حدى.

أما فيما يخص الفصل الثالث فهو عبارة عن عملية اسقاط للمعلومات التي توصلنا اليها على الاقتصاد الجزائري وذلك لمعرفة أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر, حيث قمنا باستعراض منظومة قطاع المحروقات في الجزائر, دراسة تحليلية لمؤشرات النمو الاقتصادي للفترة 2010-2019 حيث قمنا باستعراض متغيرات الدراسة في شكل احصائي, كما تطرقنا الى آليات التنويع الاقتصادي في الجزائر. ومن خلال هذا توصلنا الى ان هناك علاقة بين التغيرات في أسعار البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر.

1- نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- أن الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي بترولي يؤثر ويتأثر بالعوامل التي تأثر في باقي الاقتصاديات(العرض, الطلب, الازمات والصدمات السعرية)التي بدورها تؤثر على النمو الاقتصادي.
- أن العلاقة التي تربط الميزان التجاري بأسعار البترول هي علاقة طردية حيث كلما ارتفعت الأسعار زادت الايرادات المالية التي بدورها ترفع من رصيد الميزان التجاري.
- أن بعض مؤشرات النمو الاقتصادي لا تؤثر ولا تتأثر بأسعار البترول مثل معدل الفائدة.

- باعتبار الجزائر من الدول المنتجة والمصدرة والمستهلكة للبترول فهذا الأخير يجعل مكانته هامة في معظم الاستراتيجيات التنموية التي رسمتها الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا, حيث يعتبر قطاع المحروقات القطاع القائد للقطاعات الاقتصادية الأخرى لتحقيق نمو اقتصادي شامل.
- من نتائج الدراسة التحليلية نستنتج أن هناك علاقة تربط بين الارتفاع والانخفاض في أسعار البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر, وبالتالي فالارتفاع في سعر البترول يؤدي غالبا الى زيادة النمو الاقتصادي.
- من خلال الربط بين نتائج الدراسة التطبيقية اتضح أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية وما تتبعه من تغيرات في أسعار البترول.

2- دراسة الفرضيات

✓ **الفرضية الأولى:** تتميز السوق البترولية بكونها سوق العارضين, بحيث يتحكم المنتجون لهذه السلعة الحيوية بالسيطرة على أسعارها من خلال التحكم بالعرض النفطي في الأسواق العالمية؛

- وهي فرضية أثبتت خطأها أزمة كورنا الحالية، وكذا أزمة 2014، حيث بدء الطلب العالمي للبترول بالتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو والصين في آسيا.

✓ **الفرضية الثانية:** يتأثر الميزان التجاري الجزائري بأسعار البترول ارتفاعا و انخفاضا؛

- وهي فرضية أثبتت صحتها دراستنا التحليلية خلال الفترة 2010-2019 التي اظهرت مدى تأثر الميزان التجاري بالانخفاض أو الارتفاع.

✓ **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة طردية بين أسعار البترول ومؤشرات النمو الاقتصادي؛

- وهي فرضية صحيحة حيث أن هناك علاقة طردية تربط كل من أسعار البترول ومؤشرات النمو الاقتصادي وتتأثر بتأثر أسعاره وهذا ما توصلنا اليه من خلال دراستنا.

3- التوصيات والاقتراحات

وطبقا للنتائج المتحصل عليها في البحث نقترح التوصيات الآتية:

- ضرورة التعاون بين الدول المنتجة للبترول لاستغلال هذه الثروة ومحاولة ظبط سعرها بما يتناسب مع مصلحة وحاجة الدول المصدرة والمنتجة والمستهلكة لها.

- سعي الجزائر الى التخلص من التبعية لقطاع المحروقات كون البترول مادة ناضبة, والسعي لتنويع موارد الدولة لتجنب الازمات.
- ضرورة لجوء الجزائر الى سياسة التنويع الاقتصادي والتوجه نحو الطاقات المتجددة والنظيفة باعتبار ان للجزائر امكانيات هائلة للتخفيف من حدة الاعتماد الكامل على قطاع المحروقات وتشجيع القطاعات الاقتصادية الاخرى والاستثمار فيها من اجل تنويع الصادرات والايرادات المالية.

4- آفاق الدراسة

حاولنا من خلال بحثنا هذا تقديم دراسة تحليلية لتبيان العلاقة بين سعر البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2010-2019 ومن منطق اعتقادنا انه مازال هناك بعض النقائص التي تحتاج الى تحليل اعمق وبحوث جديدة والى دراسة مكملة تغطي جوانب قصور هذا البحث, نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة بالدراسة في مناسبات لاحقة نذكر منها:

- أثار تقلبات اسعار البترول على معدلات البطالة في الجزائر.
- دور الايرادات البترولية في تحقيق النمو في الجزائر.
- أثر التنويع الاقتصادي على قطاع المحروقات في الجزائر.

i

قائمة المراجع

الكتب

1. أحمد رمضان نعمة الله, عفاف عبد العزيز عابد, إيمان عطية ناصف, **مبادئ الاقتصاد الكلي**, الدار الجامعية, مصر, 2004.
2. أحمد فريد مصطفى, **الاقتصاد النقدي الدولي**, مؤسسة شباب الجامع للنشر والتوزيع, القاهرة, 2009.
3. إسماعيل عبد الرحمان, حربي عريقات, **مفاهيم ونظم اقتصادية**, دار وائل للنشر, الأردن, الطبعة الأولى, 2004.
4. بسام الحجار, عبد الله رزق, **الاقتصاد الكلي**, الطبعة الأولى, دار المنهل اللبناني, بيروت, 2010.
5. حسين عمر, **مدخل إلى دراسة علم الاقتصاد –العلاقات الاقتصادية الدولية**, دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع, القاهرة, 1997.
6. خالد محمد السواعي, **التجارة والتنمية**, دار المناهد للنشر والتوزيع, عمان, 2016.
7. خالد واصف الوزني, أحمد حسين الرفاعي, **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**, دار وائل للنشر, الأردن, الطبعة الخامسة, 2002.
8. زينب كريم الداودي, **دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة**, الطبعة الأولى, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2013.
9. سالم النجفى, محمد صالح تركي القريشي, **مقدمة في اقتصاد التنمية**, دار الكتاب للطباعة والنشر, العراق, 1988.
10. سمير فخري نعمة, **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات**, دار اليازوري, الأردن, 2011.
11. الطاهر لطرش, **تقلبات البنوك**, الطبعة السادسة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2007.
12. عبد القادر محمد, عبد القادر عطية, **اتجاهات حديثة في التنمية**, الدار الجامعية, مصر, 2003.

13. عبد المجيد قدي, **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**, الطبعة الثانية, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005.
14. عبد المطلب عبد الحميد, **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي والتحليل الكلي**, الطبعة الأولي, مجموعة نيل العربية, القاهرة, 2013.
15. محمد شاكر عصفور, **أصول الموازنة العامة**, الطبعة الثانية, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, الأردن, 2009.
16. محمود محروس إسماعيل, **اقتصاديات البترول والطاقة**, دار الجامعات المصرية, مصر.
17. معروف هوشيار, **التحليل الاقتصادي الدولي**, الطبعة الأولى, دار جرير للنشر والتوزيع, عمان, 2006.
18. هيثم الزعبي, حسن أبو الزيت, **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**, الطبعة الأولى, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, الأردن, 2000.

الرسائل الجامعية

1. أحمد شبيني, محمد المكي طيار, **أثار تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2012**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد الصديق بن يحي, جيجل, الجزائر, 2014.
2. أسماء بن عمر, حسينة دربال, **أثر النفقات العامة على ظاهرة البطالة في الجزائر(2000-2013)**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد الصديق بن يحي, جيجل, 2015.
3. خالدية بن عوالي, **استخدام العوائد النفطية دراسة تجربة الجزائر وتجربة النرويج**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد بن أحمد, وهران, 2016.
4. هوارية بوخشبة, شهيناز دلاس, **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر 1980-2015**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة الطاهر مولاي, سعيدة,2016.
5. كريم بودخدخ, **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**, مذكرة ماجستير في علوم التسيير, جامعة دالي إبراهيم, الجزائر, 2010.
6. نوال بولعواد, **الريع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2018.

7. تقوى حسناوي, **عبد العزيز أحمد شاوش, تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر دراسة إحصائية للفترة (1986- 2014)**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي التبسي, تبسة, 2016.

8. عبد المنعم جليل, بن عمر بودربالة, **آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة أبو بكر بالقايد, تلمسان, 2016.

9. عبد الهادي حاج قويدر, **الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009**, مذكرة ماجستير في الاقتصاد, جامعة محمد بن حمد, وهران, 2012.

10. حياة عناب, **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2000_2016)**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص مالية وبنوك, جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي, 2017.

11. صبرينة خامر, تامر بن عرفة, **التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار البترول دراسة حالة الجزائر(2000- 2015)**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي التبسي, تبسة, 2016.

12. السعيد رويجع, **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري(1970-2009)**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, 2013.

13. وهينة زمال, **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة تلمسان, الجزائر, 2018.

14. سعيدة برادعي, **قياس أثر تغيرات العوائد البترولية على السياسة المالية في الجزائر**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي, 2016.

15. عادل سلطاني, **إدارة احتياطي الصرف الأجنبي دراسة حالة الجزائر 2002-2012**, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة,2013.

16. سلمى مميش, **اختيار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية دراسة قياسية 1986-2015**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي التبسي, تبسة, 2016.

17. سمية لهوير, زينة غنيو, **دراسة تحليلية وقياسية لمحددات البطالة في الجزائر (1980-2014)**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد الصديق بن يحي, جيجل, 2016.

18. مروى شتيوي, شبيلة شتيوي, **أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر 2000-2016**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة 8ماي 1945, قالمة,2017.

19. محمد طلحة, **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية(سعر الصرف– النمو الاقتصادي)في الجزائر1970-2017**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان, 2019.

20. عامر عيساني, **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة**, أطروحة دكتوراه في علوم التسيير, جامعة باتنة01, باتنة, 2010.

21. نور الدين عبابسة, **أثر احتياطي الصرف الاجنبي على الاقتصاديات النامية دراسة حالة الجزائر**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي, 2017.

22. إيمان العتلي, نريمان بن طبال, **أثر احتياطي الصرف الاجنبي على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد الصديق بن يحي, جيجل, 2019.

23. جهيدة فنيش, **إدارة مخاطر سعر الفائدة في البنوك**, مذكرة ماستر في علوم التسيير, جامعة محمد الصديق بن يحي, جيجل, 2019.

24. فريال قابوش, **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2015)**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي, 2018.

25. العيد قريشي, **واقع أداء قطاع المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2011.

26. عبد الحميد لخديمي, **أثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة أبو بكر بالقايد, تلمسان, 2010.

27. عمر ماريف, **التحرير المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, المركز الجامعي, تيموشنت, 2016.

28. عبد العالي مخلوفي, **الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين أزمتي 1986-2014**, مذكرة ماستر في العلوم التجارية, جامعة محمد بوضياف, المسيلة, 2015.

29. عبد القادر مطالس, **أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد كمي, جامعة الجزائر, 2012.

30. سمية موري, **اثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**, مذكرة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات, جامعة أبو بكر القايد, تلمسان, 2010.

31. مسعود ميهوب, **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية(1990-2015)**, أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية, جامعة محمد بوضياف, مسيلة, 2017.

32. نادية معلالة, مليكة درويش, **أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر2001-2014**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية, جامعة 08ماي 1945, قالمة, 2015.

33. نذير مياح, **السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر1989-2008**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2010.

34. نوفل بعلول, **أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري- دراسة مقارنة مع مجموعة الدول العربية**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة العربي بن مهيدي, أم البواقي, 2018.

35. وحيد خير الدين, **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2013.

36. عبد الباسط ولد عمري, **اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1980-2013)**, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة أمحمد بوقرة, بومرداس, 2016.

37. فايزة يوب, **أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والمالية, جامعة أبو بكر بالقايد, تلمسان, 2018.

<u>المؤتمرات و الملتقيات الدولية</u>

1. سليمة طبايبية, وردة سعيدي, **تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع واشكالية التبعية للمحروقات (الواقع والتطلعات المستقبلية)**, الملتقى الدولي الرابع حول : رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من التنمية, جامعة بشار, 2014.

2.مقدم عبيرات, سليمان شيبوط, **اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية –رؤية مستقبلية**, مؤتمر اشكالية التنمية في الوطن العربي في ظل المتغيرات العالمية, ديسمبر 2013, الأردن, جامعة الدول العربية –المنظمة العربية للتنمية الادارية – القاهرة, 2014.

الجرائد الرسمية

1.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد50 الموافق ل 19 يوليو 2005م.

المجلات

1. إلياس حناش, عزالدين بوحبل, **البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر**, مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية, العدد 02.
2. قوي بوحنية, محمد خميس, **قانون المحروقات في الجزائر و اشكالية الرهانات المتضاربة**, مجلة دفاتر السيادة والقانون, العدد التاسع, جوان 2013.
3. حدة فروحات, **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير**– مجلة الباحث, العدد11, 2012, جامعة ورقلة.
4. حياة بن اسماعيل, حسيبة زايدي, **مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**, مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية(جامعة الوادي–العدد التاسع– المجلد الأول), جامعة الوادي.
5. دحو بن عبيزة, **أسعار البترول وسعر الصرف الجزائري**, المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة, جامعة مصطفى اسطنبولي, العدد التاسع, معسكر, جانفي 2017.
6. شهرزاد زغبيب, حكيمة حليمي, **القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**, مجلة الدراسات الاقتصادية, العدد11, الجزائر,2008.
7. علي سايح جبور, علي عزوز, **مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر**, مجلة اقتصاديات شمال افريقيا, المجلد14 /العدد(19) 2018, جامعة الشلف.
8. سفيان بوقطاية, وآخرون, **أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**, مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE, العدد السادس, جوان 2018.

9. عبد الغفار فاروق عبد الغفار, **الدين الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية – دراسة الحالة المصرية**, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد السابع عشر, السداسي الثاني, 2017.
10. فلة غيدة, فوزية غيدة, **أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي(1980–2014)**, مجلة نماء للاقتصاد والتجارة, العدد الثالث, جوان 2018.
11. المؤمن .
12. عبد الكريم, عبد الرحمان عبد القادر, **تأثير أسعار البترول على الميزان التجاري بالجزائر دراسة قياسية للفترة 1990– 2016**, مجلة الحقوق والعلوم الانسانية–دراسات اقتصادية, جامعة الجلفة, 2016.
13. نادية العقون, أسماء مخاليف, **تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر 1986–2017**, مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية, جامعة محمد الشريف مساعديه, سوق أهراس, العدد الأول, ديسمبر 2018.

<u>النشريات الاحصائية</u>

1. نشرية منظمة الأقطار العربية oapec (2010).
2. نشرية منظمة الاقطار العربية oapec (2011).
3. نشرية منظمة الاقطار العربية oapec (2012).
4. نشرية منظمة الاقطار العربية oapec (2013).
5. نشرية منظمة الاقطار العربية oapec (2014).
6. نشرية منظمة الاقطار العربية oapec (2015).
7. نشرية منظمة الاقطار العربية oapec (2016).
8. نشرية منظمة الاقطار العربية oapec (2017).
9. نشرية منظمة الاقطار العربية oapec (2018).
10. نشرية منظمة الاقطار العربية oapec (2019).
11. نشرية البنك الدولي للمؤشرات الاقتصادية 2010.
12. نشرية البنك الدولي للمؤشرات الاقتصادية2011.
13. نشرية البنك الدولي للمؤشرات الاقتصادية2012.

14. نشرية البنك الدولي للمؤشرات الاقتصادية2013.
15. نشرية البنك الدولي للمؤشرات الاقتصادية2014.
16. نشرية البنك الدولي للمؤشرات الاقتصادية2015.
17. نشرية البنك الدولي للمؤشرات الاقتصادية2016.
18. نشرية البنك الدولي للمؤشرات الاقتصادية2017.
19. نشرية البنك الدولي للمؤشرات الاقتصادية2018.
20. نشرية البنك الدولي للمؤشرات الاقتصادية2019.

المواقع الالكترونية

1. إحصاءات الدين الخارجي, مرشد لمعديها ومستخدميها, فرقة العمل المشتركة بين الولايات المعنية بالإحصاءات المالية – واشنطن العامة – صندوق النقد الدولي, 2014.
https://www.imf.org/external/arabic/index.htm
2. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات, نشرية المعلومات الاقتصادية 2010-2019 www.mdipi.gov.dz
3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI), 2017. www.andi.dz
4. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك). http://www.oapecorg.org/Home
5. البنك الدولي. //https://www.worldbank.org

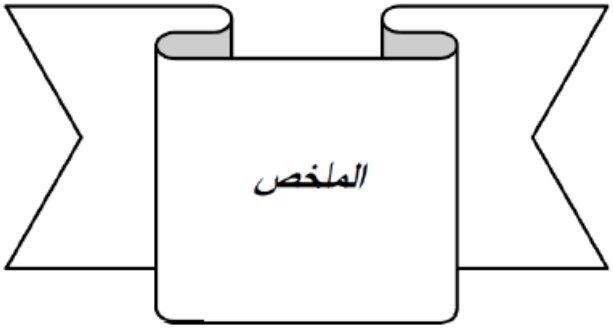
الملخص

الملخص

تناولت هذه الدراسة ظاهرة تذبذب اسعار البترول وعدم استقرارها, والتي تعد من التحديات التي تواجهها جل دول العالم, وهذا راجع لتداخل عدة عوامل اقتصادية سياسية وغيرها في التأثير على توازن هذه السوق, وقد برزت أهميته بشكر كبير خلال السنوات الاخيرة بسبب الانخفاض المتواصل لأسعار البترول خاصة منذ اواخر سنة 2014, وتحاول هذه الدراسة معرفة مدى تأثر معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بتقلبات اسعار البترول في السوق العالمية خلال الفترة 2010-2019.

وتوصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة قوية بين اسعار البترول ورصيد الميزان التجاري من جهة وبين سعر البترول ومعدلات البطالة من جهة اخرى, فالارتفاع في الاسعار الذي يعتبر مصدر لزيادة الايرادات المالية التي تحرك عجلة النمو الاقتصادي للدولة, اما الانخفاض في الاسعار فيكون تأثيره سلبيا. لذا ينبغي التوجه الى استراتيجيات التنويع الاقتصادي وذلك لتنويع الصادرات والتوجه نحو الطاقات المتجددة والاستثمار في ميادين خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول, السوق البترولية, الصناعة البترولية, النمو الاقتصادي, التنويع الاقتصادي.

Abstract :

The study examined the phenomenon of fluctuating and unstable oil prices, which is considered to be one of the challenges facing all countries in the world, due to the interference of several political and economic factors that affect this market equilibrium, and its importance has been widely acknowledged in recent years due to the continuous decline in oil prices, especially since the end of 2014. The study attempts to find out how economic growth rates in Algeria are affected by fluctuations in world market oil prices during the period 2010-2019.

The study found a strong relationship between oil prices and the trade balance on the one hand and oil prices and unemployment rates on the other hand, such as the rise in prices, which is seen as a source of increased financial revenues that displace the country's economic growth, while the fall in prices is negative . Economic diversification strategies should therefore aim to diversify exports, shift to renewable energy and invest in areas other than the fuel sector.

Keywords: oil price, oil market, oil industry, economic growth, economic diversification.